المَمْلَكَةُ المَغْرِبيّة
وَزارَةُ العَدْل

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
Royaume du Maroc
MINISTÈRE DE LA JUSTICE

عرض السيد وزير العدل

الأستاذ عبد اللطيف وهبي

بمناسبة تقديم الميزانية الفرعية لوزارة العدل برسم السنة المالية 2026

أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

بمجلس النواب

الثلاثاء 04 نونبر 2025

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه؛

السيد رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان المحترم؛

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين؛

حضرات السيدات والسادة الأفاضل؛

يسعدني أن أتشرف اليوم بالحضور أمام لجنتكم الموقرة -كما جرت العادة كل سنة-، لأُقدم حصيلة عمل وزارة العدل برسم السنة الجارية 2025، ولأستعرض أمامكم أهم الخطوط العريضة والتوجهات الكبرى لمشروع الميزانية الفرعية الخاصة بقطاع العدل لسنة 2026، وأهم البرامج والمشاريع والأوراش المزمع تنفيذها خلال هذه السنة الأخيرة من الولاية الحكومية الحالية، مرتكزين في ذلك على خارطة طريق متمثلة في المرجعيات الأساسية المحددة بنص الدستور والتوجيهات المولوية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وبرنامج الحكومة الحالية برسم سنوات 2021-2026.

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة النواب المحترمون؛

إن ورش إصلاح منظومة العدالة هو مشروع وطني بامتياز، يستمد قوته من التوجهات الملكية السامية وينبني على الحوار الجاد والتشارك الفعال مع كافة الشركاء، بحيث يفرض على جميع الفاعلين مزيداً من التعبئة والانخراط الجماعي لتحقيق عدالة مُوَاطِنَة، فعّالة، ومُنصِفة، قريبة من المواطن، تضمن كرامة العاملين بها وتسهم في بناء مغرب الحداثة والديمقراطية ودولة الحق والمؤسسات.

هذا، وقد انخرطت وزارة العدل في قيادة ورش إصلاحي كبير، يُمثل نقلة نوعية في مجال تحديث وتطوير منظومة العدالة، وتكريس مكانتها والرفع من مستوى فعاليتها ونجاعتها، وذلك بتنسيقٍ متواصل وتام مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، باعتبارهما شريكين أساسيين في كل إصلاح يخص منظومة العدالة.

وفي هذا السياق، عملت الوزارة بشكل متواصل على تنفيذ مجموعة من البرامج والمشاريع والأوراش بدءاً من سنة 2021 وإلى غاية اليوم، حيث سخَّرت جميع إمكانياتها للمساهمة في الارتقاء بمنظومة العدالة إلى المستوى المطلوب قصد تلبية حاجيات المواطنين وضمان حقوق الأشخاص المعنويين والاعتباريين.

وفي هذا السياق، شكل ورش التحول الرقمي خياراً استراتيجياً وركيزةً أساسية ضمن مشروع إصلاح منظومة العدالة، بما يعكس الالتزام القوي للدولة بمواصلة مسار الإصلاح والتحديث في إطار التوجهات الملكية السامية، وبذلك لم يعد تحديث الإدارة القضائية عبر الرقمنة مجرد تحسين تقني، بل تحول عميق يهدف إلى تكريس العدالة

كخدمة عمومية قريبة من المواطن، ويضمن الشفافية والنزاهة والنجاعة في العمل القضائي، بما يعزز الثقة في المؤسسات ويرسخ مبادئ دولة الحق والقانون.

وفي سياق تسريع وتيرة الإصلاح المذكور، فقد حققنا تقدماً كبيراً في مجال الرقمنة من خلال تطوير الأنظمة المعلوماتية، وتفعيل التبادل الإلكتروني للمعطيات، وإطلاق منصات رقمية لفائدة المحامين والمفوضين القضائيين والخبراء والعدول، إلى جانب رقمنة خدمات أساسية كالسجل العدلي الإلكتروني، وطلبات الجنسية عن بُعد، والأداء الإلكتروني للغرامات.

ووعيا منا بأن الاستثمار في العنصر البشري هو الضامن الحقيقي لنجاح أي إصلاح، فقد تمت بلورةُ سياسة تدبيرية توقعية للموارد البشرية، انطلاقا من التوظيف الأمثل للموارد البشرية والتدبير المحكم لحركية الموظفين، وتعيين عدد أكبر من الموظفين والموظفات الجدد في مختلف التخصصات النوعية، إضافة إلى استغلال المناصب المالية المتاحة في الإعلان عن مباريات التوظيف، بغية الرفع من فعالية ونجاعة القضاء وتحديث الإدارة القضائية وتعزيز حكامتها. وتعزيز التكوين المستمر، خاصة في المجال الرقمي، مع إشراك جميع الفاعلين في صياغة وتنفيذ الإصلاحات لضمان شموليتها وفعاليتها.

ولا يفوتني التذكير هنا بأن وزارة العدل ماضية في إعداد خارطة طريق للفترة 2025-2030، خارطة تقوم على تطوير الوضعية المهنية والاجتماعية للعاملين بالقطاع.

وحرصاً منها على مواصلة تحديث المنظومة القانونية، سعت هذه الوزارة إلى استكمال دراسة ومناقشة مشاريع النصوص القانونية المبرمجة في مخططها التشريعي، منها ما تمت المصادقة عليه ومنها ما هو في طور المصادقة التشريعية بالبرلمان، ومنها ما تمت المصادقة عليه في اجتماعات المجالس الحكومية، ومنها ما هو في طور الدراسة والتشاور مع المؤسسات المعنية، وذلك سعياً منها إلى تحقيق عدالة ناجعة وفعالة قادرة على تعزيز الثقة بين الدولة والمواطنين، وجلب الاستثمارات وتعزيز مكانة المملكة المغربية إقليمياً ودولياً.

أما فيما يخص تأهيل وتعزيز البنية التحتية لمرافق العدالة وتجهيزاتها وفق معايير الجودة والملاءمة الوظيفية، فقد عملت الوزارة على توفير الفضاءات والتجهيزات اللازمة لحسن سير العمل القضائي، والنهوض بالأرشفة وحفظ الرصيد الوثائقي القضائي، إلى جانب استكمال تنزيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وتفعيل قانون العقوبات البديلة.

وموازاة مع ذلك، فقد عرف مجال التعاون الدولي هذه السنة تميُّزاً دينامياً كبيراً ساهم في إعطاء إشعاع قوي لبلادنا في الخارج، من خلال تعزيز علاقات التعاون والشراكة مع كافة الدول الشقيقة والصديقة.

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة النواب المحترمون؛

إن السنة التي نحن مقبلون عليها حافلة بالمشاريع والأوراش المفتوحة، ولتحقيقها على الوجه الأكمل، فإن وزارة العدل ستعمل على تعبئة كافة الطاقات وكل الإمكانات لتعميق الإصلاحات التشريعية واللوجيستيكية والبنيات التحتية الواردة في البرنامج الحكومي، وكذا في التزامات القانون المالي للسنة الجارية، لذلك فنحن نعي جيداً أن الوزارة

مدعوةٌ هذه السنة، إلى مواصلة تنزيل ورش إصلاح منظومة العدالة في مختلف الجوانب المتعلقة بتوطيد دولة القانون والمؤسسات، وذلك من خلال إعدادها لمجموعة من مشاريع القوانين التي تساهم في تحديث وتطوير المنظومة القانونية.

وإبرازا لما سبق ذكره، نستعرض أمامكم هذا التقرير الذي يتضمن في الباب الأول أهم منجزات وزارة العدل برسم سنة 2025، بينما يتناول في الباب الثاني أهم المشاريع المستقبلية لسنة 2026، وفقا للمحاور التالية:

الباب الأول: حصيلة منجزات وزارة العدل برسم سنة 2025

المحور الأول: التعاون والتنسيق الوثيق بين وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة؛

المحور الثاني: مواصلة تنزيل المخطط التشريعي؛

المحور الثالث: السياسة الجنائية؛

المحور الرابع: الرفع من نجاعة أداء الإدارة القضائية؛

المحور الخامس: إنماء القدرات المؤسساتية لمنظومة العدالة؛

المحور السادس: تعزيز التعاون في مجال العدالة؛

المحور السابع: تخليق منظومة العدالة؛

المحور الثامن: السعي لتحقيق المناصفة وتكريس مقاربة النوع في استراتيجية الوزارة؛

المحور التاسع: التواصل على المستويين الوطني والدولي؛

المحور العاشر: النهوض بالخدمات الاجتماعية لفائدة قضاة وموظفي العدل؛

المحور الحادي عشر: نجاعة تدبير الموارد المالية.

الباب الثاني: المشاريع المستقبلية للوزارة برسم السنة المالية 2026

المحور الأول: المخطط التشريعي؛

المحور الثاني: الرفع من نجاعة أداء الإدارة القضائية؛

المحور الثالث: تخليق وإنماء القدرات المؤسساتية لمنظومة العدالة؛

المحور الرابع: السياسة الجنائية؛

المحور الخامس: التعاون الدولي في مجال العدالة؛

المحور السادس: استراتيجية الوزارة في مقاربة النوع الاجتماعي؛

المحور السابع: مشاريع الخدمات الاجتماعية؛

المحور الثامن: تدبير الموارد المالية.

الباب الأول: حصيلة منجزات وزارة العدل برسم سنة 2025

المحور الأول: التعاون والتنسيق الوثيق بين وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة النواب المحترمون؛

توطيدا للعمل المشترك بين وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، واستكمالا لأنشطتهم التنسيقية الرامية إلى تحسين نجاعة أداء الإدارة القضائية والتغلب على الإشكاليات التي تعيق سير عملها اليومي، وإيجاد حلول ناجعة لها، واصلت الهيئة المشتركة، باعتبارها صلة وصل وأفقاً مشتركاً بينهم في تدبير الجوانب الإدارية والمالية للإدارة القضائية بمنطق التعاون والتكامل والتدبير المشترك خلال هذه السنة، العمل على تحديد الحاجيات ذات الأولوية القصوى التي تساهم في حسن التدبير الأمثل لمنظومة العدالة ببلادنا، والرفع من منسوب الأداء القضائي.

ولهذه الغاية، فقد شكلت سنة 2025 محطة هامة في مسار تعزيز عمل الهيئة المشتركة بالتنسيق والدراسة والتشاور حول المواضيع المطروحة، حيث تمكنت من عقد مجموعة من الاجتماعات المثمرة والبنّاءة سواء على مستوى لجنة التوجيه ولجنة التتبع أو اللجان الموضوعاتية، ومن أهم المواضيع التي تم التطرق إليها:

- مواكبة أشغال المقاولة المكلفة بورش بناء المقر الجديد لمحكمة النقض من خلال حثها المستمر على تسريع إنهاء وتيرة الأشغال، وتذليل الصعاب التي يمكن أن تعرقل عملها، ليكون المقر الجديد جاهزا لإيواء هياكل المحكمة ومواردها البشرية؛
- مواكبة الوزارة لسير كافة أشغال الإصلاح بالمحاكم والمراكز القضائية بجميع الدوائر الاستئنافية، وقياس درجة الإنجاز، بما يكفل أمن وسلامة العاملين بها من جهة والمرتفقين من جهة أخرى خاصة تتبع وضعية البنية التحتية للمحاكم المتأثرة بزلزال الحوز؛
- العمل على تسريع عملية طبع وترقيم الأحكام بطريقة إلكترونية نظرا لأهميتها الملحة في إنجاح عملية التحرير بمنصة تحرير الأحكام وتوقيعها وترقيمها؛
- استكمال موضوع الأبواب المفتوحة لما لها من دور في التعريف بطبيعة عمل المحاكم، وإطلاع العموم على مرافقها والخدمات التي تقدمها، حيث قامت الوزارة بتوفير كل ما يلزم من وسائل لوجيستيكية وتقنية بغية ضمان نجاح هذه المبادرة، باعتبارها مناسبة يتم من خلالها انفتاح السلطة القضائية بكل مكوناتها على محيطها الخارجي، حيث نظمت كافة محاكم الاستئناف العادية بالمملكة الأبواب المفتوحة تزامناً مع افتتاح السنة القضائية؛
- مناقشة الهيئة لمجموعة من الاحتياجات اللوجيستكية بالمحاكم (تجهيزات مكتبية ومعلوماتية وصيانة البنية التحتية، وكذا الخصاص في الموارد البشرية)، وعملت على اتخاذ الإجراءات الضرورية لتوفيرها؛
- التنسيق بين أعضاء الهيئة بخصوص موضوع الخريطة القضائية وترقية بعض المراكز القضائية إلى محاكم، وإحداث مراكز قضائية جديدة؛

- إعداد مخطط عملي لتنزيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية بالمحاكم، ومواكبة المحاكم في هذا المشروع، وذلك بطريقة تدريجية تبدأ من التوجيه والاستقبال في مكاتب الواجهة وأقسام قضاء الأسرة وخلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف، ثم مرورا بتأمين استعمال اللغة الأمازيغية على مستوى إجراءات التحقيق ثم إجراءات المحاكمة، وتأهيل الموارد البشرية بالمحاكم؛
- تدشين بنايات جديدة من طرف الهيئة كقسم قضاء الأسرة ببنسليمان.

المحور الثاني: مواصلة تنزيل المخطط التشريعي

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة النواب المحترمون؛

انخرطت وزارة العدل سنة 2025 في قيادة ورش تشريعي كبير، متمثل في مجال تحديث وتطوير المنظومة القانونية الوطنية، حيث اضطلعت الوزارة بدور محوري في مواكبة هذا الورش الإصلاحي انطلاقا من الاختصاصات المنوطة بها والمتمثلة أساسا في تنسيق المبادرة التشريعية على صعيد الوزارة، وتتبع وتنزيل مخططها التشريعي بتنسيق مع القطاعات المعنية، وتحيين المعلومة القانونية والعمل على نشرها في بوابة "عدالة".

- **القوانين والمراسيم والقرارات المنشورة في الجريدة الرسمية:**
  - **القوانين:**

1) قانون تنظيمي رقم 09.25 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة. نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 11 شتنبر 2025؛
2) الظهير الشريف رقم 1.25.49 صادر في 9 ذي الحجة 1446 الموافق ل 6 يونيو 2025، بتنفيذ القانون رقم 46.21 المتعلق بتنظيم مهنة المفوضين القضائيين (نشر بالجريدة الرسمية عدد 7412 بتاريخ 12 يونيو 2025)؛
3) الظهير الشريف رقم 1.25.06 صادر في 21 من شعبان 1446 الموافق ل 20 فبراير 2025، بتنفيذ القانون رقم 73.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي (نشر بالجريدة الرسمية عدد 7383 بتاريخ 3 مارس 2025).
4) قانون رقم 03.23 المتعلق بالمسطرة الجنائية، وقد تم نشره بالجريدة الرسمية عدد 7437 وتاريخ 08 شتنبر 2025، وسيدخل حيز التنفيذ بعد مرور 3 أشهر من تاريخ النشر.

  - **المراسيم:**

1) مرسوم رقم 2.23.716 يتعلق بتحديد المؤهلات المطلوبة لمزاولة مهام السنديك، والأتعاب المستحقة عن هذه المهام التي يباشرها في إطار مسطرة صعوبات المقاولة (المادة 673 من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة) نشر بالجريدة الرسمية في 22 شتنبر 2025؛
2) المرسوم رقم 2.25.386 بتحديد كيفيات تطبيق القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، (نشر بالجريدة الرسمية عدد 7431 بتاريخ 18 غشت 2025)؛
3) مرسوم رقم 2.25.430 بسن تدابير تنظيمية لفائدة المهندسين والمهندسين المعماريين العاملين بوزارة العدل. نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 07 يوليوز 2025.

4) المرسوم رقم 2.24.865 الصادر في 5 رجب 1446 (6 يناير 2025) بتحديد قائمة الرخص الاستثنائية الخاصة بالقضاة وقائمة الأمراض التي تخول لهم الحق في رخص المرض المتوسطة وطويلة الأمد (نشر بالجريدة الرسمية عدد 7370 بتاريخ 16 يناير 2025).

- **<u>القرارات:</u>**

1) قرار لوزير العدل رقم 1789.25 الصادر بتاريخ 18 محرم 1447(14 يوليوز2025) تحدث بموجبه أنواع الخبرة وتحدد مقاييس التأهيل للتسجيل في جداول الخبراء القضائيين (نشر بالجريدة الرسمية عدد 7431 بتاريخ 18 غشت 2025).

2) قرار مشترك لوزير العدل والأمين العام للحكومة ووزيرة الاقتصاد والمالية ووزير الصناعة والتجارة رقم 148.25 صادر في 12 من رجب 1446 (13يناير 2025) بتتميم لائحة المحاكم المعنية بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها (نشر بالجريدة الرسمية عدد 7383 بتاريخ 3 مارس 2025)؛

3) قرار مشترك لوزير العدل والوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية رقم 3174.24 صادر في 27 من رجب 1446 (28 يناير 2025) بتحديد تعريفة الخدمات المقدمة من قبل مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية التابع لوزارة العدل (نشر بالجريدة الرسمية عدد 7374 بتاريخ 30 يناير 2025)؛

4) قرار لوزير العدل بتغيير وتتميم قرار وزير العدل رقم 1501.22 الصادر في 17 أكتوبر 2022 بشأن تحديد الاختصاصات والمصالح التابعة للمديريات المركزية لوزارة العدل (نشر بالجريدة الرسمية عدد 7372 بتاريخ 23 يناير 2025).

5) قرار بتحديد النماذج المنصوص عليها في المرسوم رقم 2.23.101 الصادر بتاريخ 22 أكتوبر 2024 (18 ربيع الآخر 1446) المتعلق بتحديد كيفيات تنظيم ومسك سجل الوكالات المتعلقة بالحقوق العينية والسجل الوطني الإلكتروني للوكالات نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 06 أكتوبر 2025؛

- **مشاريع النصوص القانونية المصادق عليها من قبل البرلمان:**

1) مشروع قانون رقم 02.23 يتعلق بالمسطرة المدنية (تمت المصادقة عليه بمجلس المستشارين بتاريخ 8 يوليوز 2025)؛ (صدر بشأنه قرار للمحكمة الدستورية تحت عدد 255/25 بتاريخ 04غشت 2025، صرحت فيه بعدم مطابقة بعض مقتضياته للدستور، وتعمل وزارة العدل على ترتيب الأثر على هذا القرار)؛

- **مشاريع القوانين المحالة إلى البرلمان:**

1) مشروع قانون تنظيمي رقم 35.24 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية القوانين، أحيل إلى مجلس النواب بتاريخ 24 أكتوبر 2025؛

2) مشروع قانون تنظيمي 36.24 يتعلق بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية، أحيل على مجلس النواب بتاريخ 24 أكتوبر 2025؛

3) مشروع قانون رقم 28.25 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي السلطة القضائية؛ (أحيل إلى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين بتاريخ 22 يوليوز 2025)؛

4) مشروع قانون رقم 25.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 39.09 القاضي بإحداث وتنظيم المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل؛ (أحيل إلى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين بتاريخ 22 يوليوز 2025)؛
5) مشروع قانون رقم 74.24 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج. (أحيل إلى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين بتاريخ 22 يوليوز 2025)؛
6) مشروع قانون رقم 71.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة (مقتضيات الشيك)؛ (تمت المصادقة عليه في المجلس الحكومي بتاريخ 09 أكتوبر 2025)؛
7) مشروع قانون رقم 29.24 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لحماية الطفولة وبمراكز حماية الطفولة التابعة لها وبمؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال (تمت المصادقة عليه في المجلس الحكومي بتاريخ 19 يونيو 2025)؛
8) مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في محرم1405 (2 أكتوبر 1984) بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك؛ (تمت المصادقة عليه في المجلس الحكومي بتاريخ 04 شتنبر 2025)؛
9) مشروع قانون رقم 52.23 يتعلق بمهنة التراجمة المحلفين المقبولين لدى المحاكم (صادق عليه مجلس النواب بتاريخ 22 يوليوز2025 وأحيل إلى مجلس المستشارين بتاريخ 22 يوليوز 2025).

- **مشاريع النصوص القانونية والتنظيمية في طور الدراسة على مستوى الأمانة العامة للحكومة:**

  - <u>**مشاريع القوانين:**</u>

1) مشروع قانون بتغيير المادتين 4 و317 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.178 بتاريخ 25 من ذي الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011)؛ (إعادة الإحالة إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 04 غشت 2025).

  - <u>**مشاريع المراسيم:**</u>

1) مشروع مرسوم بتطبيق أحكام القانون رقم 46.21 المتعلق بتنظيم مهنة المفوضين القضائيين، أحيل على الأمانة العامة بتاريخ 21 أكتوبر 2025؛
2) مشروع مرسوم بإحداث اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ الاستراتيجيات والخطط والبرامج في مجال حقوق الانسان؛ (أحيل إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 15 ماي 2025)؛
3) مشروع مرسوم يتعلق بتطبيق القانون رقم 36.09 المتعلق بحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدميرها. (أحيل إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 25 ماي 2025)؛

- **مشاريع النصوص التنظيمية في طور الدراسة والمناقشة مع القطاعات الحكومية المعنية:**

1) مشروع مرسوم بتحديد الهيكلة الإدارية للمحاكم تطبيقا للمادة 22 من القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي؛
2) مشروع مرسوم يتعلق بتأليف واختصاصات المفتشية العامة لوزارة العدل.

المحور الثالث: السياسة الجنائية

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة النواب المحترمون؛

أولا: تفعيل قانون العقوبات البديلة

انطلاقا من الوضعية الحالية للسياسة العقابية ببلادنا، تم إصدار قانون جديد رقم43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة، تم تكليف وزارة العدل من طرف رئيس الحكومة بتشكيل لجنة للقيادة وبرئاسة لجان موضوعاتية انكبت على دراسة الإشكاليات التقنية والعملية المرتبطة بهذا الورش الطموح، توجت بإعداد المرسوم التطبيقي رقم 2.25.386 بتاريخ 03 يونيو 2025 المتعلق بتحديد كيفيات تطبيق العقوبات البديلة.

وتجاوزا لمختلف الإشكالات المطروحة، بادرت الوزارة بتنسيق مع مختلف القطاعات المعنية باتخاذ مجموعة من التدابير المواكبة التي نورد أهمها فيما يلي:

- تنظيم مجموعة من اللقاءات والندوات في موضوع تنزيل العقوبات البديلة؛
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة القضاة والمحامين والمساعدين الاجتماعيين في موضوع تنزيل العقوبات البديلة؛
- إعداد دلائل عملية لتنزيل العقوبات البديلة.

وضمانا للطابع التنسيقي والتشاركي الذي يقتضيه التنزيل الأمثل لنظام العقوبات البديلة، فقد صدر بتاريخ 16 يوليوز 2025 منشور للسيد رئيس الحكومة رقم 2025/10 بشأن تنزيل القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، حث من خلاله كافة القطاعات الحكومية المعنية على تحسيس كافة المصالح المركزية واللاممركزة والمؤسسات العمومية على الانخراط الإيجابي والفعال في تنزيل القانون وتوفير كافة الإمكانات المادية والبشرية والتدبيرية والهيكلية اللازمة لذلك، والتنسيق مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج من أجل التأسيس لأرضية مشتركة لتتبع تنفيذ العقوبات البديلة.

وفي إطار الانفتاح على بعض التجارب الرائدة في مجال تنزيل العقوبات البديلة، شاركت الوزارة وكذا ممثلين عن كل من المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس في زيارة ميدانية نظمها المركز الوطني لمحاكم الولايات المتحدة الأمريكية، للاطلاع على أفضل الممارسات في مجال تنزيل العقوبات البديلة؛ لاسيما ما يرتبط منها بالمراقبة الإلكترونية والخدمة المجتمعية.

ثانيا: منجزات اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه

في إطار التعاون والشراكة بين وزارة العدل (اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه) والمنظمات الدولية (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة-المنظمة الدولية للهجرة-مجلس أوروبا)، تم تنظيم مجموعة من الأنشطة والورشات واللقاءات وذلك كالتالي:

- المشاركة في إطلاق التكوين الجهوي HELPلمجلس أوروبا بستراسبورغ بتاريخ 16 يناير 2025؛
- المشاركة في أشغال المائدة المستديرة التي نظمها المرصد الوطني للهجرة حول موضوع" أنسنة تدبير الحدود: من تدبير الهشاشة إلى تحفيز الفرص"، وتقديم عرض حول الآلية الوطنية لإحالة الضحايا؛
- المشاركة في الاجتماع الثاني للجنة تسيير ومتابعة البرنامج الإقليمي للدول العربية 2023-2028 بالقاهرة بتاريخ 29-30 يناير 2025؛

- تنظيم دورات تكوينية وورشات تحسيسية لفائدة الملحقين القضائيين، والقناصلة والمحاميات والمحامين ومسؤولي المراكز الحدودية والفاعلين المؤسساتيين؛
- المشاركة في أشغال المائدة المستديرة حول الطفولة بجهة الشرق والمنظمة بشراكة بين المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وذلك يوم 07 فبراير 2025 بالناظور؛
- المشاركة في دورة تدريبية متخصصة في مجال الأبحاث والمتابعات القضائية بشأن الجرائم السيبرانية في قضايا تهريب المهاجرين خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 26 فبراير 2025 بنواكشوط؛
- توقيع خطة عمل تهم بالأخص كيفية تجميع وتدبير المعطيات الخاصة بضحايا الاتجار بالبشر 08 أبريل 2025؛
- تنظيم المنتدى الجهوي الرفيع المستوى حول" التعاون الجهوي لمكافحة الاتجار بالبشر وتعزيز استمرارية التكفل بالضحايا "بمدينة الدار البيضاء يومي 07 و08 أبريل 2025 بمشاركة رؤساء اللجن والهيئات الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وممثلين رفيعي المستوى عن وزارات العدل والداخلية والخارجية بكل من دول مصر، ليبيا، تونس، موريتانيا، النيجر، وكوت ديفوار، إلى جانب عدد من ممثلي الوكالات الأممية والمنظمات الدولية والإقليمية كالاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي؛
- المشاركة في تنظيم دورة تكوينية جهوية حول استعمال المعطيات في مجال مكافحة الاتجار بالبشر لفائدة الهيئات الفاعلة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه بمنطقة شمال افريقيا وبالدول المتواجدة على طول مسارات الهجرة الرئيسية بالقارة الافريقية من 09 إلى 11 أبريل 2025؛
- المشاركة في ورشة عمل إقليمية-حول تجميع وتحليل البيانات المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين بالأردن خلال الفترة الممتدة من 14 الى 17 أبريل2025 بالعاصمة الأردنية عمان؛
- تنظيم يوم تواصلي لانطلاق حملة القلب الأزرق 2025 بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر تحت شعار "الاتجار بالبشر جريمة منظمة، لننهي الاستغلال"، مع تخصيص حملة هذه السنة لموضوع دور العدالة الجنائية في تفكيك شبكات الاتجار بالبشر مع ضمان اتباع نهج يركز على حماية الضحايا؛
- تنظيم لقاء جمعيات المجتمع المدني لتدبير مسألة الاتجار بالبشر وحماية الضحايا يوم 16 يوليوز2025.

ثالثا: الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

إن وزارة العدل تؤكد على مواصلة إصلاح المنظومة القانونية المتعلقة بالوقاية من الفساد ومحاربته، من خلال السهر على التنزيل الأمثل للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، التي تعتبر الأولى من نوعها على صعيد المملكة، حيث تعنى بتقييم كل البرامج الحكومية السابقة وخلاصات التقارير الوطنية والدولية، وقد تم إعدادها وفق مقاربة تشاركية وتشاورية بين كافة الجهات المعنية. وتمت المصادقة عليها بتاريخ 28 دجنبر 2015 بهدف القضاء النهائي على الفساد في أفق 2025، وتعتمد هذه الاستراتيجية في عملها على 10 برامج أساسية تتولى وزارة

العدل مهمة التنسيق بالنسبة للبرنامج السادس المتعلق بتقوية المتابعة والزجر، وذلك من خلال مراجعة الإطار القانوني المتعلق بمكافحة الفساد، ودعم وتأهيل الأجهزة المعنية بمكافحته، وتوسيع وتجويد آليات الإبلاغ والنشر في هذا المجال، كما تضطلع الوزارة بمهمة العضوية في اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، وتسهر بهذه الصفة على حسن تتبع وتنفيذ قراراتها وتوصياتها.

ويمكن أن نورد أهم الجهود التي تقوم بها هذه الوزارة لإنجاز المشاريع الخاصة بها ضمن هذه الاستراتيجية الوطنية للمساهمة في تحسين مؤشرات النزاهة والشفافية، في حدود اختصاصاتها فيما يلي:

- إعداد دليل حول الرسوم القضائية وأتعاب مساعدي العدالة ومساطر تحديدها؛
- وضع آلية على صعيد مختلف مجالس وهيئات مهن منظومة العدالة لنشر الأحكام أو القرارات المتعلقة بالعقوبات التأديبية؛
- إعداد بوابة خاصة بموقع وزارة العدل تتعلق بنشر الأحكام والقرارات المتعلقة بالعقوبات الصادرة في حق ممارسي المهن القانونية والقضائية؛
- نشر الإعلانات المتعلقة بالبيوعات القضائية في المواقع الالكترونية للمحاكم وعلى البوابة الالكترونية للإدارة القضائية؛
- تفعيل خدمة الاطلاع على البيوعات العقارية والتي تمكن من الاطلاع على جلسات البيع ومآلات العقارات المعروضة في المزاد عبر الموقع الإلكتروني mahakim.ma؛
- مراجعة الترسانة القانونية فيما يتعلق بالمقتضيات الخاصة بمكافحة الفساد:
  - القانون رقم 12.18 القاضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي، والقانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، حيث تم توسيع الاختصاص القضائي للمحاكم المختصة بالمتابعة والتحقيق والبت في قضايا غسل الأموال من محكمة الرباط إلى محاكم ثلاث إضافية وهي الدار البيضاء وفاس ومراكش؛
  - مشروع إحداث هيئة وطنية لحماية المبلغين الشهود والضحايا في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم من أي اعتداء أو انتقام أو ترهيب محتمل؛
  - مشروع ملاءمة القانون الجنائي مع اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية.

وفي هذا الإطار، تم عقد اجتماع بتاريخ 09 يوليوز 2025 بمقر الوزارة حول تتبع مآل حقيبة مشاريع وزارة العدل المضمنة بالاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، في إطار التعاون والتنسيق مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها ومع وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، من أجل إنجاز تقييم شامل وموضوعي للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2016 -2025 التي ينتهي أجل تنفيذها هذه السنة، بناء على توجيهات السيد رئيس الحكومة.

رابعا: حماية حقوق الانسان والحريات الأساسية

تواصل الوزارة عملها من أجل تعزيز احترام الحقوق والحريات، عبر إعداد وتتبع التقارير الوطنية والتفاعل مع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمساهمة في تطوير المرجعيات القانونية العربية، والتنسيق مع الفاعلين الوطنيين من خلال:

- المشاركة في لجنة الخبراء بمجلس وزراء العدل العرب والمساهمة في صياغة وثائق مرجعية، منها:
  - الاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان؛
  - القانون الاسترشادي بشأن النازحين في المنطقة العربية؛
  - القانون الاسترشادي بشأن خطاب الكراهية؛
  - القانون الاسترشادي بشأن تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة؛
  - مشروع الملحق الخاص بالبعد الحقوقي والقانوني والإنساني يضاف إلى الخطة الشاملة للحد من عمليات تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة والإرهابية.
- المشاركة المستمرة ضمن آلية التنسيق المؤسساتي المكلف بتتبع التفاعل مع:
  - اللجنة الأممية المعنية بحقوق الإنسان؛
  - اللجنة الأممية المعنية بمناهضة التعذيب؛
  - الفريق الأممي المعني بالاعتقال التعسفي؛
  - الفريق الأممي المعني بالاختفاء القسري.

كما شاركت الوزارة في سلسلة من المشاورات والعروض الموضوعاتية بشأن الإطار البرنامجي الجديد لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات ومكافحة تمويل الجريمة والإرهاب، والذي يحمل عنوان، "التصدي لتمويل الجريمة والإرهاب".

خامسا: منجزات لجنة الإشراف والمراقبة على المهن القانونية والقضائية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تقوم وزارة العدل في إطار ممارسة مهامها كسلطة إشراف ومراقبة، بإجراء عمليات المراقبة من أجل التأكد من احترام الأشخاص الخاضعين (المحامون، العدول والموثقون) للالتزامات المنصوص عليها في القانون رقم 43-05 والمقررات الصادرة لتطبيقه. كما تتحقق كذلك من ملاءمة المنظومات الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعتمدة من قبلهم وتتأكد من تطبيقها.

كما بادرت وزارة العدل إلى إعداد مرسوم يتضمن كيفيات المراقبة عن بعد من خلال:

- تعبئة استمارة الكترونيا وإرسالها إلى اللجنة المكونة على مستوى وزارة العدل؛
- إسناد مراقبة التزام المهن القانونية والقضائية بالمقتضيات المفروضة عليهم بمقتضى قانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى رؤساء الهيئات الذين يرفعون تقارير دورية إلى اللجنة المكونة بوزارة العدل؛
- تنظيم زيارات ميدانية لمكاتب الأشخاص الخاضعين وذلك بتنسيق مع رؤساء الهيئات المعنية متى ارتأت ذلك؛

- عقد مجموعة من الندوات والدورات التكوينية لفائدة المهن القانونية (محامون-موثقون –عدول) وذلك بهدف تعزيز القدرات المعرفية القانونية للفئات المذكورة، ورفع الوعي بمخاطر هذه الجرائم والتدابير الواجب اتخاذها والمنصوص عليها في أحكام القانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والحث على الانخراط أكثر في منظومة مكافحة غسل الأموال.

وفي هذا السياق، نظمت اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما، ووزارة العدل بصفتها المشرفة والمراقبة للمهن القانونية والقضائية، وبشراكة مع المجلس الجهوي لعدول دائرة محكمة الاستئناف بمراكش، دورة تكوينية لفائدة السادة عدول الدائرة المذكورة حول موضوع "دور العدول في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة" وقد استفاد من هذه الدورة ما يزيد عن 100 عدل بالدائرة الاستئنافية المذكورة.

سادسا: على مستوى حماية الطفل والمرأة والمسنين

تعد قضايا الطفولة من بين القضايا التي توليها وزارة العدل أهمية بالغة، لذا تعمل الوزارة باستمرار على تحديث وتجديد النصوص القانونية ذات الصلة بالطفولة لمواكبة التطورات الحاصلة على المستويين الوطني والدولي لحقوق الطفولة، وملاءمتها مع الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة المغربية.

وفي هذا السياق، أعدت وزارة العدل مشروع قانون رقم 24-29 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لحماية الطفولة وبمراكز حماية الطفولة التابعة لها وبمؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال، والذي أحالت أرضيته الأولى على رئاسة الحكومة بتاريخ 24 ماي 2024، وبدأت مناقشته على مستوى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 23 شتنبر 2024، وصادق عليه مجلس الحكومة بتاريخ 19 يونيو 2025، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع أعد بالتنسيق مع الأمانة العامة للحكومة ورئاسة الحكومة وعبر إشراك مختلف القطاعات والمؤسسات المعنية، وقد تمت إحالته على البرلمان.

وفي إطار المساهمة في المخططات والبرامج والسياسات العمومية والتقارير الدولية الخاصة بالطفل والمرأة والمسنين، قدمت الوزارة مساهماتها في العديد من التقارير والسياسات والخطط الوطنية المتعلقة بالمرأة والطفل، كما حضرت في الاجتماعات واللقاءات ذات الصلة بالموضوع، ويتعلق الأمر ب:

- مشروع البرنامج الوطني التنفيذي الثاني 2023-2026 للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة؛
- تقرير المرحلة الأولى لمشروع السياسة الأسرية الاجتماعية؛
- حصيلة خطة العمل الوطنية للنهوض بالشيخوخة النشيطة؛
- أجوبة على جميع أسئلة الدراسة القارية حول آثار التغيرات المناخية على حقوق الطفل بإفريقيا للجنة حقوق الطفل التابعة للاتحاد الإفريقي؛
- المساهمة في تقرير موضوعاتي للمقررة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال حول موضوع "الحماية الاجتماعية في صلب القضاء على العنف ضد الأطفال"؛
- مساهمة المملكة المغربية في إعداد التعليق العام رقم 40 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في موضوع "التمثيلية المتساوية والدامجة للنساء في منظومة صنع القرار"؛

- المساهمة في مشروع الملاحظة العامة المقترحة من طرف لجنة حقوق الطفل حول حق الطفل في الوصول إلى العدالة وإلى سبل انتصاف فعالة؛
- استبيان حول العنف ضد النساء والفتيات المعتقلات؛
- تقرير حول "إدماج حقوق الأطفال في عمل مؤسسات الأمم المتحدة" للمفوضية السامية لحقوق الإنسان؛
- أجوبة عن بعض أسئلة تقرير المقررة الخاصة حول العنف تجاه النساء والفتيات؛
- استبيان الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجمع حقوق الإنسان؛
- استبيان المفوضية السامية لحقوق الإنسان حول حقوق الإنسان وإقامة العدل؛
- المساهمة في "خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن"؛
- إبداء ملاحظات حول اتفاقية الاتحاد الإفريقي الرامية إلى وضع حد للعنف ضد النساء والفتيات؛
- المساهمة في إعداد تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك أسبابه وعواقبه حول وضوع "أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات: حدود جديدة ورهانات ناشئة"؛
- المساهمة في إعداد مشروع عناصر الرد على لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- إعداد تقرير المملكة المغربية بيجين 30+؛
- إعداد المصنفات حول الطفل؛
- عقد اتفاقية شراكة مع اليونيسيف خلال الفترة الممتدة بين 2025 و2026؛

وقد ساهمت الوزارة في إعداد دراسات وتقارير أخرى، نخص بالذكر:

- تقرير حول وضعية المعاقل في محاكم الدوائر القضائية؛
- الردود على تقارير الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، حول وضعية المعاقل بمحاكم المملكة؛
- لقاءات متنوعة مع مكاتب الدراسات والجمعيات ومنظمات الأمم المتحدة حول مواضيع مختلفة تشمل المرأة، مقاربة النوع، الطفل.

سابعا: على مستوى العفو والافراج المقيد بشروط

❖ تدابير العفو المقترحة من طرف لجنة العفو:

تلعب مؤسسة العفو دورا مهما في تحفيز النزلاء على تحسين سلوكهم وتشجيعهم على الانخراط في البرامج التأهيلية من جهة، ومن جهة أخرى تساهم بشكل مباشر في التخفيف من ظاهرة الاكتظاظ بالسجون.

وتفاعلا مع توصيات المنظمات الحقوقية بشأن تفعيل آليات الإفراج المبكر للتخفيف من ظاهرة الاكتظاظ وحالة العود وتكلفة العدالة وكذا التوجهات الملكية السامية التي تعتبر أن إرساء دولة الحق والقانون وتحقيق التنمية المستدامة مشروط بمشاركة جميع أبناء الوطن. لذا حث جلالة الملك على الزيادة من فرص الإفراج والتي يعتبر العفو الملكي والإفراج المقيد بشروط أحد أهم صورها، وقد استفاد من آلية العفو خلال هذه السنة 26190.

❖ **آلية الافراج المقيد بشروط:**

تولي هذه الوزارة أهمية بالغة لآلية الإفراج المقيد بشروط التي تروم مكافأة المستفيدين منها من جهة، والتخفيف قدر الإمكان من الاكتظاظ الذي تعاني منه المؤسسات السجنية من جهة أخرى، لا سيما وأن هناك ضمانات تكفل إقامة المستفيدين وسط أسر أخذت على كاهلها التزام إيوائهم أو تشغيلهم وضمان عيشهم بوسائل شريفة وتحت مراقبة بعدية من قبل النيابات العامة وقضاة تطبيق العقوبات والسلطة المحلية.

وفي هذا الإطار، تشير الإحصائيات حول الإفراج المقيد بشروط إلى تطور في عدد المستفيدين من هذه الآلية، حيث بلغ عدد الحالات المستفيدة خلال هذه السنة 447 مستفيدا.

❖ **برنامج "مصالحة"**

تتميز الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الإرهاب والتطرف بكونها لم تقتصر على الجانب الردعي، بل توسعت في دراسة كافة الحلول لتطويق هذه الظاهرة من خلال تبنيها للبعد الإصلاحي لإعادة إدماج المدانين في قضايا الإرهاب.

وفي هذا السياق تم إطلاق "برنامج مصالحة" المنجز بشراكة بين المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، الرابطة المحمدية للعلماء، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وخبراء مختصين يساهمون في إغناء هذا البرنامج كل من زاويته، والذي تم تطويره بإحداث مركز مصالحة بتعليمات ملكية سامية، إذ يتضمن هذا البرنامج ثلاثة أهداف:

الأول: يتعلق بالتأهيل الديني للنزلاء المدانين في قضايا التطرف والإرهاب؛

الثاني: يهم التأهيل على مستوى الإطار القانوني المنظم لعلاقة الأفراد بالمجتمع وبالدولة وبضوابط النص القانوني، انطلاقا من معادلة الحقوق والواجبات؛

الثالث: يتعلق بالتأهيل النفسي والسيوسيو-اقتصادي عبر ادماج النزلاء المشاركين في هذه المبادرة في برامج التكوين والتعليم لتسهيل انخراطهم في سوق الشغل بعد خروجهم من السجن، وتحصينهم من الاستقطاب وتشجيعهم على الاندماج في العملية السياسية والانتخابية وفي المجتمع المدني.

وتشجيعا من جلالة الملك محمد السادس نصره الله لهذه المبادرة، تم إصدار عفوه المولوي الكريم على 179 نزيلا شاركوا في "برنامج مصالحة" ما بين سنتي 2017 و2025، خلال 15 دورة تم تنظيمها إلى حدود الآن.

ثامنا: السياسة الجنائية على مستوى التعاون القضائي الوطني والدولي

❖ **تسليم المجرمين:**

تقوم وزارة العدل بتنسيق مع الجهات القضائية والأمنية الوطنية وباقي القطاعات المتدخلة من أجل تطوير آليات الاشتغال بخصوص تفعيل هذه الآلية.

كما تتولى هذه الوزارة، إضافة إلى عملية تبادل الوثائق عبر القنوات الديبلوماسية والقنوات التي تتيحها الاتفاقيات الثنائية، الاشراف على المرحلة الإدارية المتعلقة بإعداد مرسوم التسليم، حيث يوجه هذا الأخير للقطاعات الحكومية المعنية بتوقيعه قبل عرضه على السيد رئيس الحكومة ليقوم بدوره بالتوقيع عليه، لتسهر وزارة العدل على تبليغ مرسوم التسليم إلى السلطات الطالبة عبر الطريق الدبلوماسي.

كما أن التعديلات الجوهرية التي تم إدراجها بقانون المسطرة الجنائية من شأنها أن تبسط حلولا عملية لبعض الإشكاليات التي أفرزتها الممارسة العملية لهذه المسطرة سواء خلال المرحلة القضائية أو الإدارية.

❖ **نقل المحكوم عليهم:**

لم يكن التشريع المغربي يتضمن مقتضيات خاصة بترحيل السجناء، ومع دخول القانون رقم 03.23 المتعلق بالمسطرة الجنائية حيز التنفيذ بتاريخ 8 دجنبر 2025، في بابه التاسع الذي نص على أحكام نقل الأشخاص المحكوم عليهم، سيوفر إطارا قانونيا وطنيا واضحا ينظم هذه المسطرة، بعد أن كانت مقيدة فقط بالاتفاقيات الدولية.

وفي هذا الصدد، عمدت وزارة العدل خلال هذه السنة إلى فتح النقاش مع عدة بلدان من بينها (السعودية، العراق، السودان، السنيغال، مصر...) من أجل دراسة السبل الممكن إعمالها من أجل التسريع في تجهيز الملفات في أفق تفعيل هذه الآلية وتحقيق الأهداف الإنسانية المتمثلة في نقل المحكوم عليهم في دول أجنبية لقضاء ما تبقى لهم من العقوبة بالمؤسسات السجنية بالمملكة المغربية مما يساهم في إعادة إدماجهم بالنسيج الاجتماعي الوطني.

❖ **الإنابات القضائية:**

تعد طلبات المساعدة القانونية والقضائية بين الدول إحدى الآليات الفعالة في الميدان الجنائي للتصدي الأمثل للجرائم الخطيرة والمنظمة منها وكذا قضايا الارهاب، كما أن هذه الطلبات عرفت تزايدا في عددها بسبب التطور التكنولوجي وازدياد حركة تنقل الأشخاص والسلع، مما حدا بهذه الوزارة من خلال تطوير المنظومة التشريعية ببلادنا إلى اعتماد آليات حديثة والتنصيص عليها في قانون المسطرة الجنائية على غرار فرق البحث الخاصة بالاختراق، إضافة إلى إجراءات يمكن أن تشملها لأول مرة طلبات المساعدة القانونية كتحديد المواقع، استعمال تقنية التناظر المرئي عند الاستماع إلى المتهمين، الشهود أو الخبراء...

❖ **اللجان الثنائية المختلطة في الميدان الجنائي:**

يتم عقد اللجن الثنائية المشتركة متى نصت على ذلك الاتفاقيات الثنائية في الميدان الجنائي أو بناء على مذكرات تفاهم موقعة بين البلدين أو بناء على مقترح يتم تقديمه من إحداهما للأخرى، إذ تسهر هذه الوزارة على عقد هذه الاجتماعات الثنائية بشكل دوري خاصة مع دول بلجيكا، اسبانيا، فرنسا، هولندا، نظرا لعدد الملفات المسجلة وكذا نظرا لطبيعة القضايا موضوع التعاون الثنائي. مما يجعل هذه اللقاءات فرصة لتبادل وجهات النظر وتقارب الأنظمة القانونية والقضائية. حيث عقدت خلال سنة 2025 اجتماعات لجن مشتركة مع كل من فرنسا بباريس وأخرى مع هولندا بالرباط، من المتوقع عقد لجنة مشتركة مع بلجيكا قبل نهاية السنة، على أن يتم عقد لجنة مشتركة مع إسبانيا خلال بداية سنة 2026.

❖ **الاتفاقيات الثنائية الموقعة في المادة الجنائية إلى غاية الأسدس الأول من سنة 2025:**

منذ تنصيب الحكومة الحالية، واصلت المملكة المغربية، ولا سيما وزارة العدل، حرصها على تطوير التعاون القضائي الثنائي في الميدان الجنائي، من خلال تبني رؤية متقدمة تقوم على الانفتاح وتعزيز الشراكات القانونية الدولية. وقد تجسد هذا الحرص في العمل على إبرام عدة اتفاقيات للتعاون القضائي، التي تُعد إطارا قانونيا لتعزيز التعاون مع العديد من الدول الشقيقة والصديقة، خاصة على مستوى القارة الإفريقية، وذلك انسجاماً مع الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الرامية إلى ترسيخ مبدأ التعاون جنوب–جنوب كخيار استراتيجي لتعزيز التضامن والتكامل بين بلدان القارة. كما يشمل هذا التوجه تعزيز التعاون مع باقي دول العالم التي تجمعها بالمملكة علاقات استراتيجية متنامية في مختلف المجالات.

❖ **الاتفاقيات في المادة الجنائية المبرمجة خلال الأسدس الثاني من سنة 2025:**

- تهم المشاريع الرائجة في المادة الجنائية الجاهزة للتوقيع بين المغرب وكل من الدول التالية: الأردن، الفيتنام وتشاد مواضيع المساعدة القضائية، نقل المحكوم عليهم بالعقوبات السالبة للحرية وتسليم المجرمين.
- مشاريع الاتفاقيات الثنائية في المادة الجنائية حول التعاون القضائي بين المغرب وكل من اسبانيا، بلجيكا، قبرص وألمانيا في إطار عقد جولات لاستكمال المشاورات بينهم.

تاسعا: تعزيز آليات الرصد والحماية

- **قاعدة البيانات الإحصائية على مدى 20 سنة:**

باشر المرصد الوطني للإجرام مهامه في مجال ترصيد الذاكرة المؤسساتية لوزارة العدل، حيث تمت رقمنة جميع البيانات الإحصائية المتوفرة حول المتابعات والجريمة على مدى أكثر من ثلاثين سنة. ومكن هذا العمل من إعداد قاعدة بيانات شاملة تسمح بتتبع ورصد وتحليل الظواهر الإجرامية على المدى الطويل، وتوفر أساسا إحصائيا علميا لفهم تطور اتجاهات الجريمة في المغرب، حيث تم إنجاز دراسة تُقدم لأول مرة تحليلا إحصائيا لتطور الجريمة والاستجابة القضائية في المغرب، كما تم تطوير لوحة قيادة إلكترونية للمؤشرات العامة حول الجريمة بالمغرب، والتي ستوضع رهن إشارة العموم عبر البوابة الإلكترونية للمرصد.

- **مشروع التصنيف الوطني الموحد:**

يعتبر مشروع التصنيف الوطني الموحد للجرائم (GNA_Criminalité Maroc) من أهم الأوراش الهيكلية التي أطلقها المرصد. يهدف هذا المشروع إلى وضع تسمية وطنية موحدة للجنايات والجنح والمخالفات حسب النوع، وإنشاء ترميز وطني موحد بين جميع المؤسسات والفاعلين في مسار العدالة الجنائية لأغراض إحصائية.

يستند هذا المشروع إلى التصنيف الدولي للجرائم لأغراض إحصائية الذي وضعه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مما يضمن مواءمة النظام المغربي مع المعايير الدولية ويمكن من المقارنة والتحليل على المستوى الإقليمي والدولي. ويشكل هذا المشروع أساسا لتوفير إحصائيات دقيقة ومتجانسة على مستوى مختلف المؤسسات المعنية بالإحصاء الجنائي.

- **نظام المعلومات الاستراتيجي المساعد لاتخاذ القرار:**

يجري العمل على بناء نظام معلوماتي مساعد على اتخاذ القرار يتضمن هندسة متكاملة للبنية التحتية والبرمجيات والتطبيقات. يشمل هذا النظام إعداد مستودع بيانات خاص بالجريمة وتطوير مؤشرات الأداء الرئيسية التي سينتجها المرصد، والتي تساعد على فهم العوامل المساهمة في الجريمة وتقييم فعالية برامج مكافحة الجريمة.

وتتضمن البنية المعلوماتية أدوات للخرائط الجغرافية التفاعلية التي تمكن من تحليل التوزيع المجالي للجريمة، بالإضافة إلى تطوير أدوات تحليلية متطورة تدعم عملية صنع القرار بناءً على الأدلة العلمية.

كما طور المرصد نظاما رقميا يشمل تصميم وإحداث البوابة الإلكترونية للمرصد، والتي توفر لوحة قيادة تفاعلية حول مؤشرات الجريمة بالمغرب، بالإضافة إلى منصة لنشر إصدارات المرصد من تقارير ودراسات. هذه البوابة تهدف إلى تعزيز الشفافية وإتاحة المعلومات للباحثين وصناع القرار والمواطنين.

المحور الرابع: الرفع من نجاعة أداء الإدارة القضائية

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة النواب المحترمون؛

من أجل الرفع من نجاعة الإدارة القضائية، تعمل الوزارة على تسهيل الولوج للعدالة ورقمنة الإدارة القضائية، وكذا الارتقاء بالبنيات التحتية للمحاكم والمباني الإدارية.

أولا: تسهيل الولوج إلى العدالة

- **إعداد تصور أولي حول أهمية إعداد إطار قانوني مؤسساتي للمساعدة القانونية:**

من أجل ضمان تيسير الولوج الفعلي إلى العدالة، تم العمل على تعزيز آليات المساعدة القانونية، التي يتم تقديمها للفئات الفقيرة والمهمشة، والتي تشمل وفق المعايير الدولية لحقوق الانسان، رفع الوعي وتقديم الاستشارات القانونية والترافع في المحاكم نيابة عن هذه الفئات وتعزيز حق الدفاع عليها.

وعلى هذا الأساس، تم إعداد مشروع قانون ينظم أحكام المساعدة القانونية في قانون موحد يشمل كل الجوانب المتعلقة بها، حتى تكون أحكامه قابلة للتطبيق في مختلف السياقات الوطنية، بهدف ضمان ولوج المرأة والطفل وكل الفئات الهشة للعدالة، باعتبارها إحدى أشكال التمكين القانوني للوصول إلى العدالة.

- **تدبير ملفات الجنسية وتتبعها:**
  - **تصريحات اكتساب الجنسية المغربية:**

ابتداء من شهر يناير 2025 إلى غاية 19 شتنبر من نفس السنة توصلت الوزارة ب 62 تصريحا لاكتساب الجنسية المغربية، وقد تم اتخاذ القرار بشأن 13 منها.

  - **تحسين مساطر المعالجة:**

بالنسبة لطلبات وتصريحات اكتساب الجنسية المغربية فهي تخضع في معالجتها للمساطر المحددة في قانون الجنسية المغربية، وتعتمد في جاهزيتها بالتوصل بنتيجة بحث الأمن الوطني التي تحاول الوزارة تسريعها بالتواصل المستمر والتذاكير التي تحيلها على الإدارة العامة للأمن الوطني كل 3 أشهر، خاصة بالنسبة للتصريحات التي تعرف مدة معالجة قصيرة لا تتجاوز السنة طبقا للفصل 27 من قانون الجنسية المغربية المتعلق بأجل البت في التصريح.

  - **الرقمنة والتحديث:**

تم تقديم مشروع رقمنة شاملة لمساطر الجنسية المغربية، والذي قطع أشواطا كبيرة في سبيل تنزيله، حيث أنجزت المرحلة الأولى من المشروع، والعمل مستمر بهدف استكمال رقمنة باقي المساطر عن طريق إحداث منصة لتقديم طلبات اكتساب الجنسية المغربية عبر الخط.

- **تثمين الرصيد الوثائقي والمحافظة عليه:**

شرعت لجنة الأرشيف في تنفيذ برنامج شامل لتدبير وفرز وإتلاف الأرشيف العادي والوسيط، مع اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير اللازمة لتحسين منظومة الأرشيف وتنظيمها بما يضمن رقمنة فهرستها وتيسير عمليات الرجوع إليها.

- **مجال الأرشيف:**

في إطار تطبيق استراتيجية وزارة العدل في مجال تدبير الأرشيف، شهدت سنة 2025 إحداث مصلحة حفظ الأرشيف ضمن هيكلة المديريات الإقليمية للعدل، بموجب قرار وزير العدل رقم 2348.24 الصادر بتاريخ 11 شتنبر 2024. وتضطلع هذه المصلحة بالمهام التالية:

- ♦ الإشراف على تنفيذ استراتيجية الوزارة في مجال الأرشيف على المستوى الترابي؛
- ♦ تدبير الأرشيف الوسيط والنهائي للمحاكم داخل النفوذ الترابي للمديرية؛
- ♦ تتبع مشاريع معالجة الأرشيف ورقمنته؛
- ♦ إعداد تقارير دورية ورفعها إلى الإدارة المركزية لدعم اتخاذ القرار.

- **تنظيم وإعادة تأهيل أرشيف المحاكم:**

أطلقت وزارة العدل خلال سنة 2025 عملية تنظيم ومعالجة أرشيف محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، وانتقاء الأرشيف النهائي بالمحكمة الابتدائية بسلا.

- **عملية جرد الأرشيف بالمحاكم:**

أعطيت الانطلاقة يوم 03 يوليوز 2025 لعملية جرد الأرشيف بقصر العدالة بفاس، كما أعطيت الانطلاقة يوم 28 يوليوز 2025 لعملية جرد الأرشيف بكل من الدوائر القضائية بالرباط والدار البيضاء والقنيطرة والجديدة ومراكش وأكادير وطنجة وتطوان والحسيمة والناضور وفاس ومكناس وكلميم والعيون.

- **تأهيل البنية التحتية لمستودعات حفظ الأرشيف:**

عملت الوزارة على اقتناء رفوف معدنية لمستودعات حفظ الأرشيف الوسيط، لأجل الرفع من طاقتها الاستيعابية، كما تم تخصيص غلاف مالي لاستبدال الرفوف الخشبية برفوف معدنية بمستودعات حفظ الأرشيف بالمحاكم.

ثانيا: رقمنة الإدارة القضائية

- **مواصلة تنفيذ برامج الرقمنة:**

تم إطلاق مجموعة من المشاريع الرقمية المواكبة للتوجهات الاستراتيجية الكبرى لوزارة العدل، والمندرجة ضمن توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة، بالإضافة إلى الالتزامات الحكومية الرامية لتسريع التحول الرقمي بالإدارة العمومية بالمغرب.

وتأتي هذه المبادرات استجابة لمتطلبات هذه المرحلة، واستعدادا لمواكبة مختلف المقتضيات التشريعية الجديدة المنصوص عليها ضمن مشروع قانون المسطرة المدنية، والذي تضمن قسما خاصا برقمنة المساطر والإجراءات القضائية، من أجل تيسير إجراءات التقاضي وتطويرها لفائدة المتقاضين والمهن القانونية والقضائية، وتجويد الخدمات التي يقدمها مرفق العدالة.

- **أنظمة تدبير المساطر والإجراءات بالمحاكم:**

اتخذت الوزارة مجموعة من التدابير لتجويد أنظمة تدبير القضايا المدنية والزجرية، بتنسيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، حيث تم العمل على إضافة وحدات جديدة وتحسين بعض الوحدات المتواجدة لتستجيب أكثر لحاجيات المستعملين.

- **المشاريع المنجزة والمشاريع في طور الإنجاز برسم سنة 2025:**

في إطار تجويد وإغناء وحدات النظام المعلوماتي لتدبير القضايا المدنية، تم العمل على رقمنة مجموعة من الإجراءات الجديدة في أفق بلوغ الرقمنة الشاملة لمساطر التقاضي في المادة المدنية، ويتعلق الأمر ب:

- الترقيم الأتوماتيكي للأحكام على مستوى كافة محاكم المملكة؛
- تحرير الأحكام المدنية وتوقيعها إلكترونيا (في طور الإنجاز)؛
- التدبير الإلكتروني للطيات القضائية في المادة المدنية الواردة والصادرة عن المحاكم من الخارج (في طور الإنجاز) ؛
- تفعيل نظام تدبير مشروع الملف القضائي الرقمي في المجال المدني، من خلال اعتماد المسح الضوئي للوثائق الورقية، وإدراجها ضمن نظام معلوماتي موحد. من أجل المساهمة في تحسين تدبير القضايا، وضمان الشفافية، وتسهيل الولوج للمعلومة.

وفي هذا الصدد، تم إعداد برنامج عمل متكامل لتفعيل المشروع بالمحاكم، شمل تشخيص وضعية الماسحات الضوئية الموجودة والعمل على توفير التجهيزات المطلوبة. كما تم إعداد استراتيجية خاصة بتنزيل مشروع المسح الضوئي، وتنظيم لقاءات تواصلية مع مصالح كتابات الضبط والمديريات الإقليمية لتيسير فهم وتبني آليات تنفيذ المشروع.

كما يتم العمل حاليا على إضافة وحدات جديدة وتحسين بعض الوحدات المتواجدة بنظام تدبير القضايا الزجرية، نذكر منها:

- الإكراه البدني؛
- التحقيق؛
- تدبير الطعون - الاستغناء عن المطبوعات الورقية؛
- التوقيع الإلكتروني للأحكام الزجرية؛
- ربط قاعدة بيانات نظام تدبير القضايا الزجرية بقاعدة بيانات السجل العدلي بشكل آني؛
- العقوبات السالبة للحرية؛
- تصفية الرسوم والمصاريف القضائية في الميدان الجنائي؛
- تدبير المحجوزات؛
- تدبير قضايا الأحداث؛
- تحرير الأحكام في المادة الزجرية؛
- التدبير الإلكتروني للطيات القضائية في المادة المدنية الواردة عن المحاكم من الخارج أو الصادرة منها إليه.

o **المشاريع المرتبطة برقمنة الإجراءات والأنظمة المعلوماتية:**

تماشيا مع التوجه العام للوزارة لتنزيل ورش التحول الرقمي واستكمالا لاستراتيجيتها في ميدان التحصيل، خاصة الجوانب المرتبطة بتطوير آليات التدبير الحديث وتثمينا لتعميم نظام تدبير القضايا الزجرية S@J2 على محاكم المملكة، عملت الوزارة على إنجاز المشاريع التالية:

✓ **مشروع لوحات قيادة التبليغ الزجري والتحصيل:**

يقوم هذا المشروع على استعمال ذكاء الأعمال لاستثمار المعطيات المتوفرة بالنظام المعلوماتي S@J2 في مجال تبليغ المقررات القضائية الزجرية والتحصيل، المعمم بكافة محاكم المملكة، من أجل إعداد وتوفير أداة تدبيرية تمكن من تحليل وعرض البيانات المتعلقة بهذا المجال في شكل مؤشرات وإحصائيات تفاعلية، وتوفير نظرة شاملة عن أداء وحدات التبليغ والتحصيل للمسؤولين بمختلف مستويات اتخاذ القرار في وقت مناسب حتى يتسنى لهم إعطاء التوجيهات اللازمة واتخاذ الإجراءات التصحيحية لبلوغ الأهداف المسطرة ضمن استراتيجية الوزارة في هذا المجال.

✓ **مشروع رقمنة إجراءات ومساطر تحديد وتصفية الرسوم والصوائر والمصاريف القضائية:**

يتمثل هذا المشروع في اعتماد آليات التدبير اللامادي في إجراءات ومساطر تحديد وتصفية الرسوم القضائية التكميلية وصوائر المساعدة القضائية والمصاريف القضائية في الميدان الجنائي، وذلك من خلال إعداد برمجية أو تطبيقية معلوماتية مخصصة لهذا الغرض وتنزيلها بالمحاكم.

✓ **البرامج المعلوماتية المرتبطة بالتحصيل:**

- البرنامج المعلوماتي لتدبير القضايا الزجرية "SAJ2Pénal" في الشق المرتبط بالتحصيل؛
- البرنامج المعلوماتي لتدبير جنح ومخالفات السير الملتقطة آليا بواسطة الرادار الثابت.

✓ **إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها «CREOL»:**

ساهمت مصالح الوزارة ضمن اللجنة المشتركة المكلفة بتدبير الجانب المالي في مشروع إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها.

✓ **الخدمات الموجهة لمرتفقي العدالة:**

تنكب وزارة العدل على استشراف آفاق جديدة وواسعة في مجال التحول الرقمي لمنظومة العدالة، وفق رؤية استراتيجية تضع جودة الخدمات المقدمة لمرتفقي العدالة في صلب أولوياتها، وذلك من خلال رقمنة شاملة لمسار المتقاضي، المواطن والمقاولة.

✓ **بوابة تقديم طلبات العفو والإفراج المقيد:**

تعتبر بوابة تقديم طلبات العفو والإفراج المقيد نظاما إلكترونيا يمكن من تقديم طلبات العفو والإفراج المقيد والأمر بالإفراج من طرف المعنيين بالأمر وذويهم والجهات المخول لها قانونا تقديم طلباتهم في وقت وجيز وفق خطوات مبسطة وسلسة مع إمكانية تتبع مآلها دون حاجة للتنقل إلى المحاكم.

تم مؤخرا تجويد هذا النظام من خلال تفعيل التبادل الإلكتروني للبيانات بين الوزارة وشعب العفو بمحاكم الاستئناف.

- ✓ **تجويد السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة:**

يعتبر السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة نظاما معلوماتيا متاحا لعموم المواطنين والتجار والمتعاملين الاقتصاديين الذي يتيح للدائن تسجيل مختلف الضمانات المنقولة والعمليات التي تدخل في حكمها، ويتجلى الهدف منه في إعلام مختلف الأطراف عن الممتلكات المنقولة والحقوق المترتبة عنها.

ويتم حاليا العمل على إضافة مجموعة من الوظائف الجديدة بهذه المنصة استجابة لمتطلبات كافة المتدخلين، وخاصة المؤسسات البنكية.

- ✓ **المنصة الرقمية للوثيقة العدلية:**

تهدف هذه المنصة إلى رقمنة المسارات والمساطر والإجراءات التي تمر منها الوثيقة العدلية وتعزيز التبادل الإلكتروني للبيانات مع كافة المتدخلين. من خلال:

- تمكين المواطنين من إيداع الوثائق والطلبات لتوثيق العقود العدلية واستخراج نسخ العقود إلكترونيا؛
- تمكين العدول من تحرير الوثائق بالمنصة وتوقيعها إلكترونيا واستخراجها إلكترونيا من المنصة؛
- تمكين قضاة التوثيق من الخطاب على الوثائق العدلية بالمنصة وتوقيعها إلكترونيا والتحقق السريع من الوثائق العدلية المودعة.

وقد تم تطوير الوحدة الخاصة بمساطر وإجراءات الزواج، والتي تمكن العدول من القيام بالخدمات التالية:

- طلب الإذن بتوثيق عقد الزواج؛
- الحصول على الإذن بتوثيق الزواج؛
- تحرير عقود الزواج؛
- الحصول على عقود الزواج؛
- طلب نسخة من عقد الزواج.

وهذه الإجراءات الرقمية مفعلة حاليا بأقسام قضاء الأسرة بكل من سلا، الرباط وتمارة.

أما بالنسبة للإجراءات المتعلقة بالطلاق والعقار والوصايا والتركات فهي قيد التطوير المعلومياتي.

- ✓ **التبادل الإلكتروني للبيانات بين الإدارات والمؤسسات العمومية:**

عملت وزارة العدل على تصميم وتطوير منصة التبادل الإلكتروني للبيانات بين الإدارات والمؤسسات العمومية في إطار ورش التبادل الإلكتروني للبيانات بين مختلف مكونات القطاع العام. وتهدف هذه المنصة، في مرحلة أولى، إلى تعزيز التبادل الإلكتروني للبيانات بين المديرية العامة للأمن الوطني، الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية والوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، من خلال استيراد مختلف البيانات اللازمة للمعالجة الناجعة للملفات بالمحاكم. وهي حاليا في طور التعميم على النيابات العامة لدى محاكم الدرجة الثانية في انتظار تعميمها على جميع المحاكم.

وفي هذا الصدد تم تسطير المشاريع التالية:

- رقمنة الاجراءات المعمول بها مع الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية فيما يخص الإنذارات العقارية من أجل تسريع مسطرة البيوعات العقارية بالمزاد العلني؛

- رقمنة الاجراءات المعمول بها مع الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية فيما يخص قضايا التعرض على مطلب التحفيظ من أجل تسريع إجراءات طالبي التعرض وتوحيدها.

✓ المنصة الإلكترونية لتتبع تنفيذ الأحكام الصادرة في مواجهة أشخاص القانون العام:

وهي منصة إلكترونية تمكن أشخاص القانون العام من تتبع ملفات التنفيذ الخاصة بها والإجراءات المتخذة بشأنها، وقد تم تفعيل المنصة بالنسبة لعدة وزارات ومؤسسات عمومية، وتنظيم لقاءات تواصلية لتكوين ومواكبة المستعملين.

أما بالنسبة لتفعيل المنصة لفائدة الجماعات الترابية، فيتم حاليا التنسيق مع الوكيل القضائي للجماعات الترابية بهذا الخصوص.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم السهر على تضمين كافة المعطيات المرتبطة بالملفات الإدارية منذ سنة 2010 إلى غاية سنة 2023، وتحسيس رؤساء كتابة الضبط بأهمية الحرص على جودة البيانات ودقتها لتسريع تنفيذ الأحكام لصالح المتقاضين، وهو ما من شأنه التقليص من حالات التأخر في تنفيذ الأحكام أو الحجز على الأموال العمومية؛ وبالتالي حفظ حقوق المواطنين والمقاولات وكذا الإدارة.

✓ منصة التبادل الإلكتروني مع الأبناك:

تم إحداث منصة إلكترونية تمكن المؤسسات البنكية من الاستفادة من مجموعة من الخدمات الرقمية، تتجلى أساسا في الاطلاع على معلومات الملفات التي تهمها بصفتها طرفا في الدعوى سواء كانت لفائدتها أو لفائدة الغير، والمسجلة على مستوى كافة محاكم المملكة، وأيضا توفير إمكانية الأداء الإلكتروني للرسوم القضائية.

وعلى وجه الخصوص، فإن هذه المنصة ستمكن الأبناك عبر الحسابات الإلكترونية المخصصة لهم من الاطلاع على وضعية ملفاتهم الرائجة والمحكومة، وكذا ملفات التبليغ والتنفيذ على المستوى الوطني بشكل آني ووفق آخر التحيينات، وتجاوزا للصعوبات المرتبطة بصعوبة استخلاص الرسوم القضائية خاصة إذا تعلق الأمر بمبالغ مالية ضخمة يتوجب على هيئة الدفاع أداؤها عند إيداع المقال بالمحكمة، فقد تم اعتماد آلية الأداء الإلكتروني المتعدد القنوات حيث يمكن للمحامي عبر منصة المحامي للتبادل الإلكتروني مع المحاكم إشعار البنك إلكترونيا بمعلومات حول الرسم القضائي المترتب عن إيداع المقال، لكي يباشر هذا الأخير عملية الأداء.

وتعرف هذه المنصة حاليا مجموعة من التحيينات من أجل إغنائها بالوظائف التي يتم الاتفاق بشأنها في إطار ورشات عمل مع المؤسسات البنكية من أجل تحديد الحاجيات، وخاصة توفير إمكانية إطلاع الأبناك بوصفهم دائنين مفترضين على الأحكام الصادرة على الشركات في إطار صعوبة المقاولة.

والمنصة مفعلة بالنسبة للمؤسسات البنكية التالية: CIH-SOFAC، ويتم حاليا التنسيق مع بنك المغرب من أجل تسهيل عملية تعميم هذه المنصة على كافة المؤسسات البنكية.

- **منصة التبادل الإلكتروني مع شركات التأمين:**

تمكن هذه المنصة شركات التأمين، عبر حسابها الإلكتروني من:

- الاطلاع على معلومات الملفات الرائجة أو المحكومة عن بعد؛
- الاطلاع على معلومات ملفات التبليغ وملفات التنفيذ عن بعد؛
- التوصل بالإشعارات عن بعد.

وفي هذا الصدد، تم توقيع اتفاقية شراكة ثلاثية الأطراف بين وزارة العدل، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي (ACAPS)، والجامعة المغربية للتأمين (FMA) لتأطير العمل بالمنصة الإلكترونية المحدثة من أجل تبسيط وتحديث التبادلات بين المحاكم وشركات التأمين لتدبير أكثر نجاعة للمعطيات والإجراءات القضائية.

ومن أجل تخفيف العبء على محاكم الدار البيضاء والرباط التي تُحال عليها إنابات قضائية تهم طلبات تنفيذ الأحكام المتعلقة بشركات التأمين، قامت وزارة العدل بإعداد مشروع تصور حول تنفيذ الأحكام الخاصة بشركات التأمين عبر إتاحة إمكانية تنفيذها مباشرة من المحكمة التي قدم أمامها طلب تنفيذ الحكم دون الحاجة إلى إصدار إنابات إلى المحاكم المذكورة، وقد تمت مناقشة مشروع التصور مع ممثلي شركات التأمين وإغناؤه بملاحظاتهم بخصوصه في أفق إعداد التصور التقني.

✓ **تدبير قرب المحاكم من المصالح المالية:**

تم تحديد مجموعة من المحاكم التي سيتم تحويل تدبير أرصدة حساباتها البنكية من لدن مصالح الخزينة العامة إلى مؤسسة البريد بنك، ولاسيما تلك التي لا تتواجد بدائرة نفوذها الترابي مصالح الخزينة العامة للمملكة المؤهلة لتدبير العمليات البنكية، والتي ستحدث لهذا الغرض تحت إشراف مصالح صندوق الإيداع والتدبير، قصد تدبير إشكالية البعد من المصالح المالية تخفيفا من العبء على المواطنين والموظفين على حد سواء، وقد تم تحديد 107 محاكم، سيتم تنزيلها تدريجيا فور الانتهاء من الترتيبات الضرورية لذلك مع كافة المتدخلين في المشروع، على أساس تفعيل المشروع مطلع سنة 2026.

✓ **منصة الحامل الإلكتروني E-Parapheur لتدبير المراسلات:**

بعد الانتهاء من تعميم هذا النظام على مستوى الإدارة المركزية والمديريات الإقليمية للعدل، يتم حاليا الاشتغال على تنزيل منصة الحامل الإلكتروني بكتابات الضبط وكتابات النيابة العامة بالمحاكم:

✓ **نظام معلوماتي مندمج خاص بتدبير وتتبع برامج نجاعة الأداء:**

هو نظام طورته مديرية الميزانية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية لتضعه رهن إشارة الإدارات العمومية الراغبة في استعماله، وتعد وزارة العدل من أول القطاعات التي قامت بتنزيل هذا النظام.

✓ **مواكبة المستعملين لتدبير الأرشيف الإلكتروني بالإدارة المركزية:**

يهدف هذا المشروع إلى مواكبة المديريات المركزية والديوان والكتابة العامة لتدبير الأرشيف الإلكتروني الخاص بهم، في مجال التكوين وتحديد مخطط التصنيف.

ويتم حاليا الإشراف على عملية التوريد الجماعي Importation en masse للمراسلات الواردة والصادرة على مستوى الكتابة العامة برسم السنوات من 2015 إلى 2024، وكذا تكوين الموظفين المكلفين بالكتابة العامة على توريد المراسلات الواردة برسم سنة 2025.

✓ **تجويد الأنظمة الإحصائية ووضع أنظمة معلوماتية مساعدة على اتخاذ القرار:**

عملت وزارة العدل على اتخاذ مجموعة من التدابير لضمان حكامة البيانات وتعزيز نشرها وإعادة استعمالها، نذكر منها بالخصوص: تحديث النشاط الإحصائي المتعلق بقطاع العدل من خلال إنشاء منصات تعتمد

تقنيات ذكاء الأعمال لتوفير تقارير ديناميكية ولوحات قيادة تفاعلية تتضمن مجموعة من المؤشرات التي تساهم في تحسين عملية اتخاذ القرار.

✓ **تطويروصيانة المنصة المساعدة على اتخاذ القرار:**

وهي عبارة عن منصة معلوماتية لذكاء الأعمال قادرة على حساب مؤشرات النجاعة القضائية ووضعها رهن إشارة المحاكم من أجل تمكين هذه الأخيرة من تتبع أدائها وقياس مدى فاعليتها ونجاعة عملها، ويتم حاليا العمل على التطوير والصيانة الدائمة لها ومواكبة المستعملين.

✓ **لوحات القيادة للتحصيل:**

عبارة عن خدمة توفر إحصائيات ومؤشرات تساعد على مراقبة الأداء بالنسبة لعملية التحصيل بالمحاكم وتحديد أفضل الاستراتيجيات والممارسات لتحسين معدل التحصيل، والمنصة حاليا في مرحلة التفعيل والتعميم.

✓ **منصة ذكاء الأعمال الخاصة بالتنفيذ المدني:**

تمكن هذه المنصة التي هي حاليا في مرحلة التفعيل والتعميم من:

- حساب مؤشرات الفعالية الخاصة بالتنفيذ المدني؛
- توفير لوحات قيادة تفاعلية وتقارير ديناميكية؛
- تحليل البيانات ذات الصلة.

✓ **منصة ذكاء الأعمال الخاصة بالتبليغ المدني:**

تمكن هذه المنصة التي هي حاليا في مرحلة التجريب من :

- حساب مؤشرات الفعالية الخاصة بالتبليغ المدني؛
- توفير لوحات قيادة تفاعلية وتقارير ديناميكية؛
- تحليل البيانات ذات الصلة.

✓ **تعزيزالبنية التحتية المعلوماتية وأمن نظم المعلومات:**

- الاشتراك في حل الرسائل النصية المسبوقة الدفع (Postpaid SMS) ويهم هذا المشروع الاشتراك في خدمة SaaS التي تتيح تقديم خدمة إشعار عبر الرسائل النصية القصيرة للمواطنين بعد تقديم طلباتهم على المنصات الإلكترونية التابعة للوزارة؛
- الاشتراك في خدمة شبكة الانترنت wifi بمقرات الإدارة المركزية؛
- اشتراك الولوج إلى قاعدة بيانات الأدوات التحليلية والتعاونية لفائدة محاكم المملكة: ويتمثل هذا المشروع في استغلال أدوات التعاون التي توفرها شركة MICROSOFT من أجل إرساء أدوات تحليلية خاصة بقطاع العدل؛
- الاشتراك في قاعدة البيانات السحابية (Office 365 Entreprise E3 et Office 365 Entreprise E5) بهدف توفير تطبيقات موثوقة لفائدة المستعملين، تمنحهم إمكانية استعمال باقة الخدمات المقدمة من طرف MICROSOFT بما فيها الاجتماعات عبر الخط والمحاكمة عن بعد؛
- تجديد الاشتراك بالمنصة المتعلقة بالسجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة؛

- تجديد الاشتراك بالمنصة الإلكترونية لرقمنة عمل اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما CNASNU؛
- صيانة حل تصفية الويب الخاص بوزارة العدل (Solution filtrage WEB)ويهم هذا المشروع الصيانة المادية والبرمجية لحل تصفية الويب المعتمد على مستوى الإدارة المركزية، لتصفية المواقع المحظورة؛
- إعادة تأهيل منصة الهاتف الرقمي IP لفائدة الإدارة المركزية، ويهدف هذا المشروع لتسهيل التواصل بين مصالح الوزارة عبر تقنية IP التي تمكن من الاستفادة من خدمة الهاتف الرقمي عبر الشبكة المعلوماتية لأزيد من 2000 مستعمل؛
- الصيانة المادية والبرمجية لحل بوابة البريد الإلكتروني الخاص بوزارة العدل؛
- اقتناء وتثبيت حل تقني مدمج(Hyperconvergé) ، وسيسمح اعتماد هذا الحل بتوفير منصة متكاملة ومتقدمة لاستضافة جميع التطبيقات الحديثة مع ضمان مستوى عالٍ من التوفر؛
- اقتناء حواسيب محمولة ومكتبية لفائدة وزارة العدل؛
- اقتناء شهادات SSL لفائدة وزارة العدل، مسجلة باسم نطاق وزارة العدل، ويتم تثبيتها لاحقًا على جميع الخوادم المكشوفة خارجيًا من أجل تأمين اتصال المنصات الإلكترونية عن بعد؛
- تثبيت ماسحات بطائق الهوية من أجل ضبط الولوج إلى المحاكم وضبط المرتادين عليها – حاليا تم الاشتغال على تفعيل هذا المشروع على مستوى محاكم الاستئناف، في أفق تعميمه على المحاكم الابتدائية والمراكز القضائية.
- الاشتراك في خدمة التوقيع الإلكتروني المقدمة من طرف بريد المغرب: لفائدة مختلف الفاعلين بالإدارة القضائية من أجل توقيع الوثائق الإدارية والقضائية، والذي يعتبر شرطا أساسيا في عملية رقمنة المساطر والإجراءات بالمحاكم (عقد الاشتراك قيد الدراسة)؛
- إيواء موقع Backup، من خلال الاشتراك في خدمة SaaS احتياطية تستخدم كموقع بديل في حالة الكوارث أو الحوادث الكبرى. كما تقترح الوزارة هذا المشروع بهدف ضمان ولوج المحاكم إلى نظام المعلومات للاستجابة لجميع طلبات المواطنين خلال فترة زمنية معقولة (المشروع في طور الدراسة)؛
- صيانة منصة مركز النداء التابعة للوزارة والموجودة في الإدارة المركزية؛
- مشروع تجديد Baies de Stockage، ويهدف هذا المشروع إلى تجديد صفوف التخزين المعلوماتية وذلك لكون الصفوف المستعملة حاليا بالوزارة خارج فترة الضمان ولا يمكن صيانتها من طرف المنتج. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الصفوف تتضمن جل المعلومات والبيانات التي يتم معالجتها من طرف الأنظمة المعلوماتية؛
- صيانة المنصة الافتراضية Plateforme de Virtualisation، ويهدف مشروع صيانة هذه المنصة إلى ضمان حسن سير عمل الأنظمة المعلوماتية.

❖ **على مستوى أمن نظم المعلومات:**

تنفيذا لمنشور السيد رئيس الحكومة رقم 2023/02 الصادر بتاريخ 12 يناير 2023 الرامي إلى إعداد خطة عمل لتنزيل التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات، داخل مدة أقصاها 6 أشهر من صدور المنشور سالف الذكر، عملت الوزارة على وضع خطة عمل للتوافق مع مقتضيات القانون رقم 05-20 المتعلق بالأمن السيبراني والتوجيهات الوطنية، والتي ساهمت في تحقيق مجموعة من الأهداف:

- تشخيص الحظيرة المعلوماتية للوزارة؛
- تشخيص البرامج والتطبيقات وقواعد البيانات المستعملة من طرف المديريات؛
- تشخيص التدابير الأمنية المطبقة على صعيد الوزارة؛
- تحديد وتنزيل التدابير الأمنية الأولية على صعيد المديريات المركزية؛
- تعميم مضاد الفيروسات على حواسيب الوزارة؛
- ضم حواسيب الإدارة المركزية لمجال الوزارة الجديد؛
- التخلص من الإصدارات القديمة لنظام مايكروسوفت ويندوز ومايكروسوفت أوفيس؛
- تنفيذ مخرجات مشروع التدقيق الشامل لأمن البنية التحتية المعلوماتية للوزارة؛
- تصنيف الأصول المعلوماتية بالوزارة حسب القانون رقم 05-20 المتعلق بالأمن السيبراني؛
- لائحة قواعد المعطيات والمعلومات الحساسة الواجب حمايتها وكذا المسؤولون عن كل واحدة منها ؛
- تأهيل مكونين في مجال الأمن السيبراني؛
- استفادة موظفي الإدارة المركزية من برنامج تحسيسي في مجال الأمن السيبراني عن بعد؛
- إعداد مجموعة من التدابير الأمنية التي تخص الجانب التنظيمي من الأمن السيبراني، والتي ستساهم بشكل مباشر في الرقي بمستوى الأمن المعلوماتي للوزارة، والرفع من تقييم النضج بالنظر للمتطلبات الأمنية الأساسية التي وضعتها إدارة الدفاع الوطني.

ثالثا: الارتقاء بالبنية التحتية للمحاكم والمباني الإدارية:

أولت وزارة العدل عناية بالغة لتوفير فضاءات خدماتية، حديثة وملائمة لحسن سير العمل القضائي، سواء من خلال تشييد بنايات جديدة للمحاكم، وفق هندسة معمارية تراعي الحفاظ على الأصالة والخصوصية المغربية، أو من خلال تهيئة وتوسعة وصيانة البنايات القائمة، مواكبة للتطور في المجالات الهيكلية والتنظيمية وتيسيرا للولوج للعدالة، من خلال نهج التنميط المرتكز على معايير الجودة والأمن وسلاسة الخدمة العمومية ونجاعتها.

وقد بلغ العدد الإجمالي لمشاريع البناء والتهيئة التي تشرف عليها الوزارة، تحت إشرافها المباشر أو في إطار الإشراف المنتدب، برسم سنة 2025، ما مجموعه 84 مشروعا، بمختلف الدوائر القضائية، موزعا بين مشروع واحد تم تدشينه؛ 18 مشروعا جاهزا للتدشين؛ 18 ورشا مفتوحا في طور الإنجاز و47 مشروعا في طور الدراسة.

وفي هذا السياق، خصصت وزارة العدل لهذا الغرض اعتمادا ماليا إجماليا بلغ ما يفوق 109,3 مليون درهم إلى غاية متم شهر يوليوز من السنة الجارية، قصد توفير الوسائل اللازمة لسير عمل المحاكم، مع العمل على

استكمال تنزيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وتفعيل قانون العقوبات البديلة، وهو ما يعكس حجم الاهتمام الذي توليه الوزارة لتطوير المرفق القضائي وجعله أكثر قرباً من انتظارات المواطنين وتطلعاتهم نحو عدالة فعالة وناجعة.

- **مشاريع التجهيزات المكتبية:**

تحرص الوزارة باستمرار على تجديد التجهيزات المتهالكة بالبنايات القائمة من جهة واقتناء تجهيزات جديدة بالبنايات الحديثة من جهة أخرى، لفائدة القضاة والموظفين، وذلك قصد الإسهام في تحسين بيئة العمل بالمرافق القضائية والإدارية، والرفع من الإنتاجية وتسهيل الإجراءات لفائدة المرتفقين والمتقاضين

وقد قامت الوزارة منذ بدء الولاية الحكومية الحادية العشرة بتوفير التجهيزات المكتبية اللازمة، من أثاث وعتاد ومعدات، بكلفة إجمالية بلغت 71,3 مليون درهم لفائدة الإدارة المركزية للوزارة (500 ألف درهم) ومختلف الدوائر القضائية للمملكة (70,8 مليون درهم)، وهو ما أدى لارتفاع قيمة مؤشر نجاعة الأداء المتعلق ب «نجاعة تدبير المكتبيات» ليبلغ 12.351 درهما عند متم سنة 2024، والذي يقصد به متوسط كلفة اللوازم المكتبية والمعلوماتية المخصصة لكل موظف أو قاض برسم السنة المالية المعنية. وتهدف الوزارة من خلال الاستثمار المخصص للتجهيزات، إلى ضمان عمر افتراضي أطول لتلك التجهيزات، مما سيساهم في تقليص عمليات الاقتناء خلال السنوات المقبلة، وبالتالي تحقيق الاستدامة في النفقات على المدى البعيد.

ومن جهة أخرى تم تخصيص 38 مليون درهم لاقتناء السيارات السياحية والنفعية والدراجات، قصد تيسير تنقلات المسؤولين القضائيين وتمكينهم من أداء مهامهم في أفضل الظروف، إلى جانب تلبية الاحتياجات اللوجستيكية للدوائر القضائية.

- **تجهيز الفضاءات الزرقاء وخلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف:**

في ظل الالتزامات الوطنية والدولية للمغرب في حماية حقوق المرأة والطفل، تبرز الحاجة إلى اعتماد مقاربة عدالة إنسانية تأخذ بعين الاعتبار الطابع الخصوصي والاجتماعي للضحايا، لا سيما الأطفال والنساء المتعرضين للعنف أو العالقين في نزاعات أسرية. من هذا المنطلق، ومن أجل إرساء نموذج متكامل للتكفل، يراعي مبادئ حقوق الإنسان ويوفر استجابة فعالة وذات جودة لحالات العنف القائم على النوع، وتفعيلا لدور وزارة العدل في توفير العناية والاهتمام اللازمين لضمان الحماية القضائية للنساء والأطفال ضحايا العنف على اختلاف أوضاعهم، وزجر كل أنواع الإساءة التي يمكن أن تقع هذه الفئة ضحية لها، تم إحداث خلايا للتكفل بالنساء والأطفال بمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية للمملكة بموجب القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، بالإضافة إلى الفضاءات الزرقاء، كمساحات خاصة بالأطفال داخل بنايات أقسام قضاء الأسرة تراعي فئاتهم العمرية ووضعياتهم الاجتماعية.

ففي إطار تعزيز آليات التكفل بالنساء ضحايا العنف، تم إحداث خلية التكفل بالنساء ضحايا العنف على مستوى محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية، وذلك لضمان تدخل منسق وفعال يعزز من الحماية القانونية والاجتماعية لهذه الفئة، حيث تم اعتماد مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات القانونية والعملية، بما يضمن التكفل السريع والفعال بالضحايا، وتيسير ولوجهن إلى العدالة ومرافق الدعم.

وفي هذا السياق، قامت الوزارة بإحداث وتجهيز 39 خلية للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية، في أفق تعميم التجهيزات على كافة الخلايا المتبقية، وفقا للمعايير المعمول بها.

- ومن جهة أخرى، بذلت وزارة العدل جهودا كبيرة في إحداث 23 فضاء أزرقا، من خلال:
- تجهيز مكاتب استقبال واستماع خاصة بالأطفال الأطراف في نزاعات أسرية؛
- إحداث فضاءات مناسبة للطفل (ألعاب، ديكور مهدئ) لتقليل التوتر أثناء انتظار أو إجراء المقابلات؛
- توفير أدوات وتقنيات تساعد على التواصل الفعال مع الطفل خلال الاستماع القضائي؛
- تركيب أثاث مريح وملائم نفسيا في غرف الاستماع الخاصة بالنساء والأطفال: كراسي ناعمة، طاولات منخفضة (دمج عناصر بصرية مهدئة)؛
- عزل صوتي بسيط في هذه المكاتب لحماية خصوصية المحادثات، دون اللجوء إلى تقنيات رقمية؛
- توفير مكاتب منفصلة مخصصة للوساطة والصلح.

  - **تنزيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية:**

في إطار تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، وتنزيلا لمقتضيات الفصل الخامس من الدستور المغربي الذي ينص على اعتماد الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب العربية، اتخذت وزارة العدل مجموعة من الإجراءات العملية والمنجزات الملموسة، والتي تهدف إلى إدماج الأمازيغية داخل منظومة العدالة، وتيسير ولوج المواطنين الناطقين بالأمازيغية إلى الخدمات القضائية.

وتتمثل المجهودات المبذولة في هذا الصدد فيما يلي:

- إبرام اتفاقيات شراكة وتعاون مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ترمي إلى توفير التكوين والدعم اللغوي والتقني لتيسير إدماج الأمازيغية في مرفق العدالة، مع إحداث لجان تقنية وتنفيذية لمواكبة تنزيل بنود الاتفاقية؛
- دعم البنية التحتية المعلوماتية واللوجستيكية، عن طريق توفير لافتات ولوحات تشوير بالأمازيغية بالمرافق القضائية، وكذا تجهيز فضاءات الاستقبال بدعامات مرئية ومسموعة بالأمازيغية؛
- إعداد وثائق ومطبوعات رسمية بالأمازيغية وترجمة بعض النماذج القانونية والمطبوعات الإدارية باللغة الأمازيغية، خاصة تلك المرتبطة بالخدمات القضائية الأساسية، إلى جانب العمل على إدراج الأمازيغية في المطبوعات والأظرفة ووثائق التبليغ والاستدعاء.

  - **التجهيزات الخاصة بتنفيذ قانون العقوبات البديلة:**

تنزيلا لمقتضيات القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، والذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ 22 غشت 2025، لاسيما المادة 647-13 منه التي تنص على إحداث مكاتب بالمحاكم تتولى الإشراف على عملية وضع وإزالة القيد الإلكتروني بالنسبة للمحكوم عليهم في حالة سراح.

وفي هذا الصدد، شرعت الجهات المختصة، بتنسيق مع المصالح المركزية واللاممركزة لوزارة العدل، في اتخاذ مجموعة من التدابير الاستباقية الرامية إلى ضمان تنزيل فعال وسلس لمقتضيات القانون، حيث قامت بإحداث

وتجهيز 62 مكتبا لحد الساعة، عقب القيام بعمليات مسح شامل لمرافق المحاكم الابتدائية بهدف تحديد الفضاءات الملائمة لإيواء المكاتب المحدثة.

- **حصيلة المنجزات في مجال البناء والتهيئة برسم سنة 2025:**

بلغ مجموع المشاريع التي باشرتها الوزارة في مجالي البناء والتهيئة، برسم سنة 2025، ما مجموعه 84 مشروعا بمختلف الدوائر القضائية، وهو ما يعكس المجهودات المبذولة لتقريب القضاء من المتقاضين والمرتفقين، في إطار تنزيل الخريطة القضائية للمملكة، واستكمال أوراش تأهيل البنية التحتية لمرافق العدالة. وقد أولت الوزارة عناية خاصة بمشروع تعميم كل من مكاتب الواجهة والولوجيات، وكذا توفير معاقل ملائمة تحفظ حقوق وكرامة المعتقلين، فضلا عن تعميم أقسام قضاء الأسرة، نظرا للطابع الاجتماعي الذي تتسم به، طبقا للتعليمات الملكية السامية في هذا الشأن.

- **المشاريع المدشنة والمشاريع الجاهزة للتدشين:**

عملت وزارة العدل على استكمال إنجاز 19 مشروعا لبناء وتهيئة وتوسعة المقار الدائمة أو المؤقتة للبنايات القضائية والإدارية، بحيث تم تدشين مشروع واحد، في انتظار تدشين 18 مشروعا متبقيا، وفقا لبرنامج يجري تنفيذه تباعا، بحيث تم تدشين بناية قسم قضاء الأسرة ببنسليمان، بتاريخ 23 يوليوز 2025، وذلك في إطار الجهود التي تبذلها الوزارة لاستكمال النهوض بوضعية بنايات محاكم المملكة. وقد كلف المشروع ما مجموعه 26,9 مليون درهم.

فيما بلغ عدد المشاريع المنتهية بها الأشغال والجاهزة للتدشين، 18 مشروعا، على مستوى 9 دوائر قضائية، بكلفة إجمالية ناهزت 281,38 مليون درهم.

- بناء المحكمة الابتدائية بتاوريرت؛
-بناء المحكمة الابتدائية بخنيفرة؛
-بناء المحكمة الابتدائية بجرادة؛
-بناء المحكمة الابتدائية بالحاجب؛
- بناء المركز القضائي بالحنشان؛
-تهيئة قسم قضاء الأسرة بتارجيست؛
- تهيئة المقر المؤقت للمحكمة الابتدائية ببوجدور؛
-تهيئة المركز القضائي بتندرارة؛
-تهيئة المركز القضائي ببني تجيت؛
-بناء المركز القضائي بسبت كزولة؛
-بناء المركز القضائي بتمنار؛
-بناء المركز القضائي بحد كورت؛
-بناء المركز القضائي بجرف الملحة؛
-بناء المركز القضائي بحد أولاد فرج؛
-بناء المركز القضائي بأزمور؛
-تهيئة المركز القضائي بتافراوت؛
-تهيئة المركز القضائي بتالمست؛
-تهيئة المركز القضائي بمولاي بوعزة.

- **الأوراش المفتوحة:**

تعمل الوزارة على تتبع 13 مشروع بناء في طور الإنجاز، إلى جانب مجموعة من مشاريع التهيئة والصيانة وتقوية البنية التحتية بمختلف الدوائر القضائي، وقد بلغت الكلفة الإجمالية ما قيمته 1,69 مليار درهم.

- إعادة بناء محكمة النقض؛
بناء المركز القضائي بأمزميز؛
-بناء المحكمة الابتدائية وقسم قضاء الأسرة بتحناوت؛
-بناء المحكمة الابتدائية بتارودانت؛
-بناء المحكمة الابتدائية بميدلت؛
-بناء المحكمة الابتدائية بالمحمدية؛
-بناء المركز القضائي بكتامة؛
-بناء المركز القضائي بموقريصات؛
-بناء المركز القضائي بإفران.
- بناء قصر العدالة بإنزكان؛
بناء المركز القضائي بأحفير؛
-بناء المركز القضائي بغفساي؛
-بناء المركز القضائي بتافرانت؛
-بناء المركز القضائي بواويزغت؛
-بناء المركز القضائي بمريرت؛
-بناء قسم قضاء الأسرة بسلا؛
-بناء قسم قضاء الأسرة بصفرو؛
-توسعة المحكمة الابتدائية الزجرية بالدار البيضاء؛

المحور الخامس: إنماء القدرات المؤسساتية لمنظومة العدالة

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة النواب المحترمون؛

أولا: الرأسمال البشري والتدبير المندمج للمسارات الإدارية للموظفين

- **استراتيجية تعزيز وتوزيع الرأسمال البشري:**

عملت الوزارة على تطوير وتثمين الرأسمال البشري بما يعزز جودة الأداء والرفع من فعالية الخدمات المقدمة للمرتفقين.

وفي هذا الإطار، تواصل الوزارة اعتماد مقاربة حديثة في تدبير مواردها البشرية، وتنتهج في ذلك سياسة تقوم على التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات، بما يتيح الاستجابة للحاجيات الحالية واستشراف المتطلبات المستقبلية، فضلاً عن عقلنة التوظيف وتدبير الحركية الإدارية وفق مؤشرات تعكس تطور حجم الأشغال ومتطلبات الإدارة القضائية الحديثة.

- **عدد الموظفين**: هو 14938 موظفا، موزعة حسب الجنسين (ما بين 7601 إناثا و7337 ذكورا). وهذا العدد موزع بين المصالح المركزية واللامركزية، إذ تمثل نسبة 8% عدد الموظفين بالمصالح المركزية.

- **تدعيم قطاع العدل بالموارد البشرية المؤهلة:**

  - **تحديد الحاجيات من الموارد البشرية:**

حرصت وزارة العدل خلال سنة 2025، على اعتماد مقاربة استباقية في تحديد التخصصات المطلوبة لتغطية الحاجيات من الموارد البشرية.

فإلى جانب التخصصات القانونية والاقتصادية، تم فتح المجال أمام تخصصات لتشمل مجالات تواكب التطور الرقمي كالإعلاميات وهندسة البرمجيات والاتصالات والشبكات، إضافة إلى تخصصات تقنية كالهندسة المدنية، وتخصصات ذات بعد اجتماعي ومعرفي كالمساعدة الاجتماعية وأصول الدين.

ويترجم هذا التنوع في التخصصات الإرادة الراسخة لبناء رأسمال بشري متعدد الكفاءات، قادر على الانخراط الفعلي في ورش تحديث العدالة، ودعم المحاكم في مهامها عبر موارد بشرية مؤهلة تتقاطع مع حاجيات الواقع العملي وتستشرف المتطلبات المستقبلية.

- **تنظيم مباريات التوظيف:**

مباريات التوظيف المجراة برسم سنة 2025:

خلال هذه السنة، تم الإعلان على 15 مباراة للتوظيف بمختلف الدرجات والتخصصات، خصص لها 714 منصب شغل، وإلى حدود شهر يوليوز 2025 تم توظيف 332 موظفا جديدا موزعين بين الذكور والإناث على الشكل التالي: 191 إناثا و141 ذكورا. في انتظار الانتهاء من الامتحانات والإعلان عن نتائج 382 منصب شغل قبل نهاية السنة الجارية.

أما فيما يتعلق بالمباراة الخاصة بالترشح للمزاولة مهام خطة العدالة بالخارج، التي تم إجراءها في 06 يوليوز 2025، فقد أسفرت عن نجاح 11 عدل لمزاولة المهام بسفارات وقنصليات المملكة المغربية بالخارج.

- **حصيلة الحوار القطاعي:**

تحددت جلسات الحوار القطاعي خلال منذ بداية هذا العام إلى غاية 30 غشت 2025 مع كل من النقابة الديمقراطية للعدل، الجامعة الوطنية لقطاع العدل والنقابة الوطنية للعدل في 06 اجتماعات بمعدل اجتماعين لكل هيئة.

- **التواصل والتكوين:**

تم **إحداث المعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية** طبقا للمادة 13مكرر، من المرسوم رقم 2.22.400، الصادر بتاريخ 18 أكتوبر 2022، المتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة العدل، المعدل بموجب المرسوم رقم 2.24.371، المؤرخ في 20 يونيو2024، وطبقا للمادة 12 من قانون المالية لسنة 2025 التي نصت على أنه "يحدث ابتداء من فاتح يناير 2025، مرفق مسير بصورة مستقلة تابع لوزارة العدل، وكذا تطبيقا للمادة 14 من المرسوم المتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة العدل، حيث صدر قرار للسيد وزير العدل رقم 2886.24 بتاريخ 26 نونبر 2024، والذي قام بتغيير وتتميم القرار رقم 1501.22 بشأن تحديد اختصاصات وتنظيم الأقسام والمصالح التابعة للمديريات المركزية لوزارة العدل، في صيغته المحينة بتاريخ 23 يناير 2025، الذي حدد الهيكلة الإدارية للمعهد، إذ يعتبر في حكم "مديرية مركزية" ضمن التنظيم الهيكلي لوزارة العدل، والذي يشمل أقطابا للتكوين تسمى مراكز، تصنف في حكم أقسام بالإدارة المركزية، تشمل ثماني عشرة مصلحة، تتبع أربعة منها مباشرة لمدير المعهد، وأربع عشرة مصلحة أخرى موزعة على باقي المراكز.

ومن أجل تمكين المعهد من مباشرة مهامه بفعالية، وتنويع موارده المالية، فقد صادق مجلس الحكومة بتاريخ 27 يناير 2025 على المرسوم رقم 1333. 2.24 بإحداث أجرة عن الخدمات المقدمة من قبل المعهد، بالنظر

إلى أن هذا الأخير يتمتع بالاستقلال المالي باعتباره من المرافق الإدارية المسيرة بصورة مستقلة، مما يسمح له بتوفير موارد مالية ذاتية عبر تقديم خدمات مؤدى عنها، إلى جانب استفادته من الدعم الحكومي عبر وزارة العدل.

ويدير المعهد مدير مركزي يعين وفقا لمقتضيات المرسوم رقم 2-12-412 الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2012 المتعلق بمسطرة التعيين في المناصب العليا، وهو المسؤول عن إعداد وتنفيذ سياسات التكوين والتطوير بالمعهد، والتنسيق مع باقي المديريات المركزية والوحدات الإدارية المعنية، وفق ما هو منصوص عليه في المادة 13 مكرر من المرسوم المحدث للمعهد، وحتى تتمكن هذه المؤسسة من القيام بالمهام المنوطة، فقد تم خلال هذه السنة تعيين كل من المدير وباقي رؤساء المراكز والمصالح العاملين تحت إمرته.

يعد إنشاء هذا المعهد خطوة أساسية في ترسيخ البعد المؤسساتي لتكوين وتأهيل الموارد البشرية، وتعزيز مهنية موظفي كتابة الضبط الذين يشكلون العمود الفقري للعمل الإداري بالمحاكم، والمهندسين الذين يضطلعون بمهام تقنية متخصصة، إضافة إلى باقي الموظفين النظاميين العاملين بالمحاكم من متصرفين ومساعدين اجتماعيين... ، كما يمتد نطاق عمل المعهد ليشمل تطوير مهارات مختلف المهن القانونية والقضائية المساعدة للقضاء، كالمفوضين القضائيين والخبراء والتراجمة وغيرهم من المهنيين الذين يلعبون أدوارا محورية في تيسير العمل القضائي وضمان سير العدالة، بما ينسجم مع أهداف الإصلاح الشامل لمنظومة العدالة، ويواكب متطلبات الرقمنة والتحديث الإداري، ويدعم ثقة المواطنين في جودة ونجاعة المرفق القضائي، إذ أنه ليس مجرد مشروع تكويني فحسب، بل هو دعامة استراتيجية لترسيخ إصلاح منظومة العدالة، عبر الاستثمار المستدام في العنصر البشري وضمان ملاءمة الكفاءات مع متطلبات العصر.

هذا، ويستند المعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية، على إطار قانوني واضح المعالم يدمج بين كونه بنية إدارية تابعة لوزارة العدل، وكونه مصلحة مسيرة بصورة مستقلة، مما يمنحه المرونة اللازمة لاتخاذ القرارات، وتحقيق أهدافه بكفاءة وفاعلية، والتي تتمثل في ضمان استمرارية برامج التكوين الأساسي والمستمر بشكل مؤسساتي بدل الاقتصار على مبادرات ظرفية، وذلك من خلال ما يلي:

التكوين الأساسي: يهدف إلى إدماج الموظفين الجدد (منتدبون قضائيون، محررون قضائيون...) عبر برامج تجمع بين الجانب النظري (المعارف القانونية والإدارية) والجانب التطبيقي (المحاكاة والتدريب الميداني)، وقد استفاد من هذا التكوين إلى حدود 31 يوليوز 2025حوالي 332 موظفا جديدا.

التكوين المستمر: يستهدف الموظفين الممارسين بمختلف الفئات (مسؤولون إداريون، مساعدو القضاء، المحاسبون، موظفو أقسام قضاء الأسرة، المشرفون على المعلوميات...)،. ففي هذه السنة وإلى حدود 31 يوليوز استفاد من هذا التكوين حوالي 1242 موظفا.

- **تكوين الموظفين المكلفين بالتبليغ والتحصيل:**

تواصل الوزارة مساهمتها في تنفيذ البرامج التكوينية لفائدة المسؤولين الإداريين الجدد والموظفين المكلفين بالتبليغ والتحصيل والتصفية بمحاكم المملكة، وقد شملت الحصص التكوينية مجموعة من المواضيع أهمها:

- تدبير وحدات التبليغ والتحصيل بالمحاكم؛
- المبادئ العامة لتحصيل الديون العمومية؛
- إجراءات تحصيل الغرامات والإدانات النقدية؛

- تحديد وتصفية الرسوم القضائية التكميلية وصوائر المساعدة القضائية؛
- تحديد وتصفية المصاريف القضائية في الميدان الجنائي.

- **الزيارات الميدانية لتتبع وتقييم الأداء لوحدات التبليغ والتحصيل:**

في إطار تنفيذ برامج تفقد المسطرة، قامت اللجن التابعة للوزارة خلال سنة 2025 بزيارات تفقدية لتتبع وتقييم الأداء لوحدات التبليغ والتحصيل بعدد من المحاكم والمراكز القضائية.

ويتوخى من هذه الزيارات الميدانية تحقيق مصداقية المقررات القضائية والحفاظ على حجيتها، علاوة على الرفع من مداخيل خزينة الدولة في الجانب المرتبط بالغرامات والإدانات النقدية المحكوم بها والصوائر والمصاريف القضائية، إلى جانب إعادة بث دينامية جديدة بهذه الوحدات.

- **تدبير وضعية المحاسبين بصناديق المحاكم:**

تقوم الوزارة على مدار السنة بإنجاز وتحيين قرارات تعيين الموظفين المكلفين بمهام الحسابات بصناديق المحاكم، حيث تم تحيين ما مجموعه 100 قرار بتعيين محاسب، كما بلغ مجموع الموظفين المعهود إليهم مهمة مسك الحسابات والصندوق ما مجموعه 804 محاسبا قارا، 589 من الذكور، و215 من الإناث.

- **تكوين المنتسبين للمهن القانونية والقضائية:**

تواصل الوزارة جهودها في مجال التكوين، من خلال تنظيم ورشات ودورات تكوينية تستهدف مختلف فئات المهنيين التي تدخل في مجال اختصاصها.

- **التدبير المحكم للمنازعات التي تعد الوزارة طرفا فيها:**

في إطار تعزيز نجاعة الأداء من أجل تحقيق نتائج تتعلق بعدد القضايا المحكومة لصالح الوزارة حسب موضوع الدعوى، عملت الوزارة على اتخاذ مجموعة من التدابير منها:

- تفعيل اليقظة وتتبع العمل والاجتهاد القضائي واستثماره في إعداد المذكرات الجوابية؛
- إجراء دورات تكوينية لفائدة الموظفين داخل المصلحة في مختلف أنواع المنازعات لتلافي الأخطاء والحد من الاختلالات في تدبير القضايا خاصة في مجال المسؤولية الإدارية والصفقات العمومية.

في حين أن النتائج المحققة تتمثل في ارتفاع عدد القضايا المحكومة لصالح الوزارة بما مجموعه 144 ملفا، بالموازاة مع انخفاضها في القضايا المحكومة ضدها بما مجموعها 54 قضية، وبالنسبة لعدد الملفات المنفذة، نجد 03 ملفات منفذة عن سنة 2025، و13 ملف التنفيذ في طور الدراسة، مما يدل على التزام الوزارة بتطبيق القانون لاسيما الفصل 126 من الدستور.

المحور السادس: تعزيز التعاون في مجال العدالة

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة النواب المحترمون؛

- **مشاريع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية:**

1. برنامج التعاون الثلاثي بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي ومجلس أوربا "MA JUST" ؛
2. برنامج التعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي PNUD؛
3. تمديد برنامج PRIMA؛
4. مشروع مذكرة تفاهم في مجال الرقي وتبادل الخبرات بين هذه الوزارة والمجلس الأعلى للقضاء بسلطنة عمان؛
5. مشروع مذكرة التفاهم بين هذه الوزارة والمنظمة الدولية للهجرة OIM في مجال حماية حقوق المهاجرين وتعزيز ولوجهم للعدالة؛
6. مشروع برنامج عمل لسنتي 2025-2026، تنفيذا لمقتضيات بروتوكول التعاون الفني بين هذه الوزارة ووزارة العدل بجمهورية مصر العربية الموقع بتاريخ 12 مايو 2006.

- **مشاريع الاتفاقيات على المستوى الوطني:**

1. مشروع اتفاقية تعاون وشراكة بين العصبة المغربية لحماية الطفولة ووزارة العدل؛
2. مشروع اتفـاقيـة شـراكـة بين وزارة العدل ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية؛
3. مشروع اتفاقية تبادل البيانات بين وزارة العدل ووزارة التجهيز والماء؛
4. مشروع اتفاقية تبادل البيانات بين وزارة العدل ووزارة النقل واللوجستيك؛
5. ميثاق التعاون والشراكة بين الوكالة القضائية للمملكة ووزارة العدل وقطاعات أخرى.

- **المشاركة في أشغال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي:**

انخرطت الوزارة في أشغال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي خصوصا أشغال الفريق العامل الثالث المعني بإصلاح نظام تسوية المنازعات الاستثمارية، وقد شاركت من خلاله في إعداد وبلورة مجموعة من الآليات الدولية، التي تعتبر أحد عناصر إصلاح نظام تسوية المنازعات، والتي تتعلق أساسا ب:

- النظام الأساسي للمركز الاستشاري لتسوية منازعات الاستثمار بشأن حل المنازعات - إصلاح نظام المنازعات بين المستثمرين والدول- التجارة الإلكترونية- الضمانات المنقولة؛
- النظام الأساسي للآلية متعددة الأطراف لحل النزاعات.

- **المشاركة في المفاوضات المتعلقة بمجموعة من الاتفاقيات الإقليمية والجهوية المتعلقة بالاستثمار:**

شاركت الوزارة بفعالية في المفاوضات المتعلقة بمجموعة من الاتفاقيات الاستراتيجية، تضمنت:

- اتفاقية الاستثمار العربية الجديدة؛
- الملحق المتعلق بحل النزاعات لبروتوكول الاستثمار لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؛
- آلية حل النزاعات لاتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

- تدبير آليات التعاون القانوني والقضائي في الميدان المدني والتجاري:

- في مجال تعزيز علاقات التعاون القضائي الثنائي:

- ♦ عقد جولة المفاوضات الثانية بشأن اتفاقية التعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية والإدارية بين المملكة المغربية وجمهورية كازخستان؛
- ♦ عقد جولة مفاوضات بشأن اتفاقية التعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية والإدارية بين المملكة المغربية وجمهورية الكونغو الديموقراطية على هامش أشغال الاجتماع التحضيري للجنة المشتركة المغربية الكونغولية؛
- ♦ انعقاد الدورة الواحدة والعشرين للجنة الاستشارية المختلطة المغربية الفرنسية في الميدان المدني، والتي تم خلالها تقييم حصيلة التعاون القانوني بين البلدين وتدارس الملفات الفردية المعالجة في إطار الاتفاقيات متعددة الأطراف التي تجمع البلدين، كما تم عرض خطاطة الإجراءات المتعلقة بطلبات الكفالة العابرة للحدود؛
- ♦ تنفيذ برامج وخطط العمل الموقعة مع كل من العراق والسينغال والكوت ديفوار والتشاد والغابون وغامبيا والبنين؛
- ♦ إحداث لجنة استشارية مختلطة مع قطر ومع بعض الدول العربية؛
- ♦ تقديم التجربة المغربية للمملكة السعودية وجمهورية العراق في مجال تطبيق اتفاقية لاهاي المتعلقة بالمظاهر المدنية للاختطاف الدولي للأطفال.

- في مجال تعزيز علاقات التعاون القضائي المتعدد الأطراف:

- ♦ المشاركة في إعداد برنامج عمل المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية والمساهمة في بلورة التصورات بشأن أنشطته؛
- ♦ المساهمة في إعداد برنامج مجلس وزراء العدل العرب؛
- ♦ تبادل الخبرات والممارسات الفضلى في مجال تطبيق الاتفاقيات متعددة الأطراف؛
- ♦ توزيع دليل عملي بشأن اتفاقيات لاهاي للقانون الدولي الخاص على الدول الإفريقية.

- مذكرات التفاهم والاتفاقيات والمفاوضات:

- ♦ المشاركة في المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية العربية الجديدة للاستثمار؛
- ♦ المشاركة في المفاوضات المتعلقة بإدراج التحكيم على مستوى الملحق الخاص بفض النزاعات وتلافيها التابع لبروتوكول الاستثمار لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؛
- ♦ المشاركة في المفاوضات المتعلقة بتعديل البرتوكول الخاص بحل النزاعات لاتفاقية الاستثمار لمنظمة التعاون الإسلامي.

- **تعزيز دور وزارة العدل في تحسين مناخ الأعمال بالمغرب:**

تم يوم الخميس 06 مارس 2025، التصويت بالإجماع من طرف مجلس الشؤون العامة والسياسة لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص على قرار استضافة المملكة المغربية للمكتب الإقليمي الافريقي للمؤتمر.

تم يوم الاثنين 02 يونيو 2025 بالرباط، توقيع هذه الاتفاقية، وأضحى المكتب الإقليمي منصة دائمة لتيسير انخراط الدول الإفريقية في مختلف آليات عمل مؤتمر لاهاي، وتفعيل الاتفاقيات المنبثقة عنه.

وفي يوم الأربعاء 09 يوليوز 2025، بالرباط، تم افتتاح المقر الرسمي للمكتب الإقليمي لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص لإفريقيا، بحضور الأمين العام للمؤتمر، السيد كريستوف بيرناسكوني.

وبذلك صار بإمكان الدول الإفريقية الولوج إلى الدعم الفني والتقني اللازم لتفعيل اتفاقيات لاهاي، دون الحاجة إلى الرجوع إلى المقر المركزي بلاهاي.

- **تعزيز آليات التعاون الدولي في المجال الأسري:**

يشكل تعزيز آليات التعاون الدولي في المجال الأسري ضرورة استراتيجية لاستلهام أفضل الممارسات العالمية، ومواكبة التطورات القانونية، وضمان حضور وزارة العدل المغربية على المستوى الدولي بما يعزز كفاءتها وقدرتها على تحديث منظومة العدالة الأسرية. وقد برزت الحاجة إلى الاطلاع على التجارب الدولية، والمساهمة في وضع أطر قانونية ملزمة، وتبادل الخبرات مع المنظمات الدولية والدول الصديقة، لضمان تطوير آليات متطورة للوساطة، والمساعدة القانونية، وحماية حقوق الطفل والأسرة، وفق المعايير الدولية:

- ♦ المشاركة في اجتماعات منظمة التعاون الإسلامي لمناقشة اتفاقية جدة لحقوق الطفل، والتفاعل مع جامعة الدول العربية في صياغة خطة العمل الإقليمية؛
- ♦ الاطلاع على التجارب الإسبانية والفرنسية والبلجيكية في مجال الوساطة والمساعدة القانونية.

- **الأنشطة العلمية:**

تعتبر الأنشطة والتظاهرات العلمية أداة استراتيجية فعالة لتعزيز الوعي القضائي والمجتمعي، وتطوير الممارسات المهنية، بما يواكب المستجدات القانونية والاجتماعية.

هذا، وقد عملت الوزارة على تنظيم وإدارة مجموعة من الأنشطة العلمية، شملت ندوات وطنية، ومؤتمرات، وأيام تواصلية ولقاءات تشاورية..

- ♦ تنظيم ورشة تكوينية لفائدة أطر صندوق الإيداع والتدبير حول الأليات البديلة لحل المنازعات؛
- ♦ تنظيم لقاء تشاوري مشترك بين الوزارة والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بخصوص احتساب مساهمة المرأة في تنمية ثروة الأسرة، بتاريخ 14 مارس 2025.

المحور السابع: تخليق منظومة العدالة

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة النواب المحترمون؛

- **مجال المراقبة والتفتيش والتدقيق والتقييم:**

فيما يتعلق بتفتيش محاكم المملكة برسم سنة 2025، قامت المفتشية العامة بتفتيش ما مجموعه 18 محكمة موزعة على الشكل التالي: 12 محكمة ابتدائية، 03 محاكم متخصصة و03 محاكم استئناف، كما قامت بالتفتيش الشامل للمديرية الإقليمية للعدل بأكادير.

- **تدقيق الصفقات العمومية:**

خلال سنة 2025، قامت المفتشية العامة بتدقيق أربعة (04) صفقات في إطار تنزيل مقتضيات النصوص التنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية.

- **معالجة التظلمات المحالة من طرف مؤسسة وسيط المملكة:**

أحيل على المفتشية العامة من مؤسسة وسيط المملكة خلال سنة 2025 مجموعة من التظلمات تم القيام بالأبحاث والتحريات في الوقائع الواردة فيها، واتخاذ التدابير اللازمة بشأنها مع رفع نتائج الأبحاث إلى المؤسسة.

- **الأبحاث والتحريات:**

عدد الملفات المفتوحة	الإجراءات
13	ملفات قيد التتبع بسبب إجراءات في طور الإنجاز أو متابعات قضائية جارية أو لم تكتسب الأحكام الصادرة فيها حجية الشيء المقضي به.
10	إعمال المقتضيات القانونية المتعلقة بالمتابعات التأديبية.
03	الإعفاء من المسؤولية بكتابة الضبط وكتابة النيابة العامة والمديريات الإقليمية.
03	إثارة الانتباه بسبب إخلالات مهنية بسيطة لا ترقى لدرجة الهفوات الخطيرة التي تستدعي المساءلة التأديبية.
00	الحفظ بعد تسوية الوضعية أو لعدم ثبوت صحة الوقائع والادعاءات، أو بسبب عقد صلح.
المجموع	29

- **الإشراف على المهن القانونية والقضائية وتخليقها:**

ضمانا لاحترام مبادئ العدالة والشفافية وفق النصوص القانونية والتنظيمية، نظم المشرع عمل مجموعة من اللجن التي تشرف على تنظيم ومراقبة ممارسة المهن القانونية والقضائية.

ويتعلق الأمر بلجنة ممارسة كل مهنة تعقد اجتماعاتها وفق مقتضيات النصوص المؤطرة للمهن وتعلن عن مخرجات نتائج أشغالها التي تتضمن البت في المتابعات التأديبية والوضعيات الفردية لكل ممارس.

- **المقررات الصادرة بشأن الوضعية الفردية لممارسي المهن القانونية والقضائية:**

تم إصدار قرارات تهم مهنة التوثيق، حيث تم إعفاء 04 موثقين، وتوبيخ 04 ، وتوجيه إنذارا ل 04 ، في حين تم إيقاف مؤقت ل 12 موثق وعزل 07 كما تم السحب من جدول الخبراء القضائيون ما مجموعه 227 خبير قضائي، وبالنسبة لمهنة العدول تم إسقاط 07 عدول وإعفاء 04، وتم إعفاء مفوض قضائي واحد ، وتوبيخ 02

مفوضين، إنذار 03 مفوضين والسحب المؤقت ل 03 مفوضين وتوقيف مؤقت لمترجم محلف لدى المحاكم، وبالنسبة للنساخ، فقد تم إعفاء 17 ناسخ من التكليف.

- **منجزات التتبع وتقييم الأداء المهني والإداري:**

في إطار الرؤية التي تنهجها الوزارة في دعم مقومات الحكامة الجيدة، من خلال اشتغالها المنتظم على رصد مختلف الاختلالات الإدارية والمهنية وتتبع سير العمل داخل المصالح المركزية واللاممركزة.

- **التقارير الواردة على الوزارة برسم سنة 2025:**

عملت الوزارة على معالجة مجموعة من الملفات المتعلقة بالإخلالات المهنية، إضافة إلى معالجة مختلف التقارير التي تهم سير الأشغال بمختلف الوحدات الإدارية، حيث تتمثل هذه التقارير الخاصة بالموظفين في 51 تقرير، موزعة بين 02 تظلمات، 47 تقرير إخباري و02 شكايات، أما فيما يتعلق بالتقارير التي تهم سير الأشغال فقد حددت في ما مجموعه 73 تقرير.

- **معالجة الملفات التأديبية:**

في إطار المقاربة التي تروم التصدي لكل مظاهر الانحراف والتجاوزات التي يمكن أن تسجل في القطاع، عملت الوزارة خلال الفترة الممتدة من 2025 إلى غاية 2025/07/31، على معالجة ما مجموعه 37 مخالفة تهم عدد من الملفات التأديبية المترتبة عن إخلالات مهنية والتي عددها 17 أو متابعات قضائية والتي عددها 20، وقد تنوعت العقوبات التأديبية في هذه الملفات ما بين الإنذار (موظفان)، التوبيخ (موظفان)، الحذف من لائحة الترقي(موظف واحد)، العزل (ستة موظفين) ، الحرمان المؤقت من كل أجرة باستثناء التعويضات العائلية (عشرة موظفين)، الإحالة الحتمية على التقاعد (موظف واحد) والموقوفون المؤقتون عن العمل (خمسة عشرة موظفا).

أما فيما يخص ملفات رد الاعتبار، فقد بلغ عددهم 7 موظفين.

المحور الثامن: السعي لتحقيق المناصفة وتكريس مقاربة النوع في استراتيجية الوزارة

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة النواب المحترمون؛

واصلت الوزارة تنزيل وتنفيذ التزاماتها بخصوص برامج تفعيل مقاربة النوع الاجتماعي من خلال ما يلي:

- الخطة الحكومية الثالثة للمساواة 2023-2026، وتتضمن ثلاثة محاور رئيسية وهي:
  - التمكين والريادة للمرأة الذي حدد إجراءات عملية للرفع من نسبة نشاطها؛
  - الوقاية والحماية للنساء ومحاربة العنف ضدهن؛
  - تعزيز القيم لمحاربة الصور النمطية والنهوض بحقوق النساء ومحاربة كل أشكال التمييز.
- العمل على تنزيل مقترحات خارطة الطريق التي انبثقت من خلال تحليل النوع الاجتماعي لقطاع العدالة(AGS)، والذي تم بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالمغرب واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا الغربية التابعة للأمم المتحدة (الاسكوا) ومركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي التابع لوزارة الاقتصاد والمالية، وقد تمت هذه الدراسة التحليلية بتنسيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة؛

- تعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي على المستوى الترابي عبر إحداث نقاط ارتكاز خاصة بالنوع الاجتماعي على مستوى المديريات الإقليمية التابعة لوزارة العدل؛
- استكمال تنفيذ برنامج دعم التوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية للموظفات والموظفين، والذي يسعى إلى إحداث حضانات لفائدة أطفال الموظفات والموظفين بمقر الوزارة وبالمحاكم، وذلك وفق برنامج زمني حددت فيه الفضاءات القضائية ذات الأولوية؛
- دعم خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف؛
- تأهيل خدمة المساعد(ة) الاجتماعي(ة)؛
- إحداث مرافق لخدمات التمريض؛
- حضور ندوات والمشاركة في ورشات ضمن استراتيجية الوزارة للرصد التشريعي والقضائي، وذلك بهدف فهم أفضل للقضايا المتعلقة بولوج النساء إلى العدالة، بما في ذلك الصور النمطية السائدة داخل المنظومة القضائية، وكذا الحماية من العنف والتمييز القائمين على النوع الاجتماعي.

- **تعزيز أقسام قضاء الأسرة:**
  - **تيسير ولوج المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة للعدالة:**

لقد تم وضع آليات تنظيمية وقانونية ومؤسساتية تضمن تيسير الولوج الفعلي للعدالة، وتوفير المصاحبة والدعم للفئات في وضعية هشاشة، وتأطير عمل المكاتب وتوحيد ممارساتها، مع تعزيز الحق في الوصول إلى المعلومة والإجراءات القانونية، باعتماد سلسلة من التدابير العملية شملت، تعميم وتنميط الفضاء الأزرق، بحيث تعمل الوزارة من خلال قسم قضايا الأسرة والجنسية على مواصلة تتبع ومواكبة إحداث وتجهيز الفضاءات الزرقاء بأقسام قضاء الأسرة بالتدرج، بناء على الإمكانيات الخاصة للوزارة، كما قامت بتنظيم المكاتب إداريا، وإعداد إطار قانوني للمساعدة القانونية، وإصدار دلائل عملية تهم المساعدة الاجتماعية، بما يسهم في إرساء عدالة أسرية فعالة، شاملة، ومستجيبة لاحتياجات المواطنين والفئات الهشة على حد سواء.

- **تعزيز تمثيلية النساء بالقطاع:**
  - **تكريس مقاربة النوع في استراتيجية الوزارة:**

في إطار حرص الوزارة على ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص، وتمكين الكفاءات النسائية من تولي مناصب المسؤولية، حيث أصبحت العديد منهن يشغلن مناصب ومسؤوليات داخل الأقسام والمصالح التابعة للوزارة، بحيث تتولى سيدة منصب مفتشة عامة، وسيدتان منصبا مديريتين بالإدارة المركزية، و12 رئيسة قسم بالمصالح المركزية، و6 رئيسات قسم بالمصالح اللاممركزة، و39 رئيسة مصلحة بالمصالح المركزية، و18 رئيسة مصلحة بالمصالح اللاممركزة، أي ما مجموعه 86 سيدة في مناصب المسؤولية.

وبالنسبة لتمثيل المرأة في المهن القانونية والقضائية، ومواكبة التغيرات الاجتماعية داخل الأسرة المغربية، فقد برزت الحاجة إلى رصد الوضع الفعلي للمرأة في المنظومة القضائية، وتحليل البيانات المتعلقة بالزواج والطلاق، وفهم إكراهات الأسر المغربية ورهانات المستقبل، لتوجيه السياسات العمومية واستراتيجيات الوزارة بما يحقق المساواة ويعزز العدالة.

واستجابة لهذه الحاجيات، قامت الوزارة بإعداد مجموعة من الدراسات الميدانية والتحليلية، منها دراسة حول "حضور المرأة في المهن القانونية والقضائية"، ودراسة حول "الأسر المغربية: إكراهات الواقع ورهانات المستقبل" اعتمادا على الحصيلة الإحصائية 2019-2024 بالإضافة إلى دراسات حول الإحصائيات السنوية للزواج والطلاق، والتي توجد حاليا في طور الطباعة. تهدف هذه الدراسات إلى تقديم رؤى علمية دقيقة لدعم صنع القرار، وتعزيز السياسات المستجيبة لمتطلبات المساواة بين الجنسين، وتكريس مبادئ مقاربة النوع في كافة برامج الوزارة.

- **مقاربة النوع في وحدة التبليغ والتحصيل:**

وفي إطار مقاربة النوع، سُجل ارتفاع لعدد النساء المكلفات بتبليغ وتحصيل الديون العمومية بكتابة الضبط انسجاما مع توجه الوزارة الرامي إلى تكريس هذه المقاربة وحرصها على فتح المجال لكافة الكفاءات النسائية الراغبة في المساهمة بالنهوض بهذا الورش سواء على مستوى المحاكم أو الإدارة المركزية، ويبلغ عدد النساء المعينات بقرار بوحدات التبليغ والتحصيل بمحاكم المملكة 453 موظفة من أصل 1559، بنسبة تفوق 29,05%.

المحور التاسع: التواصل على المستويين الوطني والدولي

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة النواب المحترمون؛

- **التعاون مع البرلمان على مستوى الرقابة البرلمانية:**

في إطار استمرارية التواصل بين الوزارة والبرلمان بغرفتيه، توصلت الوزارة إلى حدود شهر شتنبر 2025 بما مجموعه 250 سؤالا، منها 111 سؤالا كتابيا، و139 سؤالا شفويا. الوارد منها من مجلس النواب 163 سؤالا، ومن مجلس المستشارين 87 سؤالا، تقدمت به مختلف الفرق والمجموعات النيابية سواء بمجلس النواب أو بمجلس المستشارين في مختلف المواضيع نذكر من أهمها: تقريب العدالة من المواطنين، مشاكل ترتبط بالأحكام القضائية كالتبليغ والتنفيذ وأخرى ترتبط برقمنة العدالة والخريطة القضائية وتعزيز مقاربة النوع في المجال القضائي وتطوير البنية التحتية للمحاكم ومجال حقوق الإنسان، وقد حرصت الوزارة على احترام الآجال الدستورية للجواب على مختلف الأسئلة والتجاوب السريع معها، من خلال الإجابة عنها بنسبة 95%، في انتظار الإجابة عن باقي الأسئلة المتوصل بها مؤخرا، مرفقة بجميع الشروحات والتوضيحات والإحصائيات بشأنها، في إطار احترام المكانة الدستورية للمؤسسة البرلمانية.

والجدول التالي يوضح توزيع هذه الأرقام:

سنة 2025	سؤال شفوي	سؤال كتابي	المجموع
مجلس النواب	78	85	163
مجلس المستشارين	61	26	87
المجموع	**139**	**111**	**250**

- **الأنشطة الوطنية والدولية:**

تعتبر الأنشطة والتظاهرات العلمية أداة استراتيجية فعالة لتعزيز الوعي القضائي والمجتمعي، وتطوير الممارسات المهنية.

وفي هذا الصدد، عملت الوزارة على تنظيم وإدارة مجموعة من الأنشطة العلمية، حيث تميزت هذه الأنشطة بجودة الخبرات المشاركة، حيث جمعت نخبة من المسؤولين والخبراء، وممثلين عن المجتمع المدني، ما أضفى عليها بعدا تشاركيا وعمليا، أتاح الاستفادة من تجارب متعددة ومعايير عالية، ومن بين هذه الأنشطة:

- تنظيم ورشة تكوينية لفائدة أطر صندوق الإيداع والتدبير حول الأليات البديلة لحل المنازعات؛
- تنظيم لقاء تشاوري مشترك بين الوزارة والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، برئاسة السيد وزير العدل، بتاريخ 14 مارس 2025 في إطار الانفتاح على التجارب المقارنة بخصوص احتساب مساهمة المرأة في تنمية ثروة الأسرة.
- المشاركة في تنظيم المؤتمر الدولي مع نقابة المحامين الدولية حول قانون الشغل والتنوع يوم الأربعاء 02 أبريل 2025؛
- المشاركة في تنظيم المؤتمر الدولي حول القانون الدولي الخاص مع كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أيت ملول بأكادير؛
- المشاركة في تنظيم الذكرى المئوية لمهنة التوثيق مع المجلس الوطني لهيئة الموثقين بالمغرب؛
- تنظيم لقاء تواصلي لفائدة رؤساء هيئات التوثيق الإفريقية حول المكتب الإقليمي لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص؛
- المناظرة الوطنية المنعقدة يومي 15 و16 أبريل 2025 حول تدبير المنازعات الدولية والوقاية منها، مدخل لصون المشروعية واستقرار الاستثمار وترشيد النفقات العمومية؛
- النسخة الأولى للمؤتمر المغربي الفرنسي حول الخبرة القضائية، تحت شعار: "الخبرة القضائية بين المتطلبات القانونية والمستجدات العلمية"، وذلك يومي 28 و29 ماي 2025؛
- تنظيم المؤتمر الأول لسفراء الدول الإفريقية من أجل التعريف بالمكتب الإقليمي الافريقي لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، يوم الثلاثاء 03 يونيو 2025 بالرباط؛
- مائدة مستديرة تحت عنوان: "إشكاليات وآفاق رقمنة التبليغ القضائي"، وذلك بشراكة مع اللجنة الأوروبية لفعالية العدالة (CEPEJ)، يوم الخميس 03 يوليوز 2025؛
- تنظيم الدورة 11 من اتفاقية خبراء القانون في البحر الأبيض المتوسط 2025 في الرباط بشراكة مع مؤسسة القانون القاري.

المحور العاشر: النهوض بالخدمات الاجتماعية لفائدة قضاة وموظفي العدل

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة النواب المحترمون؛

- **على مستوى المجال الصحي:**
  - **التأمين التكميلي عن المرض:**

توفر المؤسسة المحمدية بالمجان لجميع منخرطيها الممارسين والمتقاعدين، تغطية صحية تكميلية للنظام التعاضدي وذلك في إطار عقد تأمين صحي تكميلي مع إحدى الشركات المتخصصة في المجال.

  - **الإسعاف والنقل الطبي:**

توفر المؤسسة المحمدية بالمجان لجميع منخرطيها خدمات متنوعة مرتبطة بالإسعاف والنقل الطبي في الحالات المرضية والإصابات ذات طابع استعجالي وطارئ.

  - **التأمين عن الحياة:**

تؤمن المؤسسة المحمدية بالمجان، جميع منخرطيها في إطار عقد التأمين على الحياة وذلك في حدود رأسمال مؤمن إجباري بقيمة 40.000 درهم يصرف لفائدة ذوي الحقوق في حالة وفاة المنخرط أو للمنخرط نفسه في حالة إصابته بعجز كلي، حيث عرفت هذه السنة تعويض 30 عائلة عن وفاة 03 قضاة، 15 موظف بوزارة العدل، و12 موظف بالمندوبية العامة لإدارة السجون.

  - **المساعدات الطبية:**

تقدم المؤسسة المحمدية إعانات طبية لفائدة منخرطيها في بعض الحالات المرضية الخطيرة أو المكلفة، وذلك لتمكينهم من مواجهة مصاريف العلاج التي تتطلبها وضعيتهم الصحية، حيث بلغ عدد المستفيدين هذه السنة 51 منخرط، وقدرت التكلفة الإجمالية ب 747 ألف درهم.

  - **الإقامة من أجل العلاج:**

يستفيد منخرطو المؤسسة من الإقامة مجانا بمراكز الاصطياف التابعة للمؤسسة المحمدية قصد العلاج ولذويه، حيث بلغ عدد المستفيدين 54 منخرط، وتقدر التكلفة ب 90 ألف و700 درهم.

  - **فضاءات التمريض بمقرات العمل:**

تم تجهيز فضاءات للتمريض بمجموعة من المباني التابعة لوزارة العدل منها:

- مقر وزارة العدل؛
- مقر المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- مقر رئاسة النيابة العامة؛
- قصر العدالة بالرباط؛
- قصر العدالة بفاس؛
- محكمة الاستئناف بالدار البيضاء؛
- المحكمة الابتدائية بطنجة؛
- المعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية.

- **على مستوى مجال السكن:**
  - **برنامج «عدل سكن»:**

أبرمت المؤسسة اتفاقية شراكة مع «صندوق الضمان المركزي» تم بموجبها إحداث صندوق" عدل سكن" يتيح للمنخرطين الحصول على قروض سكنية بفوائد مدعمة من أجل شراء أو بناء سكن رئيسي أو ثانوي وذلك في حدود سقف 400 ألف درهم (تتحمل المؤسسة نسبة الفائدة كاملة في حدود سقف 150 ألف درهم، وجزء من الفائدة (2%) في حدود 250 ألف درهم، حيث بلغ عدد المستفيدين 410 منخرطا.

  - **برنامج «عدل إسكان»:**

تم إحداث صندوق لدعم التمويلات المقدمة بواسطة الأبناك التشاركية تحت اسم «عدل إسكان» من أجل دعم التمويلات المقدمة من طرف البنوك والنوافذ التشاركية، حيث استفاد 120 منخرطا.

  - **مواكبة المشاريع التي تقوم بها الوداديات السكنية لمنخرطي المؤسسة:**

تعمل المؤسسة في هذا المجال على تقديم الدعم اللازم للجمعيات والوداديات السكنية المحدثة من قبل المنخرطين، ويشمل هذا الدعم تقديم الاستشارة القانونية والإدارية والتنسيق مع المؤسسات البنكية لتمكين المنخرطين من الاستفادة والحصول على قروض مدعمة في هذا الإطار.

- **على مستوى مجال المنح والمساعدات الاجتماعية:**
  - **منحة متابعة الدراسات العليا:**

تخصص المؤسسة لفائدة أبناء منخرطيها الحاصلين على شهادة الباكالوريا بميزة "حسن جدا" أو ميزة "حسن "منحة لمتابعة الدراسات العليا تبلغ قيمتها ألف درهم شهريا (1.000,00)، تصرف لهم دوريا على رأس كل أثلث إلى غاية إنهائهم لمشوارهم الدراسي ولمدة أقصاها 5 سنوات. وقد قرر مجلس التوجيه والمراقبة هذه السنة السماح بالاستمرار في الاستفادة من المنحة في حالة الرسوب أو في حالة تغيير الشعبة مرة واحدة خلال المسار الدراسي تحت طائلة حذف المنحة بشكل نهائي مع عدم إمكانية الاستفادة من الفرصتين معا، حيث استفاد 1908 طالب ممنوح، وقدرت الكلفة ب 17 مليون و172 ألف درهم.

  - **منحة التقاعد:**

تصرف المؤسسة لفائدة كل منخرط(ة) يحال على التقاعد لبلوغ حد السن (أو بلوغ حد السن لأسباب مرضية) منحة مالية بقيمة 20 ألف درهم مكافأة له على الخدمات الجليلة التي أسداها طيلة حياته المهنية لقطاع العدل أو السجون أو المؤسسة المحمدية، حيث حدد عدد المستفيدين هذه السنة ب 69 منخرط، وبلغت التكلفة مليون و380 ألف درهم.

  - **الدعم المالي لفائدة الأبناء في وضعية إعاقة:**

رصدت المؤسسة ميزانية 2 مليون و182 ألف هذه السنة، استفاد منها 436 منخرط مخصصة لتوفير دعم مالي لفائدة أبناء المنخرطين الموجودين في وضعية إعاقة، حيث تتراوح قيمة الاستفادة ما بين 6000 و12000 درهم سنويا يتم توزيعه حسب نوع الإعاقة ودرجتها:

إعاقة عميقة: 12000 درهم، بغض النظر عن نوع وعدد الاعاقات المصاحبة؛

إعاقة ذهنية متوسطة: 8000 درهم، بغض النظر عن نوع وعدد الاعاقات المصاحبة؛

إعاقة غير ذهنية متوسطة: 6000 درهم، بغض النظر عن نوع وعدد الاعاقات المصاحبة؛
إعاقة غير ذهنية خفيفة: 6000 درهم.

- **منحة التعزية:**

خصصت المؤسسة هذه السنة مبلغ 2.000.000,00 درهم تصرف لفائدة ذوي حقوق كل منخرط توفي وهو غير مؤمن في إطار عقد التأمين على الوفاة إعانة بمبلغ 20 ألف درهم وذلك لمساعدتهم على مواجهة مصاريف الجنازة والدفن وكذا لمواجهة متطلبات العيش اليومية وتسيير أمورهم في انتظار تسوية المعاش مع الصندوق الوطني للتقاعد.

- **منحة الحج:**

تخصص المؤسسة سنويا غلافا ماليا بقيمة 2 مليون درهم (2.000.000,00درهم) يوزع بالتساوي على المنخرطين الممارسين والمتقاعدين، المنتقين في عملية القرعة لأداء فريضة الحج (التنظيم الرسمي وتنظيم الوكالات السياحية) والمستوفين للشروط المعمول بها، إذ استفاد منها 76 منخرط.

- **توزيع المحافظ المدرسية:**

بمناسبة كل دخول مدرسي جديد وباقتراح من السيد وزير العدل رئيس مجلس التوجيه والمراقبة، تمت المصادقة على استبدال خدمة منحة الدخول المدرسي بتوزيع محافظ مدرسية بلوازمها لفائدة أبناء الموظفين المرتبين في سلم الأجور 6 فما أقل، المتمدرسين في المستوى الابتدائي وفي السلكين الإعدادي والثانوي. ولذلك تم رصد مبلغ 1.500.000,00 درهم لتقديم هذه الخدمة، إذ استفاد ما مجموعه 798 منخرط.

- **المساهمة في مصاريف ولوج دور الحضانة:**

تقدم المؤسسة إعانة مالية لفائدة الموظفين المصنفين في سلالم الأجور من 5 أو 6، مساهمة منها في تكاليف ولوج الأبناء دور الحضانة، رصدت لها مبلغ 500.000,00 درهم هذه السنة.

- **على مستوى مجال النقل:**
  - النقل الوظيفي؛
  - النقل السككي؛
  - النقل الطرقي عبر حافلات سوبراتور؛
  - النقل الطرقي عبر حافلات الشركة المغربية للنقل CTM.

- **على مستوى مجال القروض:**

- **القروض الاجتماعية:**

خصصت المؤسسة ميزانية قدرها 13.000.000 درهم موجهة لخدمة القروض الاجتماعية التي تقدمها المؤسسة لفائدة منخرطيها، بحيث توفر قرض بمبلغ 20.000 أو30.000 أو 50.000 درهم يتم تسديده داخل مدة 12أو24 أو36 شهرا، وقد استفاد من ذلك خلال هذه السنة 281 منخرط، وذلك لتمكينهم من مواجهة مصاريف والتزامات خاصة، كما هو الشأن بالنسبة للمنخرطين المقبلين على الزواج الذين يمكنهم الاستفادة من تمديد مدة التسديد إلى غاية 60 شهرا.

- **القرض الاستثنائي لفائدة الملحقين القضائيين والموظفين الجدد والملحقين القضائيين المتخرجين:**

تخصص سلفة استثنائية بمبلغ 20.000 درهم لفائدة الملحقين القضائيين المتخرجين (الراغبين في الحصول عليها) وسلفة تتراوح ما بين 5.000 و10.000 درهم لفائدة الملحقين والموظفين الجدد، وقد استفاد منه

176 منخرط، من أجل تمكينهم من مواجهة بعض المصاريف الضرورية على أساس الشروع في تسديدها مباشرة بعد تسوية وضعيتهم الإدارية والمالية وذلك عن طريق الاقتطاع الشهري من المنبع خلال مدة 12 شهرا.

- **على مستوى مجال الأنشطة التربوية والثقافية والترفيهية والرياضية**

  - **الترفيه والاصطياف:**

تتوفر المؤسسة على مجموعة من مركبات الاصطياف والاستجمام، تقدم هذه المركبات للمنخرطين وذويهم مجموعة من الخدمات كالإيواء والتغذية بأثمنة رمزية.

  - **المخيم الصيفي:**

تنظم المؤسسة سنويا لفائدة أبناء منخرطيها المتراوحة أعمارهم ما بين 9 و13 سنة مخيمات صيفية تمتد على خمس مراحل.

  - **المعرض الدولي للنشر والكتاب:**

تنظم المؤسسة المحمدية سنويا لفائدة أبناء منخرطيها المتراوحة أعمارهم ما بين 9 و14 رحلة لزيارة المعرض الدولي للنشر والكتاب يستفيد خلالها الاطفال من أنشطة تربوية وتثقيفية متنوعة، حيث استفاد منها هذه السنة 598 طفلا بتكلفة 330.000,00 درهم.

  - **الدوري الوطني لكرة القدم المصغرة:**

نظمت المؤسسة المحمدية هذه السنة النسخة الثالثة للدوري الوطني لكرة القدم المصغرة، حيث عرف مشاركة 913 منخرطا بتكلفة 256.680,00 درهم.

  - **الدعم المالي للاصطياف:**

تخصص المؤسسة دعما ماليا قدره 1.000.000 لفائدة منخرطيها، يستفيد منه المنخرط في حدود 50 % من تكلفة المبيت بمؤسسات فندقية أو دور سياحية متواجدة داخل التراب الوطني، وقد تم انتقاء 499 منخرط هذه السنة للاستفادة من هذه الخدمة.

  - **دور الحضانة:**

تم إحداث دور الحضانة بالمباني التابعة لوزارة العدل، وقد تم فتحها بكل من الإدارة المركزية وقصر العدالة بالرباط وبمحكمة الاستئناف لمدينة كلميم والمحكمة الابتدائية لكل من مدن تاوريرت وبيوكرى وأيضا بمركب الاصطياف بفاس المحاذي لقصر العدالة، وذلك تحت إشراف مؤسسة تربوية متخصصة في المجال.

  - **المقاصف:**

تشرف إدارة المؤسسة وبتنسيق مع السيدات والسادة المديرين الجهويين الممثلين في شخص المديرين الفرعين على عملية تشغيل المقاصف وتدبيرها عن طريق طلبات عروض مفتوحة أمام العموم وذلك من أجل تجويد الخدمات وتقديمها بأثمنة تفضيلية. وبلغ عدد المقاصف التابعة للمؤسسة المحمدية 29 مقصف موزعة على التراب الوطني.

- **حصيلة منجزات المشاريع الاستثمارية للمؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل:**
  - **مشروع بناء مركب الاصطياف بالسعيدية:**

يهدف هذا المشروع إلى تحديث المركب وإعادة بناء فندق جديد يضم مرافق متنوعة بمساحة مغطاة إجمالية تقدر ب 11 200 متر مربع.

  - **مشاريع إحداث وتجهيز فضاءات التمريض:**

♦ المجلس الأعلى للسلطة القضائية بتكلفة تقدر ب 35.500 درهم؛

♦ قصر العدالة بالرباط بتكلفة تقدر ب 35.500 درهم؛

♦ محكمة الاستئناف بالدار البيضاء بتكلفة تقدر ب 35.500 درهم؛

♦ معهد التكوين بتكنوبوليس بتكلفة تقدر ب 35.500 درهم؛

♦ مقر وزارة العدل بتكلفة تقدر ب 35.500 درهم؛

♦ مقر قصر العدالة بفاس بتكلفة تقدر ب 35.500 درهم؛

♦ مقر المحكمة الابتدائية بطنجة بتكلفة تقدر ب 35.500 درهم؛

♦ مقر المحكمة الابتدائية بطنجة بتكلفة تقدر ب 35.500 درهم.

♦ تعمل المؤسسة حاليا على إعداد الدراسات المتعلقة بإنجاز وحدات التمريض بباقي محاكم المملكة.

المحور الحادي عشر: نجاعة تدبير الموارد المالية

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة النواب المحترمون؛

❖ **المنجزات في المجال الميزانياتي ونجاعة الأداء:**

- **منجزات مشاريع تدبير الميزانية على أساس النتائج:**

قامت الوزارة خلال السنة المالية 2025 باتخاذ جميع الإجراءات الرامية إلى حسن تدبير الاعتمادات المالية المتوفرة، وترسيخ مبادئ الحكامة في تنفيذ هذه الاعتمادات وتوجيهها للنفقات ذات الأولوية بناء على الحاجيات الحقيقية لمختلف محاكم المملكة، ونقدم فيما يلي أبرز المنجزات المتعلقة بالتدبير المرتكز على النتائج:

  - **إعداد البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات:**

عملت الوزارة على توجيه مذكرات تدعو إلى إعداد المقترحات المتعلقة بالبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2026 -2028 تشمل نفقات الموظفين، ونفقات التسيير، ونفقات الاستثمار. وقد تم تجميع المعطيات المتوصل بها ودراستها ومناقشتها مع الأطراف المعنية من خلال سلسلة من الاجتماعات التشاورية، مما أفضى إلى إعداد مشروع البرمجة الميزانياتية الخاص بالوزارة وتضمينه بالنظام المعلوماتي المخصص لهذا الغرض، وتم تقديمه ومناقشته بتاريخ 22 أبريل 2025 مع لجنة البرمجة ونجاعة الأداء بوزارة الاقتصاد والمالية.

  - **إعداد الميزانية الفرعية للوزارة:**

عملت الوزارة على إعداد مقترحات للميزانية الفرعية وما يرافقها من وضعيات، وقد استند إعداد هذه المقترحات إلى البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات الخاصة بالوزارة، وإلى أولويات استراتيجيتها، وبالتنسيق مع كافة المديريات المركزية. وشملت هذه المقترحات عرضاً مفصلاً لاستراتيجية الوزارة وأولوياتها، والمشاريع المبرمجة خلال

السنة المالية المعنية، وكذا المناصب المالية المقترح إحداثها، مع التأكيد على ضرورة الرفع من الاعتمادات المخصصة لميزانية التسيير (فصل الموظفين، فصل المعدات والنفقات المختلفة) وميزانية الاستثمار.

تم توجيه هذه المقترحات إلى وزارة الاقتصاد والمالية في الآجال المحددة، وتم عرض ومناقشة مقترحات الوزارة مع اللجنة المختصة بدراسة برمجة مشروع الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية بتاريخ 10 شتنبر2025، في أفق استكمال باقي مراحل المناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية 2026 من طرف البرلمان بغرفتيه، قبل نشره بالجريدة الرسمية.

- **إعداد مشاريع وتقارير نجاعة الأداء:**

قامت الوزارة باتخاذ التدابير اللازمة لإعداد مشروع نجاعة الأداء الخاص بالسنة المالية 2026، طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، والذي يتم من خلاله تقديم ملخص عن استراتيجية الوزارة، كما يبرز التوجهات الأساسية والبرامج والأهداف المرجوة والمؤشرات المرتبطة بها لقياس مدى فعالية تنفيذ البرامج والمشاريع وتحققها على أرض الواقع، كما تم إعداد تقرير نجاعة الأداء للسنة المالية 2024 الذي يوفر تحليلاً دقيقاً لنتائج الأداء، يبرز الفجوات والتحديات، ويعطي الاقتراحات والتوصيات لإجراء التصحيح، مما يرسخ ثقافة الشفافية داخل الوزارة.

وقد شهدت هيكلة البرامج المعتمدة استقراراً في إطار مشروع نجاعة الأداء، مع إدخال تحسينات وتعديلات مستمرة لضمان ملاءمتها مع أولويات الوزارة وتوجهاتها الاستراتيجية، وتتمثل البرامج المحتفظ بها في:

- البرنامج 300: المواكبة والقيادة؛
- البرنامج 301: نجاعة الإدارة القضائية؛
- البرنامج 302: تحديث المنظومة القضائية والقانونية؛
- البرنامج 303: تعزيز الحقوق والحريات.

- **تنظيم حوارات التدبيروإعداد البرامج التعاقدية:**

في إطار تبني المقاربة الجديدة لتدبير الميزانية على أساس النتائج مع ترسيخ البعد الجهوي، وانسجاماً مع المنهجية الرامية إلى منح مزيد من الصلاحيات والمسؤوليات للمدبرين مقرونة بالمحاسبة والمساءلة عبر سياسة التعاقد بين الإدارة المركزية والمصالح اللاممركزة، تمت دعوة المديريات المركزية والمديريات الإقليمية إلى إعداد مقترحاتها للبرامج التوقعية للنفقات السنوية برسم السنة المالية 2025.

وبناء على هذه المقترحات، تم إعداد البرامج التعاقدية بين الإدارة المركزية والمديريات الإقليمية برسم السنة المالية 2025، حيث تمت المصادقة عليها من طرف جميع المتدخلين، كما تم الاعتماد عليها كأساس لتفويض الميزانية. كما تم عقد حوارات تدبيرية خلال شهر يونيو 2025 من أجل تقييم المنجزات ومناقشة الاحتياجات المستعجلة للمديريات الإقليمية للعدل غير المدرجة بالبرامج التعاقدية من أجل إدراجها بملاحق لها.

وفي نفس السياق، تم عقد حوارات تدبيرية على مستوى الإدارة المركزية من أجل مناقشة البرنامج التوقعي الخاص بالإدارة المركزية برسم السنة المالية 2025.

في إطار سياسة ترشيد النفقات والرفع من نجاعة تدبير الموارد المالية المتاحة، قامت الوزارة بإنجاز وتنفيذ عملية تنميط شاملة للنفقات المرتبطة بالصفقات المتجددة لخدمات الحراسة والنظافة والمناولة على مستوى مختلف الدوائر القضائية. وتهدف هذه العملية إلى توحيد منهجية تحديد الحاجيات بين كافة الدوائر، ومعالجة التفاوتات المسجلة بينها، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد، من خلال تحديد كميات قصوى مرجعية لكل دائرة قضائية تراعي حجم نشاطها، وطبيعة بنياتها التحتية، وعدد موظفيها وقضاتها.

ويأتي هذا التوجه في سياق يشهد ارتفاعًا متواصلًا في الكلفة الإجمالية لهذه الصفقات، نتيجة مباشرة بالأساس لرفع الحد الأدنى القانوني للأجور وفقًا لمقتضيات التشريع الاجتماعي الجاري به العمل. ويسعى هذا الإطار التنميطي الذي تم تفعيله إلى إرساء معايير موحدة تمكّن من ضبط النفقات، وتحقيق العدالة في توزيع الموارد، وتوجيه الاعتمادات المالية المتوفرة نحو الأولويات الاستراتيجية لقطاع العدالة.

- **الحكامة في تنفيذ الميزانية:**

حرصت الوزارة على توفير الاعتمادات المالية لإنجاز مختلف الأوراش المفتوحة، عبر القيام بكافة الأنشطة المرتبطة بالتدبير الميزانياتي بما في ذلك البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات وإعداد الميزانية الفرعية للوزارة، والتنسيق الدوري مع مصالح وزارة الاقتصاد والمالية...حيث شهدت الميزانية المخصصة لوزارة العدل دينامية مهمة، إذ بلغت الاعتمادات المالية المفتوحة خلال السنة المالية 2025 ما يفوق 3,4 مليار درهم على مستوى فصل الموظفين بميزانية التسيير، تأكيدًا على الأهمية التي توليها الوزارة لتعزيز الموارد البشرية وتأطيرها، كما تجاوزت الاعتمادات المخصصة لتغطية المعدات والنفقات المختلفة بميزانية التسيير 341,4 مليون درهم برسم السنة المالية 2025، مما ساهم في تحسين ظروف العمل داخل المحاكم وتوفير الوسائل اللوجستيكية الضرورية.

أما بخصوص ميزانية الاستثمار، فقد فاقت الاعتمادات المرصودة 410,4 مليون درهم برسم السنة المالية 2025، موجهة أساسًا لدعم مشاريع البناء والتأهيل وتحديث البنية التحتية، وذلك في إطار تنزيل مشاريع إصلاح العدالة وتحسين جودة خدماتها بمختلف محاكم المملكة، بينما فاقت الاعتمادات المرصودة في إطار الصندوق الخاص لدعم المحاكم 1,13 مليار درهم برسم السنة المالية 2025، وذلك في إطار تنزيل مشاريع إصلاح العدالة وتحسين جودة خدماتها، وفي هذا السياق، تم تنفيذ الميزانية المخصصة إلى غاية نهاية شهر أكتوبر 2025 بالنسب التالية: نسبة 99,69% على مستوى فصل الموظفين ونسبة 94,36% لميزانية التسيير المعدات والنفقات المختلفة، ونسبة 93,63 % لميزانية الاستثمار، و71,95% بالنسبة للصندوق الخاص لدعم المحاكم.

- **استثمار الاعتمادات المالية في تعزيز البنية التحتية ومشاريع التحول الرقمي:**

في إطار الجهود المبذولة لتعزيز البنية التحتية للمنظومة القضائية، تم توظيف الاعتمادات المخصصة خلال سنة 2025 في إنجاز مجموعة واسعة من المشاريع بكافة الدوائر القضائية، شملت مشاريع البناء والتهيئة والتوسعة، كما أولت الوزارة اهتماما خاصا لتسريع وتيرة التحول الرقمي، من خلال العمل على تنفيذ مجموعة من المشاريع الرامية إلى تحديث البنية التحتية المعلوماتية وتعزيز الأمن السيبراني.

- **استثمار الاعتمادات المالية في ضمان السير العادي للعمل بمختلف مصالح الوزارة:**

- **المساعدة القضائية:**

قامت الوزارة بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة للمساعدة القضائية، حيث بلغ مجموع التفويضات المتعلقة بمصاريف المساعدة القضائية التي قامت بها الوزارة للمديريات الإقليمية برسم سنة 2025، ما مجموعه 30 مليون درهم، في حين بلغت الالتزامات حوالي 29,42 مليون درهم، فيما بلغت الإصدارات 27,60 مليون درهم، وذلك من أجل تنفيذ القرارات المتعلقة بمجموع 10091 ملفا مودعا بالمحاكم.

- **الاشتراكات لفائدة الهيئات والمنظمات الجهوية والدولية:**

تم تحويل خلال السنة المالية 2025 مجموعة من مبالغ الاشتراكات لفائدة الهيئات والمنظمات الجهوية والدولية الناشطة في مجال العدالة بما يناهز 2,4 مليون درهم:

- **الإعانات والمساهمات لفائدة الهيئات والجمعيات والمؤسسات الوطنية:**

تم تحويل خلال السنة المالية 2025 مجموعة من الإعانات لفائدة الهيئات والجمعيات والمؤسسات الوطنية الناشطة في مجال العدالة بما يناهز 6,5 مليون درهم:

ويتعلق الأمر أساسا بالإعانات الموجهة لفائدة المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل ومركز النشر والتوثيق القضائي بمحكمة النقض إضافة إلى جمعيات المجتمع المدني العاملة بمجال العدالة.

- **المبالغ المحولة لفائدة شركات التنمية المحلية لسنة 2025:**

تم تحويل ما يناهز 180 مليون درهم برسم سنة 2025، لفائدة شركات التنمية المحلية، ويتعلق الأمر بشركة الرباط الجهة للتهيئة بمبلغ 100 مليون درهم، وأكادير سوس ماسة تهيئة بمبلغ 80 مليون درهم.

وذلك من أجل استكمال إنجاز مشروع إعادة بناء محكمة النقض ومشروع تهيئة مقر وزارة العدل، ومشروع بناء قصر العدالة بإنزكان، ومشروع بناء قصر العدالة بتارودانت.

- **مصاريف الماء والكهرباء والاتصالات والبريد والنقل وتدبير حظيرة السيارات:**

تم إبرام مجموعة من الاتفاقيات بقيمة إجمالية تقدر ب 126,32 مليون درهم برسم السنة المالية 2025، مع المكتب الوطني للماء والكهرباء، وبريد المغرب والشركة الوطنية للنقل واللوجستيك.

وذلك من أجل تغطية مصاريف الماء والكهرباء وفواتير المواصلات السلكية واللاسلكية، وكذا للتزود بالشيات والطوابع البريدية. فيما يخص الاتفاقيات المبرمة مع الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك فهي لتغطية مصاريف نقل الموظفين داخل المغرب، حيث تهم النقل البري داخل المغرب وشراء بطائق المرور في الطريق السيار والنقل الجوي داخل المغرب، بالإضافة إلى مصاريف الوقود والصيانة.

- **تنفيذ الأحكام القضائية:**

تطبيقا لمقتضيات منشور السيد الوزير الأول عدد 37/98 الذي يحث على تنفيذ الأحكام القضائية والقرارات الإدارية الصادرة ضد الإدارات العمومية، تم تنفيذ 8 أحكام قضائية مستوفية للشروط القانونية صادرة في مواجهة وزارة العدل برسم السنة المالية 2025 بتكلفة قدرها 5,95 مليون درهم.

- **مصاريف القضاء الجنائي:**

صرفت وزارة العدل خلال السنة المالية 2025 مبلغ يناهز 35 مليون درهم كمصاريف قضائية في الميدان الجنائي تطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.86.238 صادر في 28 من ربيع الآخر 1407(31 ديسمبر 1986) بتنفيذ القانون رقم 23.86 المتعلق بتنظيم المصاريف القضائية في الميدان الجنائي كما تم تغييره وتتميمه.

- **نفقات أخرى:**

في إطار تنزيل برامجها وتدعيم مختلف أنشطتها، خصصت الوزارة خلال السنة المالية 2025 اعتمادات مالية مهمة، قصد تغطية مصاريف صيانة وإصلاح المباني الإدارية والمساحات الخضراء وصيانة عتاد المكتب والعتاد التقني والمعلوماتي واقتناء لوازم المكتب ومواد الطبع والأوراق ولوازم للعتاد التقني والمعلومياتي ومصاريف الإيواء والإطعام والاستقبالات الرسمية ومصاريف البروتوكولات وتنظيم التظاهرات ومختلف نفقات التسيير الأخرى ذات الطابع الاعتيادي، بما يضمن السير العادي والناجع للعمل بجميع المصالح المركزية واللاممركزة.

كما رُصدت اعتمادات خاصة لتغطية تعويضات الديمومة، إلى جانب منح إعانات جزافية وخاصة وذلك حرصاً على تحفيز موظفي هيئة كتابة الضبط وضمان استمرارية تقديم الخدمات للمرتفقين في أحسن الظروف.

❖ في مجال التحصيل:

في إطار تنزيل استراتيجية الوزارة في مجال تحصيل الديون العمومية بكتابة الضبط، اتخذت خلال سنة 2025 مجموعة من الإجراءات والتدابير الرامية إلى تعزيز نجاعة وأداء المحاكم في هذا المجال بما يساهم في تحقيق النجاعة القضائية المرتبطة بتنفيذ المقررات القضائية للحفاظ على الأمن القضائي وهيبة الدولة، وكذا للرفع من موارد خزينة الدولة.

- **المداخيل المحصلة من طرف كتابات الضبط:**

  - ♦ **الغرامات والإدانات النقدية:**

سجلت مداخيل الغرامات والإدانات النقدية إلى غاية شهر شتنبر 2025 مبلغا قدره 226,9 مليون درهم.

- **وضعية التكفل بالغرامات والإدانات النقدية:**

  - ♦ **نسبة المبالغ المحصلة من المبالغ المتكفل بها:**

تُقدر مبالغ التكفلات إلى غاية شهر شتنبر 2025 حوالي 601,28 مليون درهم، في حين أن المبالغ المحصلة من المبالغ المتكفل بها من الديون العمومية حوالي 226,9 مليون درهم، أي بنسبة 38 %من نسبة التحصيل.

- **مواكبة وتتبع وحدات التبليغ والتحصيل:**

حرصت الوزارة على اتخاذ عدد من المبادرات والإجراءات التي تروم تتبع ومواكبة عمل الوحدات المكلفة بالتبليغ والتحصيل بمختلف محاكم المملكة، حيث تم في هذا الإطار اتخاذ الإجراءات التالية:

- ♦ **تدبير وضعية الموظفين المكلفين بالتبليغ والتحصيل:**

تقوم الوزارة على مدار السنة بإنجاز وتحيين قرارات تعيين الموظفين المكلفين بالتبليغ والتحصيل بمحاكم المملكة، ويبلغ مجموع الموظفين المعهود إليهم القيام بالتبليغ والتحصيل وكذا تصفية الرسوم والمصاريف القضائية ما مجموعه 1559 موظفا قارا.

- ♦ **الإعانات الخاصة:**

عملت الوزارة خلال سنة 2025 على توزيع الإعانات الخاصة لفائدة الموظفين المكلفين بالتبليغ والتحصيل بالمحاكم، تفعيلا للمرسوم رقم 2.11.474 الصادر بتاريخ 14 شتنبر 2011، المتعلق بالإعانات الممنوحة لفائدة موظفي هيئة كتابة الضبط، ومضامين الرسالتين الدوريتين عدد 2014/63 وعدد 2023/05، حيث تم اعتماد مجموعة من المعايير الموضوعية في تحديد مبالغ الإعانات المصروفة، في إطار ربط التحفيز بالإنتاجية تشجيعا لموظفي كتابة الضبط على بذل مزيد من الجهد في عملية التحصيل.

وفي هذا الصدد، فقد استفاد من الإعانات الخاصة برسم سنة 2024، الموزعة خلال سنة 2025، ما مجموعه 3120 موظفا، بغلاف مالي قدره 19,97 مليون درهم.

- ♦ **توجيه وتتبع تفعيل الدوريات والمناشير:**

قامت الوزارة خلال سنة 2025 بإصدار وتوجيه عدد من الدوريات التي تهم الجوانب المرتبطة بتحصيل الدين العمومي والتدبير المحاسباتي بكتابة الضبط، كما واصلت في الوقت ذاته تتبع تنفيذ مجموعة أخرى من الدوريات ذات الصلة، ويتعلق الأمر بما يلي:

- ✓ الرسالة الدورية عدد 15س/2/4 بتاريخ 04 غشت 2025 حول تفصيل المقررات القضائية الزجرية والترميز المحاسباتي الجديد للديون العمومية؛
- ✓ الرسالة الدورية عدد 10س/2025/2/4 بتاريخ 04 أبريل 2025 حول تفعيل دليل مساطر تحديد وتصفية الرسوم وصوائر المساعدة القضائية بكتابة الضبط.

❖ **في مجال حسابات المحاكم:**

- o **مجال تتبع وتجويد تدبير الحسابات والرفع من القدرات التدبيرية لفائدة محاسبي صناديق المحاكم:**

سعيا من الوزارة لمواكبة أعمال تتبع وتقييم أداء مكاتب الحسابات والصندوق وشعب المحجوزات ووحدات التبليغ والتحصيل ومواكبتها، فقد تم تسطير مجموعة من المشاريع والبرامج المهيكلة، منها ما هو مرتبط بالتتبع الميداني عن بعد للمحاكم التي أضحت تشتغل بنظام تدبير الحسابات والصندوق، ومنها ما هو مرتبط بتدبير المجالات التي تدخل ضمن الاختصاص التدبيري للمديرية عبر الرفع من القدرات التدبيرية للمحاسبين بصناديق محاكم المملكة، وذلك من خلال برمجة مشاريع مهيكلة تتمثل في:

- ♦ مجال التتبع الميداني لحسابات المحاكم؛
- ♦ مجال دعم الرقمنة والرفع من القدرات التدبيرية بصناديق المحاكم.

واصلت الوزارة عملها وفق مقاربة تشاركية لتنزيل عدد من الأوراش والمشاريع الهادفة إلى الرفع من القدرات التدبيرية لفائدة محاسبي محاكم المملكة، نورد بشأنها النقاط التالية:

- تعميم نظام تدبير الحسابات والصندوق؛
- المعالجة الميدانية للإشكالات بنظام تدبير الحسابات والصندوق؛
- تفعيل خدمة الأداء الإلكتروني عبر البطائق البنكية للرسوم القضائية؛
- الأداء الإلكتروني متعدد القنوات «Multicanal»؛
- خدمة التحويل الإلكتروني عبر منصة «CDG+ Digitale & Banking»؛
- تطور آليات تصفية المحجوزات النقدية بحساب مصفي أدوات الاقتناع: تم الشروع في اعتماد نظام التحويل الإلكتروني بدل إصدار الأوامر بالتحويل أو الشيكات من حساب مصفي أدوات الاقتناع إلى حسابات المحاكم مع بداية سنة 2025، فيما يتعلق بتنفيذ وتصفية طلبات استرجاع المحجوزات النقدية، حيث تم إصدار 06 تحويلات إلكترونية إلى غاية بداية شهر شتنبر من نفس السنة عبر منصة CDG+ Digitale & Banking، بقيمة بلغت 251.800,00 درهم، كما أن الرصيد الباقي بالحساب البنكي الخاص بمصفي أدوات الاقتناع إلى غاية شهر شتنبر من السنة الجارية ما قيمته 406,86 مليون درهم؛
- اعتماد أجهزة محطات الدفع الإلكتروني الثابتة TPE والمتنقلة الخاصة بالتحصيل الإلكتروني الخارجي عن قرب «TPE/REP»؛
- تقديم حساب التسيير إلى المجلس الأعلى للحسابات: بلغ عدد حسابات تسيير كتابة الضبط المحاكم المقدمة إلى المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2025 إلى غاية شهر أكتوبر 2025، ما مجموعه 434 حساب، عبر 7.880 رزمة، والتي يوازيها 23.640 كيلوغراما، أي ما يناهز 23 طنا من الوثائق المحاسباتية، في حين بلغ مجموع الحسابات المقدمة عن الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى غاية متم سنة 2025، ما مجموعه 2641 حساب، عبر 37.482 رزمة أي 112.446 كيلوغرام، ما يوازيها 112 طن من الوثائق المحاسبية.

وتجدر الإشارة، إلى أن هناك سلسلة اجتماعات تقنية في إطار اللجنة المشتركة بين أطر وزارة العدل، ونظرائهم بالمجلس الأعلى للحسابات، بهدف تدبير برتوكول التبادل الإلكتروني للمعطيات الرقمية عبر المنصة الإلكترونية للتقديم اللامادي لحساب التسيير إلى المجلس الأعلى للحسابات المزمع تفعيله بداية سنة 2026.

الباب الثاني: المشاريع المستقبلية للوزارة برسم السنة المالية 2026

المحور الأول: المخطط التشريعي

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة النواب المحترمون؛

استكمالا لمسار إصلاح منظومة العدالة، تعتزم الوزارة مواصلة عنايتها لتنزيل مخططها التشريعي والتنظيمي، من خلال ما يلي:

❖ **النصوص القانونية في طور الإنجاز:**

- مشروع مراجعة بعض مقتضيات مدونة الأسرة؛
- مشروع مراجعة مجموعة القانون الجنائي؛
- مشروع مدونة حقوق الطفل؛
- مشروع قانون إحداث البنك الوطني للبصمات الجينية؛
- مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 15.01 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين؛
- مشروع قانون بإحداث الوكالة الوطنية لتحصيل وتدبير الأموال والممتلكات المحجوزة والمصادرة وتحصيل الغرامات والإدانات النقدية والمصاريف القضائية؛
- مشروع قانون بتعديل القانون رقم 31.08 المتعلق بزجر الغش في البضائع؛
- مشروع قرار منظم للتكوين الأساسي والمستمر؛
- مشروع قرار بتحديد شكل ومضمون سجل الشركات المدنية العقارية، ونماذج طلبات التصريح بالتقييد وطلبات التقييد المعدل والتشطيب، وكذا نماذج الشهادات ومستخرج من السجل المذكور؛
- مشروع قانون لتعديل ظهير الالتزامات والعقود.

❖ **مشاريع القوانين والبرامج المحالة من القطاعات الأخرى:**

- مشروع رقمنة المعاملات التجارية: تمثيل الوزارة ضمن مجموعة العمل المكلّفة بصياغة هذا القانون؛
- مشروع إعداد إطار معياري لإلتقائية السياسات العمومية؛
- مشروع السياسة الأسرية الاجتماعية في أفق 2035؛
- مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت؛
- تحيين قرار وزير الشغل والشؤون الاجتماعية رقم 68-101 "التغبر الرئوي المهني".

المحور الثاني: الرفع من نجاعة الإدارة القضائية

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة النواب المحترمون؛

من أجل مواكبة تنزيل مشاريع رقمنة الإدارة القضائية، وسياسة أمن نظم المعلومات، وكذا مجال البنية التحتية، تولي الوزارة أهمية كبيرة لما يلي:

- **مجال الرقمنة:**

  - **التحول الرقمي لمنظومة العدالة:**

    - **الخطة الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة للفترة 2024-2027:**

تتضمن الخطة الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة الجديدة 12 التزاما في محاور مختلفة، ويعتبر محور العدالة المنفتحة التزاما يهم تعزيز شمولية الولوج إلى خدمات العدالة وتحقيق المساواة بين المرتفقين.

وفي إطار تنزيل هذا الالتزام برسم الفترة 2024-2027، تعمل الوزارة بمختلف الدوائر القضائية على توفير قنوات للتواصل الفعال والبناء عبر إتاحة بوابات إلكترونية، تتيح لكل واحدة منها نشر برامج وأنشطة ومستجدات، وكذا خدمات المحاكم التابعة لها وتأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة بمرتفقي كل دائرة قضائية وثقافتهم، وكذا توفير واجهات تشاركية تمكن المرتفقين من تقييم خدمات العدالة والمساهمة في تصميمها.

- **تفعيل نظام تدبير القضايا المدنية على مستوى محكمة النقض:**

سيتم خلال سنة 2026، تفعيل نظام تدبير القضايا المدنية saj2 civil على مستوى محكمة النقض.

- **مشروع التدبير الإلكتروني لمحاضر مخالفات السير:**

يتم دراسة مشروع تطوير نسخة جديدة لنظام التدبير الإلكتروني لمحاضر مخالفات السير المتعلقة بالرادار الثابت لمواكبة الميزات الجديدة لرادارات مراقبة مخالفات قانون السير من الجيل الجديد.

- **نظام استصدار شهادة الأبوستيل الخاص بالوثائق القضائية والشبه القضائية:**

يعتبر نظام استصدار شهادة الأبوستيل الخاص بالوثائق القضائية وشبه القضائية الخاص بوزارة العدل، نظاما معلوماتيا يمكن المحاكم من تبسيط وتسهيل مسطرة التصديق على الوثائق القضائية وشبه القضائية.

- **منصة البيوعات القضائية بالمزاد العلني:**

تشتغل الوزارة على دراسة مشروع منصة البيوعات القضائية بالمزاد العلني مع مختلف الجهات المعنية من أجل وضع تصور وظيفي وتقني لإحداث هذه المنصة، والتي ستمكن من طرح الأصول وتمكين المتزايدين من إجراء عمليات المزايدة المراد بيعها بسهولة وأمان.

- **التشخيص الوظيفي للأنظمة المعلوماتية للمحاكم:**

يهدف هذا المشروع إلى إجراء تشخيص وظيفي شامل للأنظمة المعلوماتية الحالية في جميع المحاكم لدراسة مدى تغطيتها للمساطر والإجراءات القضائية والإدارية، وتعزيز التوافق والتكامل بين برمجيات الأنظمة المعلوماتية وقواعد البيانات المستخدمة وكذا التوثيق التقني لهذه الأنظمة.

o **المو اقع الإلكترونية للمحاكم:**

تمت برمجة مشروع يتمثل في مواكبة المحاكم لتجويد مواقعها الإلكترونية، وتقديمها للمستعمل بشكل موحد يراعي الهوية البصرية المعتمدة لدى وزارة العدل.

o **منصة الإدارات العمومية للتبادل الإلكتروني مع المحاكم:**

يشير مشروع القانون رقم 02.23 المتعلق بالمسطرة المدنية إلى إحداث منصة إلكترونية يتم عبرها إنشاء حسابات مهنية لتبادل المعطيات والوثائق الإلكترونية المتعلقة بالمساطر والإجراءات القضائية، لتمكين مختلف الإدارات العمومية من التقاضي بطريقة إلكترونية.

o **منصة ذكاء الأعمال الخاصة بالحسابات والصندوق وتتبع الأداء الالكتروني:**

تمكن هذه المنصة من :

- حساب مؤشرات الفعالية الخاصة بالحسابات والصندوق وتتبع الأداء الالكتروني؛
- توفير لوحات قيادة تفاعلية وتقارير ديناميكية؛
- تحليل البيانات ذات الصلة.

o **منصة ذكاء الأعمال الخاصة بالتبليغ الزجري:**

تمكن هذه المنصة من :

- حساب مؤشرات الفعالية الخاصة بالتبليغ الزجري؛
- توفير لوحات قيادة تفاعلية وتقارير ديناميكية؛
- تحليل البيانات ذات الصلة.

o **منصة مركزية لتجميع إحصائيات استعمال الخدمات عبر الخط:**

ترتكز فكرة إنجاز هذه المنصة على عامل المركزة وتوفير إحصائيات آنية ومحينة حول استعمال الخدمات الإلكترونية التي توفرها الوزارة.

o **مشاريع منصات البرمجة المعلوماتية:**

- **اقتناء، تثبيت وتشغيل حل Network Access Control (NAC)** وتتجلى أهمية هذا المشروع في حماية الشبكات من التهديدات الداخلية والخارجية، والحفاظ على المطابقة مع معايير الأمن المعلوماتي كما سيسمح هذا الحل بالتحكم في الولوج إلى الشبكة وتوفير رؤية تفصيلية حول اختراق الأجهزة؛
- **اقتناء، تثبيت وتشغيل NDR (Network Detection & Response)**، ويرتكز هذا المشروع على الكشف الاستباقي عن التهديدات الأمنية من أجل ضمان استجابة سريعة وفعالة، تحليل معمق للحوادث وبالتالي تعزيز الوضع الأمني المعلوماتي؛
- **اقتناء، تثبيت وتشغيل حل تدبير الوصول المميز (gestion des accès privilégiés PAM)** ومن بين الأهداف الرئيسية التي حددتها الوزارة من خلال هذا المشروع، تحديد الحسابات المميزة، مراقبة الأنشطة، تدبير كلمات المرور، والاندماج مع باقي الأنظمة الأمنية؛

- **منصة الإشراف التطبيقي (Supervision applicative)** تمكن هذه المنصة من تتبع الحوادث اليومية المتعلقة بالأنظمة المعلوماتية على مستوى التطبيقات، وسيساهم هذا المشروع في المساعدة على التدخل الاستباقي لحل المشاكل التقنية وذلك لمنع أي اختلال أو تعثر للسير العادي لعمل تطبيقات الوزارة.
  - **مشاريع مختلفة:**
- مشروع تنظيم ملتقى وطني حول السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة بإشراك مختلف المتدخلين من مؤسسات مالية، ومقاولات، وموثقين.
- مشروع إعداد منصة إلكترونية خاصة بالخريطة القضائية للمملكة وفق آخر تعديل.
- مشروع إحداث مكتبة قانونية ذات الصلة بالمنازعات الإدارية من خلال الاجتهادات القضائية المنجزة من طرف محكمة النقض واقتناء كتب ذات صلة بموضوع المنازعات.
- إحداث منصة إلكترونية خاصة لتدبير المنازعات.

❖ سياسة أمن نظم المعلومات:

- **على مستوى الإدارة المركزية:**
  - ✓ تعميم ميثاق مستعملي نظام الوزارة؛
  - ✓ تعميم 40 إجراء أمنياً تنظيمياً من أجل المطابقة مع التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات الصادرة عن إدارة الدفاع الوطني؛
  - ✓ تنفيذ البرنامج التحسيسي في مجال الأمن السيبراني.
- على مستوى الدوائر الاستئنافية للمملكة:

تعميم خطة العمل عبر مرحلتين:

المرحلة الأولى: تشخيص الوضعية الراهنة للبنية التحتية والتدابير الأمنية؛

المرحلة الثانية: تعزيز وتحسين التدابير الأمنية.

❖ مجال البنية التحتية للمحاكم:

تعمل وزارة العدل على تتبع الدراسات المتعلقة ب 52 مشروعا لبناء وتوسعة البنايات القضائية والإدارية بمختلف جهات المملكة.

المحور الثالث: تخليق و إنماء القدرات المؤسساتية لمنظومة العدالة

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة النواب المحترمون؛

تواصل الوزارة اعتماد مقاربة حديثة في تدبير مواردها البشرية، قوامها الاستغلال الأمثل للطاقات والكفاءات المتوفرة، كما تنهج سياسة تقوم على التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات بما يتيح الاستجابة للحاجيات الحالية واستشراف المتطلبات المستقبلية.

❖ مجال الرأسمال البشري:

تتوخّى الوزارة تنفيذ المشاريع والأنشطة التالية:

- تنظيم مباريات التوظيف من خلال استغلال جميع المناصب المالية المتوفرة سواء المحدثة أو الشاغرة منها؛
- الإعلان عن كافة مناصب المسؤولية الشاغرة وتنظيم مقابلات الانتقاء بشأنها وتسوية الوضعية الإدارية والمالية للموظفين المنتقين ومواكبة تنزيل هيكلة المديريات الإقليمية.
- الإعلان عن دورة الانتقالات العادية والخاصة؛
- تنفيذ نتائج المباريات المهنية لموظفي هيئة كتابة الضبط؛
- تنفيذ القرارات المجسدة للترقية في الدرجة بالاختيار، وعن طريق امتحان الكفاءة المهنية والترقية في الرتبة الاستثنائية وفي الرتب العادية والترسيم؛
- تنظيم امتحانات الكفاءة المهنية الخاصة بهيئة كتابة الضبط وهيئة المهندسين والمهندسين المعماريين؛
- حصر جداول الترسيم وعرضها على اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المحلية قصد البت فيها؛
- حصر لوائح الترقية في الدرجة بالاختيار ولوائح الترقية في الرتبة الاستثنائية ولوائح الترقية في الرتبة وعرضها على اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المختصة قصد البت فيها؛
- تدبير مختلف الوضعيات الإدارية للموظفين؛
- مواكبة تنزيل مقتضيات قانون التنظيم القضائي للمملكة فيما يتعلق بهيكلة كتابات الضبط وكتابات النيابة العامة؛
- تتبع تنزيل النظام المعلوماتي المندمج لتدبير الموارد البشرية للوظيفة العمومية SIRH-AP ؛
- برمجة جولات الحوار القطاعي؛
- مواصلة تنفيذ المحطات المتبقية لتنزيل مرجعية الوظائف والكفاءات؛
- تنفيذ برامج تقييم الأداء وتتبع تنفيذ الدوريات الصادرة عن وزير العدل فيما يخص التنقيط والتقييم وتدبير الرخص والزمن الإداري؛
- استكمال مشروع رقمنة الملفات الإدارية؛
- تتبع ملف التصريح الإجباري للممتلكات من لدن المسؤولين الإداريين بالتنسيق مع المجلس الأعلى للحسابات؛
- تتبع تنزيل اللغة الأمازيغية وتفعيل طابعها الرسمي داخل القطاع؛

- تتبع تنفيذ برنامج التكوين بالتنسيق مع المعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية؛
- السهر على تنفيذ استراتيجية الوزارة في مجال تتبع وتقييم الأداء المهني والإداري والتأديب؛
- إعداد مسودة مشروع مدونة السلوك والقيم لموظفي كتابة الضبط؛
- إعداد مسودة مشروع دليل تتبع وتقييم الأداء المهني والإداري؛
- مواصلة تحيين كافة الملفات التأديبية وتتبعها انطلاقا من التطبيق المعلوماتي الخاص بجدول الملفات الرائجة بالقسم؛
- إعداد مسودة مشروع التوصيف القانوني للمخالفات المهنية قصد توحيد وتوصيف العقوبات التأديبية؛
- دراسة ملفات رد الاعتبار؛
- إعداد مشروع دليل عمل اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء في الشق التأديبي؛
- مواصلة دراسة وتحليل برنامج توزيع الأشغال الخاصة بموظفي كتابة الضبط بالمحاكم؛
- مواصلة تتبع ودراسة الشكايات الواردة على الوزارة من الموقع الإلكتروني للبوابة الوطنية شكايات؛
- إعداد مشروع دورية حول تنظيم الحوار القطاعي بالدوائر القضائية على مستوى المديريات الإقليمية.

مجال التكوين والتواصل:

فيما يخص المشاريع المزمع تنفيذها برسم السنة المالية 2026 في مجال التكوينات:

- **تكوين كتابة الضبط:**

يتم تنزيل هذا المشروع من خلال برنامج العمل التالي:

- ✓ مواكبة وتفعيل السياسة الوطنية للأمن السيبراني ؛
- ✓ مواكبة المستجدات القانونية والمسطرية؛
- ✓ التكوين في الميدان الرقمي في المجالات المدنية والزجرية وقضاء الأسرة؛
- ✓ التكوين في التطبيقات المعلوماتية والمنصات الرقمية؛
- ✓ تأهيل المساعدات والمساعدين الاجتماعيين؛
- ✓ تفعيل التواصل باللغة الأمازيغية؛
- ✓ الرفع من قدرات كتاب الجلسات في مجال تقنيات تحرير محاضر الجلسات؛
- ✓ التكوين في مجال التدبير الإداري والمالي اللامركزي لمسؤولي وأطر المديريات الإقليمية للعدل وفق الاختصاصات الجديدة؛
- ✓ التكوين في مجال مرجعية الوظائف والكفاءات للمسؤولين الإداريين؛
- ✓ تثمين المسار المهني لأطر كتابة الضبط؛
- ✓ تفعيل التكوين الجهوي والمحلي.

- **تكوين المنتسبين للمهن القانونية والقضائية:**

- <u>**تكوين المفوضين القضائيين والخبراء والتراجمة:**</u>

- ✓ تطوير منظومة التكوين حسب المعايير المهنية والوطنية والدولية؛

- ✓ تنمية الكفاءات والمهارات المعرفية؛
- ✓ تعزيز المعارف والكفاءات القانونية؛
- ✓ تعزيز التكوين المستمر للتراجمة المحلفين؛
- ✓ تنظيم تكوين في مجال المعلوميات.

- **<u>تكوين المحامين:</u>**

- ✓ مأسسة التكوين المستمر؛
- ✓ توحيد وتكامل برامج التكوين بين الهيئات وفق تصور وطني موحد؛
- ✓ تعزيز اللامركزية في التكوين؛
- ✓ برنامج تكويني اختياري لتعزيز الكفاءات التخصصية للمحامين.

- **<u>التكوين في المهن التوثيقية:</u>**

- ✓ تنظيم دورات تكوينية بصفة دورية مركزيا وجهويا بالتنسيق مع الهيئة الوطنية والمجالس الجهوية للعدول حول المستجدات القانونية والمسطرية، والتحول الرقمي ومهنة العدول؛
- ✓ تنظيم دورات تكوينية بصفة دورية مركزيا وجهويا بالتنسيق مع الهيئة الوطنية والمجالس الجهوية للموثقين حول المستجدات القانونية والتنظيمية، والتوثيق الرقمي والعقود الإلكترونية.

- ▪ **مجال التكوين التأهيلي:**

- **<u>تكوين كتابة الضبط:</u>**

- ✓ الرفع من القدرات التدبيرية والقيادية للمسؤولين الإداريين الجدد.

- ▪ **مجال التكوين في إطار الشراكات:**

- **<u>تكوين كتابة الضبط:</u>**

- ✓ التعاون مع المؤسسات الوطنية والدولية وتبادل الخبرات لأطر وزارة العدل والمنتسبون للمهن القانونية والقضائية؛
- ✓ تنظيم مؤتمرات وندوات ولقاءات دراسية بالمعهد؛
- ✓ إبرام اتفاقيات تعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مجال التكوين والبحث العلمي والمهني.

- **<u>تكوين المنتسبين للمهن القانونية والقضائية:</u>**

- ✓ تكوين المفوضين القضائيين والخبراء والتراجمة:

تطوير التعاون والشراكة مع مختلف القطاعات والمؤسسات والهيئات الوطنية والدولية في مجال تكوين المفوضين القضائيين والخبراء والتراجمة.

- ▪ **مجال تكوين المكونين:**

- ✓ تعزيز الكفاءات الأندراغوجيا للمكونين من خلال تمكينهم من منهجيات حديثة في التصميم التكويني لإعداد الحصص؛
- ✓ تطوير قدرات المكونين في مجال الرقمنة؛
- ✓ تأهيل المكونين في تقنيات التنشيط التفاعلي؛

- ✓ تدعيم قدرات المكونين في مجال القياس والتقويم؛
- ✓ إرساء ثقافة التكوين المستمر؛
- ✓ توحيد الممارسات التكوينية؛
- ✓ تطوير مهارات التواصل والقيادة لدى المكونين.

❖ مجال التفتيش:

ستعمل المفتشية العامة على تنفيذ مجموعة من برامج المراقبة والتفتيش والتقييم تشمل عددا من المصالح والوحدات الإدارية والمحاكم، ومن أبرزها:

- ✓ تفتيش مشترك مع المفتشية العامة للشؤون القضائية لحوالي 25 محكمة؛
- ✓ تفتيش شامل لأربع مديريات إقليمية؛
- ✓ تدقيق الصفقات العمومية التي تفوق ثلاثة ملايين درهما؛
- ✓ القيام بمهام المراقبة والتفتيش للمصالح المركزية واللاممركزة وللمحاكم.

كما تجدر الإشارة إلى، أن مشروع مرسوم المفتشية العامة معروض أمام أنظار المتدخلين في المسطرة التشريعية.

المحور الرابع: السياسة الجنائية

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة النواب المحترمون؛

إتماما لتدابير الوزارة في مجال التعاون الدولي في الميدان الجنائي، ومحاربة ظاهرة الجريمة بمختلف أنواعها، تعمل الوزارة على تنفيذ الإجراءات التالية:

- تطوير أدوات العمل والتدبير الإداري بالوحدة المسؤولة عن تدبير طلبات التعاون الدولي؛
- تعميم تجربة مؤسسة قاضي الاتصال لتشمل دولا جديدة؛
- دراسة كيفية التبادل اللامادي للوثائق المرتبطة بالتعاون الدولي في الميدان الجنائي بين السلطات المركزية للدول؛
- الرفع من تمثيلية الوزارة بالمحافل الدولية قصد بسط تجربتها في التعامل مع طلبات التعاون الدولي في الميدان الجنائي، وكذا نقل هذه التجربة للدول الشريكة في إطار تعزيز التعاون جنوب – جنوب؛
- تقديم مقترحات جديدة في مجال التعاون الدولي في الميدان الجنائي بغية اعتمادها على المستويين الإقليمي والقاري.

❖ مشاريع المرصد الوطني للإجرام

- **الدراسات الهيكلية المبرمجة:**

تعمل الوزارة على إنجاز مجموعة من الدراسات الهيكلية الكبرى، تتمثل فيما يلي:

- ✓ إثراء المعرفة العلمية بالظاهرة الإجرامية في المغرب؛
- ✓ دراسة بحث حول تكلفة الجريمة بالمغرب؛
- ✓ دراسة حول ظاهرة العود إلى الجريمة باعتماد مقاربة علمية حديثة لاستكشاف أثر تطبيق العقوبات البديلة؛
- ✓ دراسة حول العقوبات البديلة بالمغرب، والتي ستقدم تحليلاً علمياً للأثر طويل المدى لهذه العقوبات على السلوك الإجرامي.

- **الدراسات الموضوعاتية المتخصصة:**

- ✓ دراسة حول الصور المستحدثة للجريمة التي يسهلها الذكاء الاصطناعي؛
- ✓ دراسة حول مسارات الهجرة بالقارة الإفريقية وتأثيرها على المغرب من الناحية الأمنية؛
- ✓ إعداد دراسات حول ظاهرة جنوح القاصرين وحوادث السير والسلوك الطرقي.

- **المقاربات المنهجية الحديثة:**

تسعى الوزارة إلى اعتماد مقاربات منهجية متطورة، لتطوير نهج الدراسات الاستقصائية للإيذاء (Enquêtes de victimation) لحل معضلة "الرقم المظلم" للجريمة، إذ ستمكن من الحصول على معطيات أكثر دقة حول الواقع الفعلي للجريمة، بما في ذلك الجرائم غير المبلغ عنها للسلطات المختصة.

المحور الخامس: التعاون الدولي في مجال العدالة

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة النواب المحترمون؛

يشكل التعاون الدولي بين الدول والمنظمات الدولية إحدى الآليات المهمة لتعزيز حضور وزارة العدل على مستوى المنتظم الدولي في مجال العدالة، وكذلك الاستفادة من التجارب المقارنة والممارسات الفضلى لمواكبة ودعم الإصلاحات الداخلية في مجال العدالة، من خلال مواكبة الأنشطة التالية:

- برمجة 80 نشاطا يخص التعاون الدولي لدعم منظومة العدالة يتضمن:
  - زيارات العمل إلى الخارج؛
  - استقبال ممثلي بعض الدول؛
  - استقبال ممثلي المنظمات والهيئات الدولية؛
  - المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية؛
  - تنظيم المؤتمرات والندوات الدولية.
- العمل على توقيع 14 اتفاقية سواء على مستوى التعاون الثنائي أو التعاون مع المنظمات الدولية؛
- تنفيذ مجموعة من الأنشطة المبرمجة في برامج العمل التي تم توقيعها في إطار التعاون الدولي؛
- تم تحديد هذه المشاريع المبرمجة على وجه التقدير، حسب ما تمليه عوامل سياسية وبعض الأجندات الديبلوماسية.

وفي هذا الإطار، حددت أهم مشاريع التعاون الدولي الثنائي في طور التوقيع على مشروع خطة العمل لسنتي 2026-2027 وفق الأنشطة المبرمجة بين الدول التالية: مملكة بلجيكا، ألمانيا، جمهورية السنغال، جمهورية مصر العربية، جمهورية رواندا، جمهورية غينيا كوناكري، جمهورية الغابون، جمهورية تشاد، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، مملكة البحرين وجمهورية العراق.

وفي نفس السياق، نجد مشاريع في طور الإعداد وفق الأنشطة المبرمجة في خطة العمل لسنتي 2026 - 2027 مع الدول التالية: سلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية الرأس الأخضر، مملكة الدنمارك، مملكة النرويج، مملكة السويد، جمهورية الصين الشعبية، الولايات المتحدة الأمريكية، جمهورية كازاخستان وجمهورية فيتنام الاشتراكية.

كما أن هناك مشاريع برامج للتعاون في طور الإعداد مع المنظمات والهيئات الدولية التالية: المنظمة الدولية للهجرة(OIM)ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE).

- **مشاريع التواصل والشراكات مع الوزارة:**

نعرض هذه المشاريع كما يلي:

- المشاركة في المعرض الدولي للنشر والكتاب؛
- إنجاز 30 كبسولة تواصلية مؤسساتية للوزارة؛
- إصدار 84 دعامة تواصلية ورقية، سمعية وبصرية؛
- دليل الملتقيات والتظاهرات؛
- برمجة التعاقد مع شركة المناولة لإعداد النشرة الصحافية اليومية وتوسيع دائرة الاستفادة منها.

المحور السادس: استراتيجية الوزارة في مقاربة النوع الاجتماعي

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة النواب المحترمون؛

تعزيزا لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى البنيات التحتية للعدالة، ستعمل الوزارة على اتخاذ الإجراءات التالية:

- وضع برامج لتحسين بيئة عمل الموظفات والموظفين بالمحاكم، من خلال:
  - برنامج "دائرة قضائية بدون متلاشيات: نحو بيئة نظيفة، منظمة وفعالة"؛
  - برنامج "من أجل مرافق صحية بالمحاكم تحترم الكرامة الإنسانية"، وضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة؛
  - اعتماد تجهيزات مكتبية ومرافق عمل مطابقة لمعايير الصحة والسلامة المهنية، وضمان إضاءة جيدة وتهوية مناسبة؛
  - توفير فضاءات عمل تضمن الخصوصية عند معالجة الملفات الحساسة أو استقبال المتقاضين؛
  - وضع سياسة مؤسسية تمنع التمييز والتحرش، مع آليات تبليغ سرية ودعم قانوني ونفسي للمُبلِّغات.
- إنجاز دراسات متخصصة ونوعية حول حالات الهشاشة التي تعاني منها النساء والفتيات، مثل "علم الإجرام من منظور نسائي"، وضحايا الاتجار بالبشر، وأسباب تنامي العنف ضد النساء والفتيات؛
- وضع منهجية لإدماج الإحصائيات الحساسة للنوع الاجتماعي والمصنفة حسب الجنس والفئة العمرية المتعلقة بمجال تدخل الوزارة؛
- إجراء استطلاعات للرأي أو تثبيت أجهزة إلكترونية داخل المحاكم لقياس معدل رضا النساء عن خدمات العدالة؛
- مواكبة الفئات الأكثر هشاشة بالمحاكم عبر تحديد الأشخاص الذين يحتاجون إلى دعم خاص (مثل النساء والأطفال ضحايا العنف أو الاتجار بالبشر، النساء في وضعية إعاقة، والنساء في وضعية هشاشة اجتماعية واقتصادية....)، وذلك في إطار وضع مفهوم أوسع للمساعدة الاجتماعية بالمحاكم.

المحور السابع: مشاريع الخدمات الاجتماعية

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة النواب المحترمون؛

في إطار استكمال المؤسسة لبرامجها المتعلقة بمشاريع الاستثمار، سيتم إنجاز وإتمام مجموعة من مشاريع البناء والتهيئة والتجهيز تهم عدة مراكز للاصطياف والاستجمام، نعرضها كالتالي:

- **مشاريع بناء المركبات:**
  - **مشروع بناء مركب الاصطياف بالرباط:**

يمتد مركب الاصطياف والاستجمام بالرباط على مساحة تقدر ب 3,6 هكتار، وتقدر الكلفة الإجمالية للمشروع ب 156 مليون درهم، ويرتقب الانتهاء من الأشغال في مارس 2026.

  - **مشروع بناء مركب الاصطياف بالعيون:**

تمت مراجعة البرنامج المعماري لمركب القرب المزمع بناؤه ليستجيب لمتطلبات منخرطي المؤسسة المحمدية لقضاة وموظفي العدل، وذلك بالزيادة في مساحة البرنامج وإضافة مجموعة من الفضاءات.

وتقدر المساحة المغطاة الإجمالية للمشروع حوالي 2500 متر مربع بتكلفة تقديرية أولية للبناء تناهز55 مليون درهم.

حيث تم اختيار المهندس المعماري، مكتب الدراسات، مكتب المراقبة ومختبر التجارب الذين سيشرفون على إنجاز هذا المشروع وقد تقدمت الدراسات بنسبة 80%.

  - **مشاريع اقتناء الأراضي:**

المشروع	المساحة التقديرية	الرسم العقاري	ملاحظة
اقتناء بقعة أرضية لبناء مركب اصطيافي بالواليدية	1.6 هكتار	75/18252 و J/16860	العقار في طور التسوية مع الجهات المختصة
كراء أرضية من أجل بناء مركب اصطيافي بطنجة	4.8 هكتار	57076/06	العقار في طور التسوية مع الجهات المختصة

  - **مشاريع تهيئة وتجهيز دور الحضانة:**

إعداد الدراسات التقنية وفتح الأظرفة المتعلقة بطلب العروض الخاصّة ببناء وتهيئة وحدات لدور الحضانة في انتظار انتهاء أشغال اللجنة بمجموعة من المحاكم، وهي:

- ✓ المحكمة الابتدائية بتازة؛
- ✓ المحكمة الابتدائية ببرشيد؛
- ✓ المحكمة التجارية بالدار البيضاء؛
- ✓ مركب الاصطياف بمراكش؛
- ✓ مركب الاصطياف بأكادير.

المحور الثامن: تدابير الموارد المالية

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة النواب المحترمون؛

ستعمل الوزارة على تدبير الميزانية والتحصيل وتجويد تسيير حسابات المحاكم، من خلال مواصلة تنفيذ مختلف المشاريع المفتوحة وإطلاق مشاريع جديدة، ونذكر فيما يلي أهم المشاريع المبرمجة:

- **مشروع رقمنة إجراءات تدبير شعب المحجوزات بالمحاكم:**

يرتكز هذا المشروع على رقمنة عملية التصفية والتتبع، بالإضافة إلى اعتماد المراسلات الإلكترونية المرتبطة بهذا الشأن. ومن أهدافه:

- ✓ رقمنة عملية استخراج البيانات والجداول والاحصائيات، وأوامر بالإيداع المتعلقة بالمحجوزات بجميع أنواعها؛
- ✓ الاستغناء عن السجل الورقي نموذج 413 المعتمد في ضبط المحجوزات، والسجل نموذج 203 الخاص بتتبع الحسابات الخصوصية موضوع القوائم الشهرية للمحجوزات النقدية؛
- ✓ تخفيف العبء على المكلفين بتدبير المحجوزات؛
- ✓ تمكين المواطن من مستحقاته في أقرب الآجال؛
- ✓ الإطار الزمني لهذا المشروع: 2021 -2026.

- **مشروع دليل الإجراءات والمساطر الخاص بشعب المحجوزات:**

يهدف هذا المشروع إلى ضبط وتبسيط وتوحيد العمل بين كتابات الضبط بجميع محاكم المملكة من جهة، وتسهيل وتيسير مهام الموظفين المكلفين بالمحجوزات، وذلك من خلال:

- ✓ تبسيط وضبط الإجراءات والمساطر المعتمدة لتدبير المحجوزات؛
- ✓ توحيد طرق تدبير المحجوزات بين كتابات الضبط وكتابات النيابة العامة بجميع محاكم المملكة؛
- ✓ تحقيق السرعة والفعالية في تحديد مآلات وضعية المحجوزات المحفوظة؛
- ✓ ضبط وتتبع إجراءات تصفية جميع أنواع المحجوزات؛
- ✓ تمكين المواطن من مستحقاته في أقرب الآجال؛
- ✓ تحقيق النجاعة في تدبير المحجوزات.
- ✓ الإطار الزمني لهذا المشروع: 2021 -2026.

- **مشروع تقريب المصالح المالية من محاكم المملكة:**

في إطار تدبير المعاملات البنكية المتعلقة بحسابات بعض المحاكم، تم عقد سلسلة من الاجتماعات حضرها مسؤولون عن صندوق الإيداع والتدبير، الخزينة العامة للمملكة والبريد بنك، إلى جانب مسؤولين تابعين للوزارة، بهدف إيجاد حلول للإشكالات المثارة لدى محاسبي المحاكم بشأن إيداع وتحويل الأموال، وكذا صرف الشيكات المحررة لفائدة المتقاضين وما يترتب عن ذلك من مشاكل ومعاناة ومخاطر سواء بالنسبة للمحامين أو للمتقاضين،

وكذا المحاسبين بالمحاكم على حد سواء، ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز التنسيق المالي والمحاسبي بين وزارة العدل ومصالح البريد بنك، وقد تم تحديد 108 من المحاكم، سيتم تحويل تدبير أرصدة حساباتها البنكية من لدن مصالح الخزينة العامة إلى مؤسسة البريد بنك، وسيتم تنزيلها تدريجيا بداية سنة 2026، عبر ثلاث محطات أساسية فور الانتهاء من الترتيبات الضرورية لذلك بتنسيق مع جميع المتدخلين في المشروع.

- **مشروع اعتماد الأداء الإلكتروني المتعدد القنوات** –Multicanal :

اعتماد الآليات الحديثة في الأداء الالكتروني، والمتمثلة أساسا في اعتماد الأداء المتعدد القنوات، وتتمثل مختلف هذه القنوات في:

- ✓ موقع محاكم بالبوابة الالكترونية لوزارة العدل؛
- ✓ مواقع E-Banking - بوابة فاتورتي Fatourati.ma؛
- ✓ الوكالات البنكية - وكالات خدمات القرب؛
- ✓ تطبيقات الأداء عبر الهاتف المحمول.

من أهدافه:

- ✓ تمكين المحاسبين من الآليات الحديثة في تدبير حساباتهم؛
- ✓ تمكين المتقاضين من آليات متنوعة واختيارات متعددة لأداء الرسوم القضائية وباقي الأداءات؛
- ✓ الانخراط في سياسة تقريب مرفق العدل من المتقاضين؛
- ✓ تحقيق النجاعة والفعالية في تدبير الجانب المالي للمحاكم والرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني.

- **مشروع اعتماد التحصيل الإلكتروني عن قرب** TPE/REP:

يروم هذا المشروع إلى إضفاء الطابع اللامادي على عملية التحصيل خارج المحكمة، وذلك بشكل ينسجم مع تنزيل سياسة القرب، مما يؤشر على دخول منظومة التحصيل الميداني مرحلة جديدة تجسد النجاعة والفعالية في مجال تحصيل الديون العمومية، وذلك من خلال اعتماد الآليات الحديثة في الأداء الالكتروني المتمثلة أساسا في توفير أجهزة محطات الأداء الالكتروني ثابتة بصناديق المحاكم TPE FIXE وأجهزة أخرى متنقلة TPE MOBILE مخصصة لفائدة السادة المفوضين القضائيين.

- **مشروع نظام التحويل الإلكتروني للأموال عبر منصة** CDG+ Digital & Banking:

تحدد أهداف هذا المشروع في:

- ✓ تجاوز إشكاليات ضياع الشيكات؛
- ✓ النجاعة والسرعة في تحويل مبالغ الإنابات القضائية بين المحاكم؛
- ✓ إضفاء الطابع اللامادي على عمليات تداول الأموال بين محاسبي صناديق المحاكم؛
- ✓ تسريع عملية التداول الإلكتروني للأموال: داخليا بين محاسبي صناديق المحاكم "ولا سيما إنابات التنفيذ المدني والزجري"، وخارجيا مع هيئات نقابات المحامين نموذجا "عبر إحالة أموال الودائع المتعلقة بالملفات التنفيذية التي ينوب فيها محامون إلى حسابات الودائع والأداءات"، في أفق تعميم الخدمة على شركاء خارجيين آخرين.

تم تفعيل نظام التحويل الإلكتروني لمبالغ الإنابات القضائية عبر منصة «CDG+ DIGITAL& BANKING» إلى غاية متم أكتوبر 2025، بما مجموعه 153 محكمة، بما فيها 32 مركزا قضائيا تتوفر فيهم المقومات الضرورية لتفعيل هذه الخدمة.

أما عن الآفاق المستقبلية لهذا المشروع، فمن المقترح تجويد المنصة لتوفير إمكانية تحويل مبالغ الرسوم القضائية والغرامات إلكترونيا عبر المنصة إلى مصالح الخزينة العامة للمملكة، وتحويل أموال الودائع المتعلقة بالملفات التنفيذية التي ينوب فيها محامون إلى حسابات الودائع والأداءات بهيئات المحامين.

- **مشروع تصفية المصاريف انطلاقا من الشعبة بطريقة إلكترونية:**

من أهداف هذا المشروع:

- ✓ دعم نجاعة التدبير المالي والمحاسبي بكتابة الضبط؛
- ✓ مواكبة مشروع التقديم اللامادي لحساب التسيير من طرف كتاب الضبط المحاسبين؛
- ✓ خفض تكلفة تدبير الإجراءات والمساطر على مستوى المحاكم؛
- ✓ الربط بين نظام تدبير الحسابات وصناديق المحاكم وباقي الأنظمة المعلوماتية لتدبير القضايا (المدنية والزجرية).

لقد تم إعداد التصور الأولي للمشروع بغية رقمنة الإجراءات المتعلقة بتصفية أوراق المصاريف انطلاقا من الشعب المعنية في علاقتها مع مكتب الحسابات والصندوق، في انتظار تطويره وأجرأته.

- **مشروع مواصلة تعميم وتجويد نظام تدبير الحسابات والصندوق بمحاكم المملكة:**

من أهداف هذا المشروع:

- ✓ نجاعة العمل المحاسبي بالمحاكم؛
- ✓ تحقيق السرعة والدقة في الإنجاز؛
- ✓ تغيير نمط العمل بالمحاكم والانتقال من النظام التقليدي الورقي إلى العمل الرقمي؛
- ✓ الانخراط الفعلي في ورش تحديث منظومة العمل بصناديق محاكم المملكة.

- **مشروع دليل مساطر تحديد وتصفية الرسوم وصوائر المساعدة القضائية بكتابة الضبط:**

يقوم هذا المشروع على توفير وثيقة في شكل تعليمات دقيقة وواضحة عن كافة الإجراءات والآليات المعتمدة في المواضيع المرتبطة بتحديد الرسوم القضائية وتصفية صوائر المساعدة القضائية والرسوم القضائية التكميلية، وذلك في تناسق تام مع مختلف النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة بالموضوع، مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب التدبيرية والإجرائية المعمول بها.

- **مشروع القرار المشترك بين وزارة العدل ووزارة الاقتصاد والمالية بخصوص استرجاع المصاريف القضائية:**

يندرج هذا المشروع في إطار استكمال مجموعة من المشاريع المرتبطة بتطوير الجانب التشريعي لميدان التحصيل بكتابة الضبط، ويهدف إلى إعداد قرار مشترك، تُحدد بمقتضاه شروط وأشكال تحصيل الصوائر والمصاريف القضائية التي تؤديها الخزينة العامة للمملكة كتسبيقات لتغطية مصاريف الدعوى، خاصة في الميدان الزجري، والتي يحكم القاضي بتحميلها لأحد أطراف الدعوى.

يسعى هذا القرار إلى تجاوز الصعوبات العملية التي تعيق عملية تصفية هذه المصاريف واسترجاعها، نتيجة عدم توفر وزارة العدل على المعطيات والمراجع الكافية بخصوص هوية الأطراف الملزمين بالأداء. كما يسعى إلى وضع آليات دقيقة للتنسيق وتبادل المعطيات بين الجهات المعنية، بما يضمن فعالية التحصيل ويُعزز مبادئ الحكامة الجيدة في تدبير الموارد المالية، وبذلك يمكن تلخيص أهداف هذا المشروع فيما يلي:

- ✓ تنفيذ مضامين الفقرة الأخيرة من المادة 16 من مدونة تحصيل الديون العمومية، والتي تنص على أنه "تحدد بقرار مشترك لوزير العدل والوزير المكلف بالمالية، شروط وأشكال تحصيل الصوائر والمصاريف القضائية"؛
- ✓ التنصيص على آلية للتنسيق بين وزارة العدل والخزينة العامة للمملكة، لتمكين كتابة الضبط بالمحاكم من الاطلاع على التسبيقات الممنوحة من لدن مصالح المالية، والتي يتعين استرجاعها من المحكوم عليهم بأدائها ما لم تكن ملقاة بحكم طبيعتها على كاهل الدولة؛
- ✓ تحديد مسؤوليات وحدود اختصاصات كل من كتابة الضبط ومصالح الخزينة العامة للمملكة في هذا الشأن.

- **رقمنة إجـراءات ومسـاطر تحـديد وتصفية الرسوم والصوائر والمصـاريف القضـائية:**

يتمثل هذا المشروع في اعتماد آليات التدبير اللامادي في مختلف إجراءات ومساطر تحديد وتصفية الرسوم القضائية التكميلية وصوائر المساعدة القضائية والمصاريف القضائية في الميدان الجنائي، وذلك من خلال إعداد برمجية أو تطبيقية معلوماتية مخصصة لهذا الغرض، والعمل على تنزيلها بمحاكم المملكة، ومن أهداف المشـــروع:

- ✓ تمكين كتابة الضبط من تدبير الإجراءات والمساطر المتعلقة بالتصفية معلوماتيا؛
- ✓ تسهيل معالجة المعلومات والوصول إليها؛
- ✓ تعزيز الوظيفة الرقابية؛
- ✓ توحيد وتحديث وتبسيط طرق العمل؛
- ✓ الرفع من فعالية وأداء مكاتب التصفية بوحدات التبليغ والتحصيل.

- **لوحـات القيادة المتعلقة بالتبليغ الزجري والتحصيل:**

يقوم هذا المشروع على استعمال ذكاء الأعمال (Business Intelligence) لاستثمار المعطيات المتوفرة ضمن النظام المعلوماتي S@J2 في مجالي تبليغ المقررات القضائية الزجرية وتحصيل الديون العمومية بكتابة الضبط من أجل إعداد وتوفير أداة تدبيرية حديثة تمكن من تحليل وعرض البيانات ذات الصلة على شكل مؤشرات وإحصائيات تفاعلية، بما يتيح للمسؤولين بمختلف مستويات اتخاذ القرار رؤية شاملة وآنية لأداء وحدات التبليغ والتحصيل، وبالتالي تحسين جودة التدبير واتخاذ قرارات مبنية على معطيات دقيقة وموثوقة.

- **مشروع قـانون رقم 53.23 يتعلق بالرسوم والمصـاريف القضائية:**

يتمثل هذا المشروع في الأخذ بصيغة نص قانوني واحد، مبسط، ومُحيَّن مع مراجعة تعريفة بعض الرسوم القضائية، وكذا المصاريف القضائية في الميدان الجنائي، وجمع مختلف النصوص المتفرقة المنظمة للرسوم والمصاريف القضائية، وفق مقاربة تشريعية حديثة.

- **التقديم اللامادي لحساب تسيير كتاب الضبط بالمحاكم إلى المجلس الأعلى للحسابات:**

يأتي هذا المشروع تنزيلا لمقتضيات التعليمية المشتركة بين وزير العدل ووزير الاقتصاد والمالية، المتعلقة بالتقديم اللامادي لحسابات مرافق الدولة من طرف كُتّاب الضبط لدى محاكم المملكة، التي تحدد بمقتضاها مساطر التقديم اللامادي لهذه الحسابات، من أهدافه:

- ✓ دعم وإشاعة قيم ومبادئ المسؤولية والمحاسبة والحكامة الجيدة؛
- ✓ الالتزام بالمقتضيات الدستورية التي تقتضي ربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- ✓ الرفع من نجاعة التدبير المالي للإدارة القضائية؛
- ✓ تخفيف العبء على السادة المحاسبين رؤساء كتابة الضبط من خلال تمكينهم من تقديم حساب التسيير في صيغة رقمية؛
- ✓ التقليص من تكلفة تقديم حسابات التسيير من طرف كتاب الضبط لدى محاكم المملكة.

وقد تم عقد عدة اجتماعات بين أطر وزارة العدل والمجلس الأعلى للحسابات والاطلاع على تجربة محاسبي الخزينة العامة للمملكة في هذا المجال نموذجا، ودراسة المخطط الإجرائي لتفعيل بروتوكول نقل البيانات ضمن الآجال المقررة لذلك بالتعليمية المشتركة.

- **إعداد البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2027-2028-2029:**

سيتم إعداد المقترحات المتعلقة بالبرمجة الميزانياتية بالنسبة لنفقات الموظفين، نفقات التسيير ونفقات الاستثمار لوزارة العدل مدعومة بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء، حيث سيتم تقديمها ومناقشتها بلجنة البرمجة ونجاعة الأداء بوزارة الاقتصاد والمالية حسب الجدولة الزمنية المحددة لها.

- **إعداد الميزانية الفرعية للوزارة ومشروع نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2027:**

ستقوم الوزارة على غرار كل سنة بإعداد مشروع نجاعة الأداء الذي يضم استراتيجية وبرامج ومشاريع الوزارة مقرونة بأهداف يتم تقييم تنفيذها بمجموعة من المؤشرات وذلك باتخاذ جميع الإجراءات المتعلقة بإعداد مشروع الميزانية الفرعية للوزارة تطبيقا لمضامين مناشير السيد رئيس الحكومة ذات الصلة.

- **تنظيم حوار التدبير وإعداد وتتبع البرامج التعاقدية برسم سنة 2026:**

ستعمل الوزارة على تنظيم حوار التدبير وإعداد وتتبع البرامج التعاقدية من أجل:

- ✓ تقييم مدى انجاز البرنامج التعاقدي والملحق به برسم السنة المالية 2025؛
- ✓ تقييم مستوى تنفيذ الميزانية المفوضة للمديريات الإقليمية للعدل برسم السنة المالية 2025؛
- ✓ مناقشة المشاريع التي ستتم برمجتها برسم السنة المالية 2026؛
- ✓ مناقشة المشاريع التي تعرف بعض التعثرات والاشكاليات المطروحة على مستوى التدبير لتحسين أداء المديريات الإقليمية للعدل.

- **إعداد الحساب الإداري وتقرير نجاعة الأداء لوزارة العدل برسم السنة المالية 2025:**

تطبيقا لمقتضيات الدستور خاصة المادة 76 منه والمادة 119 من المرسوم الملكي رقم 66-330 بتاريخ 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بسن نظام المحاسبة العمومية كما وقع تعديله وتتميمه، ستقوم مديرية الميزانية بإعداد الحساب الإداري لكل من الميزانية القطاعية المنبثقة عن الميزانية العامة والحساب الخصوصي المتمثل في

"الصندوق الخاص لدعم المحاكم" ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة بكل من "مركز النشر والتوثيق القضائي بمحكمة النقض" والمعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية" الخاضعين لإشراف وزارة العدل، إضافة إلى تقرير حول تنفيذ ميزانية نفس السنة.

وفي نفس السياق، وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، خاصة مضامين المادة 66، والتي تنص على إرفاق قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية بتقرير حول نجاعة الأداء يتضمن معطيات حول النتائج المحققة مقارنة مع توقعات مشروع نجاعة الأداء، والمادة 32 من المرسوم رقم 2.15.246 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية والتي تحدد كيفية تطبيق المادة 66 السالفة الذكر، ستقوم الوزارة خلال سنة 2026 باتخاذ التدابير اللازمة لإعداد تقرير نجاعة الأداء برسم سنة 2025 وذلك بدعوة جميع المديريات المركزية إلى تقديم حصيلة تطور قيم مؤشرات نجاعة الأداء مع إبراز الفوارق المسجلة بين التوقعات والنتائج المحققة وفق النموذج المعد لذلك.

- **إعداد دليل للحوارات التدبيرية بوزارة العدل:**

هذا الدليل سيبسط كيفية تنظيم حوار التدبير على المستوى المركزي وعلى مستوى الدوائر القضائية بين المديرين الإقليميين للعدل والمسؤولين القضائيين والاداريين بالمحاكم، من أجل رصد جميع الحاجيات المتعلقة بالدوائر القضائية، وكذا إعداد وتتبع البرامج التعاقدية، بغية ما يلي:

- ✓ تحسين جودة التدبير وتعزيز الحكامة الجيدة؛
- ✓ تعزيز التواصل والشفافية وتقوية قدرات الفاعلين التدبيريين وتوجيههم؛
- ✓ تقييم الأداء ومواكبة تنفيذ البرامج التعاقدية؛
- ✓ توحيد كيفية عقد الحوارات التدبيرية بين مختلف مستويات؛
- ✓ توفير إطار واضح لعقد الحوارات التدبيرية.

- **مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2026:**

لتحقيق الأهداف المرتبطة بمشاريع الوزارة، تم تخصيص الاعتمادات المالية التالية:

- o **ميزانية التسيير:**

- **فصل الموظفين:**

تم رصد اعتمادات مالية تقدر ب **4.120.912.000** درهم من أجل تغطية الحاجيات الضرورية للوزارة، لتغطية النفقات الدائمة والنفقات المتعلقة بالتوظيف والإدماج والترقيات وجميع النفقات الأخرى، كما تشمل مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد.

كما تم إحداث **300** منصب مالي جديد برسم السنة المالية 2026، وذلك في إطار دعم محاكم المملكة بالموارد البشرية اللازمة لسد الخصاص، وتلبية متطلبات تنفيذ مقتضيات التنظيم القضائي الجديد، وتنزيل الخريطة القضائية الجديدة للمملكة.

- **فصل المعدات والنفقات المختلفة:**

من أجل إحداث مجموعة من المحاكم الجديدة وترقية مجموعة من المراكز القضائية إلى محاكم ابتدائية، تم تخصيص مبلغ **376.449.000 درهم** بميزانية التسيير (فصل المعدات والنفقات المختلفة)، حيث تم رصد اعتمادات مالية بالبنود التالية:

- **مصاريف المساعدة القضائية:** تم رصد مبلغ 40 مليون درهم لأداء مصاريف المساعدة القضائية؛
- **مصاريف الماء والكهرباء**، تم تخصيص مبلغ 40 مليون لتغطية مستحقات الماء والكهرباء بمحاكم المملكة؛
- **رسوم ومستحقات المواصلات اللاسلكية:** تم تخصيص مبلغ 36.9 مليون درهم لتغطية هذه النفقات؛
- **مصاريف القضاء الجنائي:** تم تخصيص 45 مليون درهم لتغطية المصاريف المتزايدة لهذه النفقات.

o **ميزانية الاستثمار:**

- **مجال البناء والتجهيز:**

ستعمل الوزارة خلال سنة 2026 على مواصلة تنزيل المشاريع التي توجد في طور الإنجاز وفتح مجموعة من أوراش البناء والتهيئة الجديدة، وهي كالتالي:

- مشاريع البناء التي توجد في طور الإنجاز بميزانية الاستثمار والتي تحتاج الى تثبيتات أو دفوعات جديدة
- مشاريع البناء والتهيئة الجديدة المبرمجة بميزانية الاستثمار برسم سنة **2026**
  - أشغال توسعة محكمة الاستئناف بطنجة؛
  - أشغال بناء قسم قضاء الأسرة بتمارة؛
  - أشغال بناء المحكمة الابتدائية بالناظور.

كما تعتزم الوزارة إطلاق عدد من المشاريع الأخرى، وذلك بحسب توفر الاعتمادات المالية بالصندوق الخاص لدعم المحاكم، وتشمل هذه المشاريع ما يلي:

- أشغال هدم وبناء قسم قضاء الأسرة بأصيلة؛
- أشغال بناء قسم قضاء الأسرة بخنيفرة؛
- أشغال بناء قسم قضاء الأسرة بتازة؛
- أشغال بناء المديرية الإقليمية للعدل ببني ملال.

هذا، بالإضافة إلى مجموعة من مشاريع تهيئة وإصلاح بنايات مختلف المحاكم للمحافظة عليها وضمان استمرار أدائها لوظيفتها على الوجه المطلوب.

كما ستعمل الوزارة خلال سنة 2026 على تجهيز الإدارة المركزية ومختلف محاكم المملكة باقتناء التجهيزات المكتبية.

- **مجال التحديث والتحول الرقمي لمنظومة العدالة:**

ترتكز الرؤية الاستراتيجية للتحول الرقمي لمنظومة العدالة على برمجة العديد من المشاريع برسم سنة 2026 على تجويد أنظمة تدبير المساطر والإجراءات بالمحاكم وتطوير المنصات الرقمية.

كما يتم تعزيز البنية التحتية المعلوماتية وأمن نظم المعلومات، من خلال تنزيل مجموعة من المشاريع حسب توفير الاعتمادات المالية، باقتناء الحواسيب والطابعات ومختلف المعدات التقنية والمعلوماتية لتسريع عملية الرقمنة على مستوى المحاكم، وكذا اقتناء تثبيتات وتشغيلات لتطبيقات متطورة.

ولإنجاز مختلف مشاريع البناء والتجهيز والتحديث السابق ذكرها، تم تخصيص اعتمادات مالية بميزانية الاستثمار حسب ما يلي:

- اعتمادات الأداء عن سنة **2026** **232 490 000,00 درهم**

- اعتمادات الالتزام عن سنة **2027** **220 000 000,00 درهم**

· Annexes documentaires ·

Fiche documentaire

Fiche documentaire analytique

Nature du document : Présentation du budget sectoriel.

Organisme émetteur : Ministère de la Justice du Royaume du Maroc.

Période couverte : Année financière 2025 et perspectives pour 2026.

Thèmes traités :

* Présentation du budget sectoriel du Ministère de la Justice devant la Commission de la Justice, de la Législation et des Droits de l'Homme à la Chambre des Représentants.
* Bilan des actions menées par le Ministère de la Justice au cours de l'année 2025.
* Exposé des orientations et des axes majeurs du budget sectoriel pour l'année 2026.
* Présentation des projets et des chantiers prévus pour la période à venir.
* Réforme du système judiciaire, modernisation de l'administration judiciaire, transformation numérique, amélioration de l'efficacité et de la transparence de la justice.
* Politique de gestion des ressources humaines, renforcement des capacités institutionnelles, promotion de l'égalité des genres.
* Amélioration des infrastructures des tribunaux et des services de la justice.
* Coopération nationale et internationale dans le domaine de la justice.

Axes principaux :

* La présentation met en exergue l'importance de la réforme du système judiciaire, en s'appuyant sur les Hautes Orientations Royales et le programme gouvernemental.
* L'accent est mis sur la nécessité d'une mobilisation et d'une implication de tous les acteurs pour garantir le succès de cette réforme.
* La modernisation de l'administration judiciaire et la transformation numérique sont présentées comme des leviers essentiels pour améliorer la qualité du service public et renforcer la confiance des citoyens dans la justice.
* La politique de gestion des ressources humaines est abordée sous l'angle de l'optimisation de l'allocation des ressources et du renforcement des compétences des personnels.
* La coopération et la coordination avec les différentes institutions judiciaires, notamment le Conseil Supérieur du Pouvoir Judiciaire et le Ministère Public, sont soulignées comme des éléments clés pour assurer l'efficacité du système judiciaire.

Informations juridiques essentielles :

* Le document s'inscrit dans le cadre des Hautes Orientations Royales et du programme gouvernemental 2021-2026.
* Il fait référence à la Constitution du Royaume du Maroc comme fondement de la réforme du système judiciaire.
* Il mentionne la nécessité de moderniser le cadre juridique et de mettre en œuvre les textes législatifs relatifs à la justice.

* Il évoque l'importance de la mise en œuvre de la loi organique relative à la langue amazighe.

* Il souligne l'importance de la consolidation de l'État de droit et des institutions.

* Il met en avant la nécessité de garantir les droits et les libertés des citoyens.